التقرير السنوي

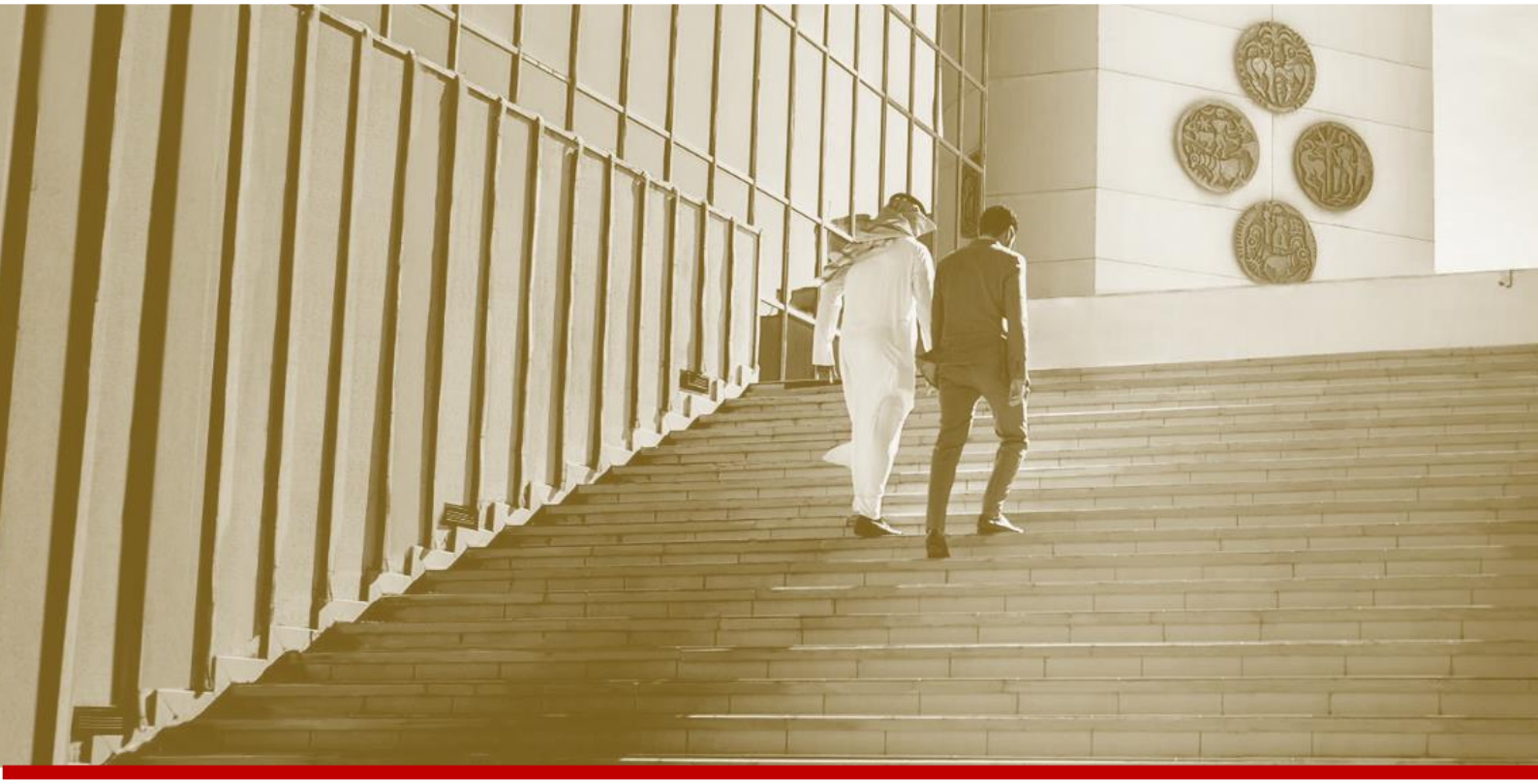

مصرف البحرين المركزي

Central Bank of Bahrain

2022

المحتويات

المحتويات ..... أ
المقدمة.....ب
1. تطورات السياسة النقدية..... 1
إدارة السياسة النقدية 2
أسعار الفائدة المحلية 2
أدوات الدين العام..... 5
2. تطوير الأنظمة التشريعية والرقابية 7
تطوير الأنظمة التشريعية 8
تطورات الأنظمة الرقابية 17
3. تطورات وأنشطة أخرى لدى مصرف البحرين المركزي..... 62
استراتيجية تطوير قطاع الخدمات المالية (2022-2026)..... 62
التراخيص الجديدة 65
وحدة التكنولوجيا المالية والابتكار..... 67
أنظمة المدفوعات..... 72
إصدار النقد 75
البرامج التدريبية..... 76
مشاريع تقنية المعلومات..... 77
حماية المستهلك 80
وحدة الاتصال الخارجي..... 81
4. البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022..... 87

المقدمة

يقوم مصرف البحرين المركزي بإصدار تقريره السنوي بناءً على المادة رقم (36) من قانون المصرف، حيث يتضمن التقرير أهم أنشطة المصرف خلال العام.

يلخص التقرير أهم التطورات المتعلقة بالقضايا التشريعية والرقابية الخاصة بالقطاع المالي والتي تم اقرارها وتطبيقها خلال العام.

الفصل
1

1. تطورات السياسة النقدية

إدارة السياسة النقدية

أسعار الفائدة المحلية

إصدارات الدين العام

إدارة السياسة النقدية

لجنة السياسة النقدية

واصلت لجنة السياسة النقدية في مصرف البحرين المركزي عقد اجتماعات أسبوعية منتظمة على مدى عام 2022، حيث تقوم اللجنة برصد التطورات الاقتصادية والمالية وتطورات السيولة النقدية، هذا بالإضافة إلى وضع توصيات بشأن أدوات السياسة النقدية وتحديد أسعار الفائدة على التسهيلات التي يقدمها المصرف.

الاحتياطي الإلزامي

يقوم مصرف البحرين المركزي وبصورة شهرية باحتساب الاحتياطي الإلزامي على جميع ودائع الزبائن المقومة بالدينار البحريني لدى مصارف قطاع التجزئة وبدون احتساب أي نسبة من الفوائد على حسابات الاحتياطي الإلزامي للمصارف لدى مصرف البحرين المركزي.

ويجدر الذكر أنه في شهر أغسطس 2022، تم رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي من 3% إلى 5% وذلك مع انتهاء فترة حزمة القرارات والتسهيلات المالية التي أُقرت في شهر مارس 2020 لمواجهة انعكاسات انتشار فيروس كورونا على الاقتصاد الوطني.

وقد ارتفع مجموع الاحتياطي الإلزامي لدى مصرف البحرين المركزي بنسبة 68% في عام 2022 مقارنة بعام 2021، حيث بلغ 563.4 مليون دينار بحريني في شهر ديسمبر 2022.

أسعار الفائدة المحلية

سعر الفائدة الأساسي

قام مصرف البحرين المركزي في عام 2022 بتغيير أسعار الفائدة حسب الآتي:

- تم رفع سعر الفائدة على ودائع الأسبوع الواحد من 1.00% إلى 1.25%. كما تم رفع سعر الفائدة على ودائع الليلة الواحدة من 0.75% إلى 1.00% وسعر الفائدة على الودائع لفترة أربعة أسابيع من 1.50% إلى 1.75%، هذا بالإضافة إلى تغيير سعر الفائدة الذي يفرضه

المصرف المركزي على مصارف قطاع التجزئة مقابل تسهيلات الإقراض من 2.25% إلى 2.50% وذلك في 17 مارس 2022.

- تم رفع سعر الفائدة على ودائع الأسبوع الواحد من 1.25% إلى 1.75%. كما تم رفع سعر الفائدة على ودائع الليلة الواحدة من 1.00% إلى 1.50% وسعر الفائدة على الودائع لفترة أربعة أسابيع من 1.75% إلى 2.50%، هذا بالإضافة إلى تغيير سعر الفائدة الذي يفرضه المصرف المركزي على مصارف قطاع التجزئة مقابل تسهيلات الإقراض من 2.50% إلى 3.00% وذلك في 5 مايو 2022.
- تم رفع سعر الفائدة على ودائع الأسبوع الواحد من 1.75% إلى 2.50%. كما تم رفع سعر الفائدة على ودائع الليلة الواحدة من 1.50% إلى 2.25% وسعر الفائدة على الودائع لفترة أربعة أسابيع من 2.50% إلى 3.25%، هذا بالإضافة إلى تغيير سعر الفائدة الذي يفرضه المصرف المركزي على مصارف قطاع التجزئة مقابل تسهيلات الإقراض من 3.00% إلى 3.75% وذلك في 16 يونيو 2022.
- تم رفع سعر الفائدة على ودائع الأسبوع الواحد من 2.50% إلى 3.25%. كما تم رفع سعر الفائدة على ودائع الليلة الواحدة من 2.25% إلى 3.00% وسعر الفائدة على الودائع لفترة أربعة أسابيع من 3.25% إلى 4.00%، هذا بالإضافة إلى تغيير سعر الفائدة الذي يفرضه المصرف المركزي على مصارف قطاع التجزئة مقابل تسهيلات الإقراض من 3.75% إلى 4.50% وذلك في 28 يوليو 2022.
- تم رفع سعر الفائدة على ودائع الأسبوع الواحد من 3.25% إلى 4.00%. كما تم رفع سعر الفائدة على ودائع الليلة الواحدة من 3.00% إلى 3.75% وسعر الفائدة على الودائع لفترة أربعة أسابيع من 4.00% إلى 4.75%، هذا بالإضافة إلى تغيير سعر الفائدة الذي يفرضه المصرف المركزي على مصارف قطاع التجزئة مقابل تسهيلات الإقراض من 4.50% إلى 5.25% وذلك في 22 سبتمبر 2022.
- تم رفع سعر الفائدة على ودائع الأسبوع الواحد من 4.00% إلى 4.75%. كما تم رفع سعر الفائدة على ودائع الليلة الواحدة من 3.75% إلى 4.50% وسعر الفائدة على الودائع لفترة أربعة أسابيع من 4.75% إلى 5.50%، هذا بالإضافة إلى تغيير سعر الفائدة الذي يفرضه المصرف المركزي على مصارف قطاع التجزئة مقابل تسهيلات الإقراض من 5.25% إلى 6.00% وذلك في 3 نوفمبر 2022.
- تم رفع سعر الفائدة على ودائع الأسبوع الواحد من 4.75% إلى 5.25%. كما تم رفع سعر الفائدة على ودائع الليلة الواحدة من 4.50% إلى 5.00% وسعر الفائدة على الودائع لفترة أربعة أسابيع من 5.50% إلى 6.00%، هذا بالإضافة إلى تغيير سعر الفائدة الذي يفرضه

المصرف المركزي على مصارف قطاع التجزئة مقابل تسهيلات الإقراض من 6.00% إلى 6.50% وذلك في 15 ديسمبر 2022.

أسعار الفائدة بين المصارف

بلغت نسبة الفائدة بين المصارف (BHIBOR) لفترة استحقاق ثلاثة أشهر 6.14% في نهاية عام 2022، مقابل 1.52% في نهاية عام 2021. وقد بلغت نسبة الفائدة بين المصارف لفترة استحقاق ستة أشهر 6.27% في نهاية عام 2022، مقابل 1.62% في نهاية عام 2021.

أسعار الفائدة على الودائع والقروض

ارتفع معدل سعر الفائدة المرجح على الودائع (3-12 شهراً) من 0.63% في نهاية عام 2021 إلى 2.50% في نهاية عام 2022 كما ارتفع معدل سعر الفائدة المرجح على الودائع (أقل من 3 شهور) من 0.47% إلى 2.10% خلال الفترة نفسها. في حين انخفض معدل سعر الفائدة المرجح على ودائع التوفير من 0.15% إلى 0.14% لنفس الفترة. ارتفع سعر الفائدة المرجح على القروض الممنوحة لقطاع الأعمال من 4.14% في نهاية عام 2021 إلى 7.26% في نهاية عام 2022. كما ارتفع سعر الفائدة على القروض الشخصية من 4.26% إلى 6.44% لنفس الفترة.

التسهيلات المصرفية

التسهيلات المصرفية هي عبارة عن مجموعة من أدوات الإيداع والإقراض التي يوفرها المصرف لمصارف التجزئة لإدارة السيولة بالدينار في السوق المحلية.

بلغ الرصيد القائم لإيداعات مصارف التجزئة مع المصرف المركزي 2,448 مليون دينار في 31 ديسمبر 2022 مقارنة بمبلغ 1,665 مليون دينار في 31 ديسمبر 2021 بنسبة ارتفاع بلغت 47%.

الوكالة

هي أداة لاستثمار السيولة لمصارف التجزئة الإسلامية العاملة في مملكة البحرين عن طريق إيداعها لدى المصرف المركزي بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وقد بلغ مجموع الرصيد القائم لإيداعات المصارف الإسلامية مع المصرف المركزي (الوكالة) 106.8 مليون دينار في 31 ديسمبر 2022 مقارنة بمبلغ 220.7 مليون دينار في 31 ديسمبر 2021 بنسبة انخفاض بلغت 51.6%.

خدمة مرابحة الصكوك

خدمة مرابحة الصكوك هي أداة سيولة واقتراض للعملاء والمصارف قائمة على أسس ومبادئ الشريعة الإسلامية، تم تطويرها بالتعاون بين مصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين.

وقد بلغ مجموع عمليات المرابحة 940 عملية بمبلغ وقدره 3,892 مليون دينار خلال عام 2022، مقابل 674 عملية بمبلغ وقدره 2,952 مليون دينار خلال عام 2021، بزيادة قدرها 32٪. هذا وقد بلغ المعدل اليومي لعمليات مرابحة الصكوك 4 عمليات أي بمعدل يومي بلغ 15.8 مليون دينار خلال عام 2022.

أدوات الدين العام

يقوم مصرف البحرين المركزي نيابةً عن حكومة مملكة البحرين بإصدار سندات تقليدية وصكوك إسلامية قصيرة وطويلة الأجل ممثلة في أذونات الخزانة الحكومية وسندات التنمية الحكومية وصكوك السلم وصكوك التأجير الإسلامية وصكوك الإجارة والمرابحة.

قام المصرف خلال عام 2022، بإصدار أذونات الخزانة الحكومية بالدينار لفترة استحقاق 3 أشهر بمبلغ 70 مليون دينار وذلك بصورة أسبوعية، وقد أصدر المصرف أذونات خزانة حكومية لفترة استحقاق 6 أشهر بصورة شهرية وبمبلغ 35 مليون دينار. هذا بالإضافة إلى إصدار أذونات الخزانة الحكومية لفترة استحقاق 12 شهراً بصورة شهرية وبمبلغ 100 مليون دينار.

كما قام مصرف البحرين المركزي بإصدار صكوك السلم بصورة شهرية لفترة استحقاق 3 أشهر بمبلغ 43 مليون دينار، وإصدار صكوك التأجير الإسلامية بصورة شهرية لفترة استحقاق 6 أشهر بمبلغ 26 مليون دينار.

أصدر مصرف البحرين المركزي خلال عام 2022، وبطلب من وزارة المالية والاقتصاد الوطني سندات تنمية حكومية وصكوك إسلامية محلية ودولية لفترات استحقاق مختلفة وذلك على النحو التالي:

- سندات تنمية حكومية محلية بمبلغ 150 مليون دينار بتاريخ 17 مارس 2022 لفترة استحقاق 3 سنوات وبسعر فائدة ثابت بلغ 4.20%.
- سندات تنمية حكومية محلية بمبلغ 150 مليون دينار بتاريخ 19 مايو 2022 لفترة استحقاق 5 سنوات وبسعر فائدة ثابت بلغ 5.50%.
- سندات تنمية حكومية محلية بمبلغ 200 مليون دينار بتاريخ 17 يوليو 2022 لفترة استحقاق 5 سنوات وبسعر فائدة ثابت بلغ 6.20%.

كما قام المصرف بتنفيذ ثلاث إصدارات على هيئة تمويل خاص بقيمة 500 مليون دولار أمريكي، و500 مليون دولار أمريكي، و350 مليون دولار أمريكي على التوالي وذلك خلال عام 2022.

الفصل
2

2. تطوير الأنظمة التشريعية والرقابية

تطوير الأنظمة التشريعية

تطوير الأنظمة الرقابية

تطوير الأنظمة التشريعية

المخاطر المتعلقة بالمناخ

أصدر المصرف في شهر مارس 2022 تعميماً لجميع المرخص لهم بخصوص مذكرة استرشادية بشأن المخاطر المتعلقة بالمناخ بهدف ضمان مواكبة المرخص لهم للتطورات والممارسات في مجال إدارة المخاطر المتعلقة بتغير المناخ لأنها ستشكل نماذج الأعمال في السنوات القادمة.

وسيسعى مصرف البحرين المركزي للحصول على ملاحظات دورية من المرخص لهم بشأن استعدادهم لتنفيذ إطار عمل لتحديد وإدارة المخاطر وكذلك الاستفادة أيضًا من الفرص المتعلقة بالمناخ.

تطبيق أعلى المعايير في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

ضمن أهداف المصرف للحفاظ على شفافية الإفصاح وأعلى معايير حوكمة الشركات، بالإضافة إلى التزامه بالأهداف الاجتماعية والأهداف المتصلة بالمناخ، يقوم المصرف حاليًا بإعداد إرشادات الإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) بهدف اعتمادها من قبل الشركات عند إعدادها للتقارير المتعلقة بالعوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة وفقاً لأفضل الممارسات والأطر والمبادرات الدولية مع الأخذ في الاعتبار الردود على الاستبيان الصادر عن المصرف بهذا الخصوص والذي تم إصداره في وقت سابق من هذا العام لجميع الشركات المدرجة وشركات التأمين والمصارف وشركات الاستثمار من الفئة الاولى.

ومن المتوقع إصدار الإرشادات المتعلقة بالإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) في النصف الأول من العام 2023 والتي سيتم توجيهها إلى الشركات المدرجة والشركات المرخصة ذات الصلة .

توجيهات محدثة لصناديق الاستثمار الجماعي (Collective Investment Undertakings)

أصدر المصرف في نهاية شهر مارس 2022 توجيهات محدثة لصناديق الاستثمار الجماعي في المجلد السابع من مجلد توجيهات المصرف وذلك بعد القيام بمراجعة شاملة للتوجيهات الخاصة بهذا القطاع حيث قام المصرف بدمج وإدراج متطلبات صناديق الاستثمار الجماعي الجديدة في فصل واحد لجعلها أكثر سلاسة وملائمة للسوق.

وتتضمن هذه التحديثات التخفيف من الاجراءات الادارية وتسهيل الموافقات على انشاء وتسويق الصناديق الاستثمارية بهدف تشكيل بيئة جيدة لنمو القطاع ضمن إطار تنظيمي مناسب والذي من شأنه تعزيز القدرة التنافسية لمشغلي الصناديق الاستثمارية ومدراء الاستثمار.

تقسم التوجيهات الجديدة الصناديق الاستثمارية الى فئتين، الفئة الاولى والخاصة بالصناديق الموجهة الى فئة صغار المستثمرين والفئة الاخرى هي الصناديق الاستثمارية الموجهة الى فئة المستثمرين ذوي الملاءة المالية العالية والخبرة.

متطلبات تعزيز تمثيل معاملات الدفع

أصدر المصرف في شهر فبراير 2022 تعميماً لجميع شركات التمويل ومقدمي خدمات الدفع الذين يقدمون خدمات الاستحواذ داخل مملكة البحرين بخصوص الحاجة إلى اتباع ممارسة ثابتة في تمثيل معاملات الدفع التي تجريها تلك الشركات.

ومن أجل ضمان أن العملاء سيكونون قادرين على عرض / الوصول إلى بيانات معاملات الدفع الخاصة بهم أو تخزينها بطريقة متسقة وللسماح بمزيد من التحليلات للمعاملات، فقد طلب المصرف من شركات التمويل ومقدمي خدمات الدفع الذين يقدمون خدمات الاستحواذ تضمين رموز تصنيف التاجر (MCC)، المتوافقة مع ISO 18245، في بيانات معاملات العميل لمشاركتها مع مُصدري البطاقات اعتبارًا من 29 مايو 2022.

تعديلات على التوجيهات الخاصة بإطار الخدمات المصرفية المفتوحة – بوابة المطوّر

قام المصرف في شهر مايو 2022، بإدخال تعديلات على فصل المتطلبات العامة من مجلد توجيهات المصرف الأول والثاني وذلك بهدف تعزيز التحول الرقمي في قطاع الخدمات المالية وضمان التنفيذ السلس لإطار عمل الخدمات المصرفية المفتوحة. تضمنت التعديلات مطالبة مصارف التجزئة بمنح الشركات العاملة في البيئة التجريبية الرقابية للمصرف كمزودي خدمات مصرفية مفتوحة ومزودي خدمات معلومات الحساب ومقدمي خدمة بدء الدفع (AISP/PISP) والتي مُنحت موافقة مبدئية للمضي قدمًا في عملية الترخيص إمكانية الوصول إلى بوابة المطورين لغرض اختبار الحلول المصرفية المفتوحة.

تعديلات مقترحة على فصل إدارة المخاطر التشغيلية

- ***إدخال تعديلات على المتطلبات الخاصة بإدارة مخاطر الأمن السيبراني***

أصدر المصرف في نهاية شهر مارس 2022 إلى المصارف وشركات التأمين والشركات الاستثمارية ومكاتب الصرافة والشركات المساندة للقطاع المالي بشأن الإبلاغ عن حوادث الأمن السيبراني على الفور (خلال ساعة واحدة)، عند حدوث أو اكتشاف أي حادث للأمن السيبراني وتقديم القسم (أ) من تقرير حوادث الأمن السيبراني (الملحق OM-1) في غضون ساعتين. كما يُطلب من المرخص لهم أيضًا تقديم القسم (ب) من التقرير إلى المصرف في غضون عشرة أيام تقويمية.

- ***متطلبات إدارة مخاطر الأمن السيبراني***

أصدر المصرف في أغسطس 2022 إلى المصارف وشركات التأمين والشركات الاستثمارية ومكاتب الصرافة والشركات المساندة للقطاع المالي المتطلبات الخاصة بالأمن السيبراني بخصوص استخدام مجالات البريد الإلكتروني والعنوان الخاص بالموقع الالكتروني (URLs)للتواصل مع العملاء.

تهدف المتطلبات إلى تعزيز تدابير حماية العملاء ومنع عمليات الاحتيال مثل عمليات التصيد الاحتيالي التي قد تؤدي إلى خرق البيانات السرية أو الخسائر المالية للعملاء.

- ***ورقة استشارية: مقترح متطلبات وضوابط الأمن السيبراني المالي***

استلم المصرف من المركز الوطني للأمن السيبراني في وزارة الداخلية مسودة المبادئ الوطنية للأمن السيبراني المالي وعليه أصدر المصرف في شهر نوفمبر ورقة استشارية لجميع المرخص لهم بهذا الخصوص لإبداء ملاحظاتهم عليها. تتناول مسودة المعايير أفضل الممارسات للتطبيق في سبع مجالات هي الحوكمة والأمن السيبراني للتكنولوجيا المالية والدفاع السيبراني وتقييم الأمن السيبراني والأمن السيبراني للطرف الثالث وإدارة حوادث الأمن السيبراني وتدقيق الأمن السيبراني.

تعديلات على فصل الجريمة المالية (FC)

قام المصرف في شهر يونيو 2022 بإدخال تعديلات على فصل الجريمة المالية من مجلد توجيهات المصرف الأول والثاني للمصارف التقليدية والمصارف الإسلامية على التوالي وذلك بإضافة فقرة تسمح

للمصارف بفتح حسابات للمواطنين البحرينيين غير المتواجدين في المملكة من خلال عملية الالحاق الرقمي وذلك باستخدام نظام اعرف عميلك الالكتروني الوطني "National E-KYC ".

كما أصدر المصرف لاحقا في شهر ديسمبر، تعديلات جديدة تضمنت السماح لفتح حسابات للأشخاص الطبيعيين الحاملين للتأشيرة الذهبية المقيمين خارج دول مجلس التعاون الخليجي عن طريق عملية الإلحاق الرقمي.

ورقة استشارية – قانون العُهد

أصدر المصرف ورقة استشارية في شهر يناير 2022 إلى جميع المصارف وشركات الاستثمار ومقدمي خدمات العُهد والشركات القانونية وشركات التدقيق للحصول على ملاحظاتهم حول فعالية قانون العُهد الذي صُدر في شهر أكتوبر 2016 وتطبيقاته العملية للنظر في الحاجة إلى أي تغييرات.

قرار رقم (10) لسنة 2022 بشأن قواعد وإجراءات تنفيذ السندات التنفيذية الصادرة ضد المرخص لهم من قبل مصرف البحرين المركزي

أصدر المصرف قرار رقم (10) لسنة 2022 إلى كافة المصارف بشأن قواعد وإجراءات تنفيذ السندات التنفيذية الصادرة ضد المرخص لهم وذلك بعد الانتهاء من استشارة القطاع المصرفي.

تعديلات على فصل عمليات السيطرة والدمج والاستحواذ (Module TMA)

أصدر المصرف في شهر يناير 2022 التعديلات النهائية على الفصل الخاص بعمليات السيطرة والدمج والاستحواذ ((Takeovers, Mergers and Acquisitions (Module TMA) من مجلد التوجيهات السادس الخاص بأسواق رأس المال من الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي، فيما يتعلق بالاستحواذ الإلزامي، وذلك بعد الانتهاء من فترة الاستشارة.

تعديلات على فصل المتطلبات العامة ضمن مجلد التوجيهات الأول والثاني

أصدر المصرف في شهر فبراير 2022 تعميماً لجميع مصارف قطاع التجزئة بخصوص تعديلات على فصل المتطلبات العامة (Module GR) الذي يفرض الوصول إلى رموز تصنيف التاجر (MCC) ومشاركته، بما يتوافق مع ISO 18245، ذي الصلة بنشاط / معاملات حساب العميل. وتهدف هذه التعديلات ضمان شفافية أفضل فيما يتعلق بمعاملات الدفع وأنشطة حساب العملاء، وهو أمر ضروري للتنفيذ السليم للخدمات المصرفية المفتوحة. وتسري المتطلبات المعدلة اعتبارًا من 15 مايو 2022.

تعديلات على مجلد التوجيهات الخامس (الفئة 3: شركات التمويل)

أصدر المصرف في شهر فبراير 2022 تعديلات على مجلد التوجيهات الخامس (الفئة 3: شركات التمويل) لتلبية احتياجات شركات التمويل ذات النطاق المحدود للأنشطة الائتمانية قصيرة الأجل مثل "اشتر الآن، وادفع لاحقًا" (BNPL).

ستسمح التعديلات لنماذج الأعمال المبتكرة باستخدام التكنولوجيا والمنصات الرقمية لتقديم قروض استهلاكية صغيرة القيمة. ومن المتوقع أن يستفيد المستهلكون والشركات الصغيرة من نماذج الأعمال الجديدة.

سقوف جديدة لرسوم بعض الخدمات التي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر

أصدر المصرف ورقة استشارية في شهر يناير 2022 تتضمن مقترح سقوف جديدة لرسوم بعض الخدمات التي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر. وقد قام المصرف بدراسة ملاحظات القطاع وبالتالي قام بإصدار السقوف بشكل نهائي في شهر مارس 2022 ضمن ملحق جديد (Appendix BC-3) تحت الجزء B من فصل أخلاقيات العمل والسوق (Module BC) من مجلد توجيهات المصرف الخامس. وتسري القيود المفروضة على الرسوم اعتبارًا من 1 أبريل 2022. كما يجب على المرخص لهم الذين تم توجيه التعميم إليهم التأكد من عرض السقوف في مواقعهم الالكترونية.

توجيهات جديدة متعلقة بالتمويل الجماعي القائم على المشاركة المباشرة والتمويل/الإقراض

أصدر المصرف في شهر أبريل 2022 توجيهات جديدة لمشغلي منصات التمويل الجماعي بعد إجراء مراجعة شاملة للأنظمة المعمول بها حالياً والتي صدرت لأول مرة في عام 2017. تتضمن هذه التوجيهات الجديدة متطلبات خاصة بالتمويل الجماعي القائم على المشاركة المباشرة والتمويل الجماعي القائم على التمويل/الإقراض. وقد قام المصرف بدمج جميع المتطلبات الخاصة بمشغلي منصات التمويل الجماعي ضمن فصل واحد ("فصل مشغلي منصات التمويل الجماعي") ضمن المجلد الخامس من مجلد توجيهات المصرف – الفئة 7 – الشركات المساندة.

تتضمن التوجيهات الجديدة، المبادئ التي تنظّم إجراء العمليات من خلال المنصة والقواعد الخاصة بعروض وإفصاحات المنصة ومنع تضارب المصالح، والعناية الواجبة للمقترضين / جهات الإصدار من حيث أعرف عميلك (KYC)، وفصل أموال العملاء عن أموال مشغلي المنصة وغيرها من التدابير وذلك لضمان التشغيل الآمن لهذا النشاط. كما تتطلب التوجيهات الجديدة أيضاً من مشغلي منصات التمويل الجماعي ضمان ملاءمة المنتجات التي يتم تقديمها على منصاتها للعملاء الأفراد.

تباين المعلومات في تقارير مركز البحرين للمعلومات الائتمانية

أصدر المصرف تعميما في شهر أبريل 2022 إلى جميع مصارف التجزئة وشركات التمويل ومؤسسات التمويل متناهي الصغر بخصوص وجود تباين في التقارير الائتمانية بين بيانات نظم المعلومات الإدارية الخاصة بالمؤسسات المالية وبيانات مركز البحرين للمعلومات الائتمانية. وقد ألزم المصرف المرخص لهم بحل ومعالجة هذه التناقضات وتضارب البيانات عن طريق إجراء مراجعات وتسويات دورية لتجنبها في التقارير.

ورقة استشارية: تحديث فصل الحوكمة

أصدر المصرف المركزي ورقة استشارية للمصارف التقليدية والمصارف الاسلامية حول فصل حوكمة جديد معاد هيكلته يحل محل النسخة السابقة ويتوافق مع الورقة الصادرة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية "مبادئ حوكمة الشركات المصرفية في شهر يوليو 2015". وقد استلم المصرف ملاحظات القطاع المصرفي ويقوم حاليا بدراستها لإصدارها بشكل نهائي قريباً.

متطلبات الاستعانة بمصادر خارجية أو "الإسناد"

كجزء من مبادرات المصرف لتعزيز إطاره التنظيمي، أصدر المصرف في يوليو 2022 التعديلات على متطلبات الاستعانة بمصادر خارجية "الإسناد" بصورتها النهائية التي يجب على المرخص لهم الالتزام بها عند الاستعانة بمصادر خارجية لأي نشاط أو دور مثل تعريف الإسناد والوظائف الممكن والغير ممكن اسنادها والمتطلبات التي يجب على المرخص له الالتزام بها قبل البدء بالإسناد.

ورقة استشارية: التعامل مع حسابات الوافدين الذين انتهت صلاحية تصاريح عملهم الذين لم يعودوا يقيمون في المملكة

أصدر المصرف ورقة استشارية إلى جميع مصارف التجزئة وشركات التمويل ومزودي خدمات الدفع بشأن حسابات العملاء الوافدين الذين انتهت تصاريح عملهم ولم يتم تجديدها، والذين لا يقيمون في المملكة حاليا حيث يفرض بموجبه المصرف متطلبات جديدة على المرخص لهم فيما يتعلق بالإجراءات والعمليات المتعلقة بهذه الحسابات.

استبدال تصاريح الإقامة التقليدية ذات النسخ الورقية بتصاريح الإقامة الرقمية

أصدر المصرف في شهر مارس 2022 تعميم إلى جميع المرخص لهم بخصوص قيام شؤون الجنسية والجوازات والإقامة بإلغاء تصاريح الإقامة التقليدية الورقية واستبدالها بتصاريح الإقامة الرقمية برمز QR

وذلك تماشيًا مع الخدمات الإلكترونية المقدمة في معظم الجهات الحكومية والقطاع الخاص في مملكة البحرين برمز QR حيث يجب على المرخص لهم بموجبه اعتماد الإقامة الرقمية.

ورقة استشارية – مقترح تعديلات على فصل الترخيص والتفويض وفصل الجريمة المالية للشركات الاستثمارية

ضمن جهود المصرف لتطوير الإطار الرقابي أصدر المصرف ورقة استشارية حول عدة تعديلات على فصل الترخيص والتفويض وفصل الجريمة المالية للمجلد الرابع من مجلد توجيهات المصرف يتضمن الآتي: سمح المصرف لشركات الاستثمار بالتعامل مع الأصول المشفرة وذلك ضمن فصل الترخيص والتفويض ولكن بشروط ومتطلبات معينة مثل وجوب إخطار المصرف قبل القيام بالتعامل في الأصول المشفرة التي تندرج تحت تعريف الأدوات المالية، كما يجب عليهم عدم القيام بهذا النشاط كمالك وغيرها من متطلبات الترخيص. وتضمن فصل الجريمة المالية المتطلبات الخاصة بعمليات نقل أو تحويل الأصول المشفرة، المعلومات الواجب توافرها عند النقل أو التحويل، مسؤوليات المؤسسة المالية التي تقدم طلب تحويل الأصول المشفرة، مسؤوليات المؤسسة المالية الوسيطة، مسؤوليات المؤسسة المالية المستفيدة وغيرها من المتطلبات.

ورقة استشارية – مقترح تعديلات على فصل الأصول المشفرة من مجلد التوجيهات السادس

كجزء من مبادرات المصرف لتعزيز الإطار الرقابي، أصدر المصرف ورقة استشارية تتضمن تعديلات مختلفة على فصل الأصول المشفرة، وإضافة فصل جديد عن عروض الرموز الرقمية (Digital Token Offerings)، ومراجعة لتعريفات الأصول المشفرة ومتطلبات الأمن السيبراني.

إجراءات أمن أجهزة الصراف الآلي

أصدر المصرف تعميما إلى جميع مصارف التجزئة يُلزمها بالالتزام بالمتطلبات الخاصة بأمن أجهزة الصراف الآلي الواردة في الباب الخامس من فصل إدارة المخاطر التشغيلية واتخاذ إجراءات فورية لضمان الالتزام الكامل لمتطلبات المصرف وذلك لتجنب مخاطر الهجمات وفقدان السمعة وثقة العملاء.

وسوف يقوم المصرف بالتفتيش بشكل مفاجئ لمنشآت أجهزة الصراف الآلي في جميع أنحاء المملكة بشكل انتقائي، وسيؤدي عدم الالتزام إلى تعليق أجهزة الصراف الآلي بالإضافة إلى غرامة مالية قدرها 5,000 دينار بحريني عن كل مخالفة.

توجيه بشأن النظام المتعلق بالخدمات الخاضعة للرقابة التي يقدمها مزودو خدمات الدفع (PSP)

أصدر المصرف توجيه إلى جميع مزودي خدمات الدفع بموجب المادة 3 (ب) من القرار رقم 16 لسنة 2012 بشأن تسويق الخدمات المالية في المملكة وبخصوص الخدمات الخاضعة للرقابة التي تقدمها هذه الشركات.

ينص التوجيه على جواز الطرف الثالث بتسويق الخدمات الخاضعة للرقابة لمزودي خدمات الدفع عند التعاقد وفقا لشروط معينة تتضمن على سبيل المثال لا الحصر بأن يكون مزود خدمات الدفع مسؤول بالكامل عن الخدمات الخاضعة للرقابة المقدمة فيما يتعلق بالتسويق وعن أي مخالفات لقانون المصرف ولوائحه وقراراته وتوجيهاته التي تنشأ عن أو تتعلق بالترتيب.

نظام الأوامر القضائية المصرفية

أصدر المصرف في شهري سبتمبر ونوفمبر تعميماً لجميع المصارف وشركات التأمين على الحياة وشركات الاستثمار ومزودي خدمات الدفع وبورصة البحرين بشأن إنشاء نظام جديد من قبل وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف للتعامل مع أوامر الحجز وإلغاء الحجز مع جميع المصارف بصفتهم أعضاء في "نظام الأوامر القضائية المصرفية" وسيحل النظام الجديد – الذي ستديره وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف محل النظام الحالي الذي يتم تشغيله حاليًا من قبل المصرف ويهدف إلى حل العديد من المشكلات بالإضافة إلى السماح بتنفيذ أوامر المحكمة بأقل عبء إداري.

تعديل فصل كفاية رأس المال بشأن نسبة وزن المخاطر للقروض السكنية والعقارية

بهدف تسهيل تنفيذ مخططات السكن الاجتماعي وتشجيع مصارف التجزئة على المشاركة، قام المصرف في شهر سبتمبر بتعديل فصل كفاية رأس المال لمصارف التجزئة التقليدية والإسلامية. وتضمن التعديل السماح للمصارف بتخفيض وزن المخاطر للتعرضات السكنية والعقارية الممنوحة بموجب مخططات السكن الاجتماعي في مملكة البحرين إلى 25٪ بشرط استيفاء شروط معينة كالالتزام بمتطلبات تقدير/احتساب خسارة الائتمان المتوقعة في الوقت المناسب وفقًا لفصل إدارة مخاطر الائتمان.

تمثيل المرأة في مجالس إدارات الشركات المدرجة

ضمن أهداف مصرف البحرين المركزي لتعزيز معايير حوكمة الشركات في سوق رأس المال في مملكة البحرين، وبشكل خاص تعزيز تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في تكوين مجالس إدارات الشركات المدرجة، قام المصرف في شهر سبتمبر بإدخال تعديلات في فصل المتطلبات عالية المستوى من المجلد

السادس من مجلدات المصرف والذي يستلزم الاشتراطات المتعلقة بتمثيل المرأة في تشكيل مجالس إدارات الشركات المدرجة.

المتطلبات الخاصة بأموال العميل لمزودي خدمات الدفع

بالإشارة إلى الورقة الاستشارية الصادرة عن المصرف في شهر أكتوبر، قام المصرف بإصدار المتطلبات الخاصة بأموال العميل بصورتها النهائية في شهر نوفمبر لمقدمي خدمات الدفع وتتضمن هذه المتطلبات تعريف لأموال العميل، والمعالجة المحاسبية وغيرها من الضوابط الإضافية.

ورقة استشارية – إجراء تحديثات على متطلبات المُمثلين المعيّنين من فصل المتطلبات العامة

أصدر المصرف ضمن أهدافه لتعزيز الإطار الرقابي في شهر نوفمبر 2022 ورقة استشارية إلى جميع شركات التأمين تتضمن تحديثات على متطلبات "الممثلين المعينين" من فصل المتطلبات العامة في المجلد الثالث من مجلدات توجيهات المصرف.

استبيان بشأن بوالص التأمين على الحياة

ضمن أهداف مصرف البحرين المركزي لتعزيز الإطار الرقابي، يدرس المصرف حاليًا المنهج المتبع من قبل مصارف التجزئة وشركات التمويل بشأن التأمين على محفظة التمويل الاستهلاكي ومحفظة الرهن العقاري السكني (التأمين الائتماني) حيث أصدر المصرف في شهر نوفمبر استبيان لمصارف التجزئة وشركات التمويل يتضمن عددا من الأسئلة على مختلف جوانب التأمين المتعلقة بالائتمان.

نظام استبدال المعاشات التقاعدية

انطلاقاً من استحداث نظام استبدال المعاشات التقاعدية من قبل الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، أصدر المصرف في شهر ديسمبر تعديلاً على فصل إدارة المخاطر الائتمانية للمصارف التقليدية والإسلامية على التوالي من مجلد التوجيهات الأول والثاني حيث يتضمن هذا التعديل استبعاد أي تسهيل ائتماني يتم منحه بناءً على الأهلية وفقًا لخطة استبدال المعاشات التقاعدية من متطلبات المصرف للتمويل الاستهلاكي.

تعديلات مقترحة على فصل إدارة المخاطر الائتمانية

أصدر المصرف في شهر ديسمبر 2022 تعديلات مقترحة على فصل إدارة المخاطر الائتمانية لجميع مصارف التجزئة وشركات التمويل من مجلد التوجيهات الأول والثاني تتضمن مقترح تعديلات على متطلبات إعادة تصنيف التعرضات المتعثرة إلى منتظمة بموجب فصل إدارة مخاطر الائتمان، حيث تتم إعادة التصنيف لعملاء التجزئة ثلاثة أشهر للقروض ذات الأقساط الشهرية وستة أشهر للتسهيلات ذات الأقساط الربع سنوية.

الافصاح عن التأثير المالي لفيروس كورونا

نظرا لتعافى قطاع الأعمال بشكل كبير بسبب الانخفاض في حالات جائحة كورونا وشدة الوباء، أصدر المصرف في شهر مايو 2022 تعميما إلى جميع المرخص لهم والشركات المدرجة والذي تضمّن الإفصاح عن التأثير المالي لجائحة فيروس كورونا في قوائمهم المالية المرحلية و/أو السنوية (حسب المتطلبات الخاصة بهم) وللشركات المدرجة بالإضافة إلى ذلك الإفصاح العام بشكل تكميلي على موقع بورصة البحرين الإلكتروني حيث نص على أن الإفصاحات المذكورة أعلاه لم تعد إلزامية.

تطورات الأنظمة الرقابية

إدارة المتابعة: مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

قام مصرف البحرين المركزي والجهات الحكومية الأعضاء بلجنة وضع سياسات حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من الانتهاء من اعداد تقرير المتابعة الرابع لتقييم اجراءات حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المملكة وذلك خلال عام 2022. سيتم مناقشة المسودة النهائية لتقرير التقييم المشترك واعتمادها في الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي سيعقد في خلال شهر مايو 2023. أبرز تقرير المتابعة المبادرات الرئيسية التي اتخذتها الجهات المختصة لمواكبة المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

كجزء من خطة التوعية والتثقيف التي وضعها المصرف، أصدر المصرف ورقة ارشادية لجميع المصارف والمؤسسات المالية فيما يتعلق بمخاطر غسل الأموال القائم على التجارة. تتناول الورقة الارشادية عملية وانماط وتحديات غسل الأموال القائم إلى التجارة. تتضمن الورقة أيضًا مؤشرات المخاطر لمساعدة المؤسسات المالية على تحديد الأنشطة والعمليات المشبوهة المحتملة والتدابير وأفضل الممارسات لمكافحة غسل الأموال المستند إلى التجارة.

واصلت ادارة المتابعة تعزيز أدوات الإشراف والرقابة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال إصدار تقارير شهرية للأصول المجمدة وفقا لأنظمة العقوبات المالية العالمية لمراقبة مثل هذه الاصول بعناية.

قامت الادارة بزيارات التفتيش الميدانية على المصارف والمؤسسات المالية المرخصة من قبل المصرف. تهدف زيارات التفتيش لتقييم مستوى امتثال تلك المؤسسات لقانون حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل

الإرهاب، وقانون مصرف البحرين المركزي وكافة مجلدات وحدة الجرائم المالية. يتم التركيز في الزيارات الميدانية على مراجعة إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والأنظمة والضوابط، وبالتالي دعم جهود مصرف البحرين المركزي الرامية الى تعزيز إجراءات حضر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وعليه، فقد خضعت مملكة البحرين لتقييم مدى فاعلية المملكة في تطبيق التبادل التلقائي للمعلومات. وقد خلصت نتائج التقييم بأن مصرف البحرين المركزي يمتلك استراتيجية شاملة للامتثال للمعايير الآنفة الذكر بالإضافة إلى الإجراءات المصاحبة لضمان قيام المؤسسات المالية بتنفيذ إجراءات العناية الواجبة وإعداد التقارير بشكل صحيح. ومن الجدير بالذكر بأنه قد تم تقييم المملكة بأنها على "المسار الصحيح" وهو أعلى تقييم ممكن الحصول عليه فيما يتعلق بمدى فاعلية تطبيق المعايير الآنفة الذكر. وقد قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) باعتماد التقييم ونشره في شهر نوفمبر 2022.

وعلى صعيد معايير الجوهر الاقتصادي، فقد خضعت مملكة البحرين لعملية تقييم كفاءة الآلية المتبعة في مراقبة تطبيق المؤسسات المعنية لمتطلبات المعايير. وقد خلصت نتائج التقييم بأن مصرف البحرين المركزي يمتلك آلية مراقبة مجهزة بالكامل والقدرة اللازمة لتقييم المخاطر المتعلقة بالتقارير المعنية.

وتطبيقاً للمعايير السابقة الذكر، فقد قام المصرف بجمع التقارير المطلوبة من المؤسسات المالية المعنية، والمتعلقة بمعايير الإبلاغ المشترك وقانون الامتثال الضريبي الأمريكي (فاتكا)، وإرسالها إلكترونياً إلى الدول المعنية. كما قام المصرف بجمع التقارير من المؤسسات المالية المعنية وتقييم المخاطر المتعلقة بمعايير الجوهر الاقتصادي. وتلخصت نتائج التقييم بأن المؤسسات المالية الآنفة الذكر مستوفية لمعايير الجوهر الاقتصادي.

إدارات الرقابة المصرفية

واصل مصرف البحرين المركزي خطاه على النهج الاستباقي في الرقابة على المصارف والمؤسسات المالية وذلك تحقيقاً وتعزيزاً للاستقرار المالي وحماية مصالح العملاء في قطاع الخدمات المصرفية وتعزيزاً للابتكار في السوق المحلي من خلال استخدام تقنيات الرقابة القائمة على المخاطر.

وبناءً على ما تقدم، فقد قام المصرف المركزي، ممثلاً بإدارات الرقابة المصرفية باتخاذ الإجراءات التالية خلال العام 2022:

1. **التدابير السياسة لمواجهة تفشي فيروس كورونا المستجد COVID-19:** مدد مصرف البحرين المركزي تدابيره الميسرة الخاصة بـCovid-19 حتى منتصف عام 2022. وتم إيقاف هذه التدابير

في شهر يوليو 2022 والتي تضمنت تأجيل القروض، تخفيف معايير الخسائر الائتمانية المتوقعة، ودعم السيولة للمؤسسات المالية، تخفيض متطلبات لـ LCR و NSFR والاحتياطيات النقدية، من ضمن أمور أخرى.

عقد مصرف البحرين المركزي خلال الفصل الأخير من عام 2022 اجتماعات مع المصارف المحلية لتقييم تأثير مخاطر الائتمان جراء سحب امتيازات Covid-19 وكذلك أي نقاط ضعف محتملة ناتجة عن القطاع المالي.

2. **المصارف ذات الأهمية النظامية على المستوى المحلي (D-SIBs):** واصلت إدارة الرقابة المصرفية مراقبة وتقييم أداء مصارف الD-SIB عن كثب من خلال اجراء مراجعات ربع سنوية وعقد اجتماعين دوريين لكل مصرف خلال 2022 وذلك باستخدام منهجية إشرافية معينة قائمة على أولوية مرتبطة بمستوى المخاطر. كما واصلت الإدارة مراجعة خطط معاودة النشاط ومعالجة الأوضاع (Recovery and Resolution Plans) التي أعدتها مصارف ال D-SIBs بما يتماشى مع توجيهات مجلس إدارة المصارف المعنية ومتطلبات قواعد مصرف البحرين المركزي.

3. **مراقبة مخاطر الانكشاف العقاري:** واصل مصرف البحرين المركزي بمراقبة الانكشاف العقاري للمصارف بشكل ربع سنوي للحد من مخاطر التركيز في القطاع العقاري.

4. **مراقبة الانكشاف المتعلق بالأطراف ذات العلاقة:** واصل مصرف البحرين المركزي مراقبة الانكشاف المتعلق بالأطراف ذات العلاقة لدى المرخص لهم بهدف الحد من مخاطر التركيز على الأطراف ذات العلاقة وضمان الالتزام بالتعليمات الصادرة عنه.

5. **مراقبة محفظة القروض المتعثرة:** بهدف التحديد الاستباقي والوقائي لأي ارتفاع غير طبيعي في محفظة الائتمان لدى المرخص لهم، قامت إدارات الرقابة المصرفية بمراقبة وتقييم محفظة القروض المتعثرة على أساس ربع سنوي.

6. **الاجتماعات الرقابية الدورية:** عقدت إدارات الرقابة 36 اجتماعاً لمراجعة أداء المرخص لهم والتوجهات الاستراتيجية المستقبلية والقضايا الإشرافية الأخرى ذات صلة بمصرف البحرين المركزي.

7. **إطار العمل للخدمات المصرفية المفتوحة (Open Banking):** واصلت إدارة الرقابة المصرفية بالتعاون مع إدارة تكنولوجيا المعلومات ووحدة التكنولوجيا المالية في مصرف البحرين المركزي

مراقبة تنفيذ المرخص لهم وتطبيقهم للمرحلتين الأولى والثانية من إطار العمل للخدمات المصرفية المفتوحة الجديد لضمان توافق العمليات والأنظمة مع الإطار الجديد والمعايير الدولية.

8. **اجتماعات مناقشة البيانات المالية:** عقد المصرف المركزي اجتماعات سنوية مع المصارف المحلية وفروع المصارف الأجنبية والشركات المالية وبحضور المدققين الخارجيين لمناقشة النتائج المالية للسنة قبل اعتمادها من قبل مجالس إدارات المصارف للموافقة عليها. وشملت المناقشات قائمة المخصصات ومدى كفايتها والتحركات في الأصول المتعثرة، وممارسات التقييم وتوزيعات الأرباح المقترحة، من بين أمور أخرى.

9. **اجتماعات الكليات الإشرافية:** قام مصرف البحرين المركزي خلال العام بحضور اجتماعات الكليات الإشرافية التي نظمتها السلطات الرقابية من دولة الإمارات العربية المتحدة، بهدف تعزيز الرقابة على المرخصين من المصارف الأجنبية.

10. **الدراسات/الاستطلاعات:** أجرت إدارات الرقابة المصرفية التقليدية عدة دراسات استقصائية خلال العام كجزء من نهجها الإشرافي الاستباقي.

11. **تعيين خبراء المهام:** قامت إدارات الرقابة المصرفية في مصرف البحرين المركزي بتعيين "خبراء مهام" خارجيين مؤهلين للقيام بزيارات تفتيش ميدانية قائمة على اتباع إجراءات متفق عليها لزيادة فاعلية ممارساتها الرقابية. وبناءً على ذلك، فقد تم إجراء تعينين خلال العام 2022.

12. **مراقبة اجتماعات مجالس الإدارة والهيكل الإداري:** واصل مصرف البحرين المركزي مراجعة التقارير السنوية لحوكمة الشركات وكذلك الهياكل التنظيمية بهدف تقييم أداء مجلس الإدارة وكفاية الموارد في إدارات المصارف. كما أرسل المصرف ممثليه لحضور اجتماعات الجمعية العامة العادية والغير عادية للمصارف كجزء من مراقبة حوكمة الشركات في المصارف.

13. **الالتزام بنظام أفضل الممارسات حول القروض الاستهلاكية ورسوم الخدمات المصرفية:** واصل فريق الرقابة المصرفية في المصرف المركزي مراقبته لالتزام المرخص لهم ببنود النظام، وذلك بهدف ضمان تحقيق الشفافية في هذه التعاملات والتصرف بشكل عادل ومسؤول ومعقول في التعامل مع العملاء.

14. **مكافحة الاحتيال الإلكتروني:** واصل مصرف البحرين المركزي مراقبة الإجراءات التي يتخذها المرخص لهم للحد من الاحتيال الإلكتروني والسيطرة عليه وزيادة وعي العملاء.

بهدف تقليل المخاطر على النظام المالي والمستهلكين وتعزيز الشفافية وضوابط السوق، واصل مصرف البحرين المركزي رقابته الصارمة والإشراف على امتثال المرخص لهم بمتطلبات المصرف تماشيا مع إرشادات بازل 3.

15. **الإفصاح العام من قبل المصارف:** واصلت إدارات الرقابة بشكل مستمر بمراقبة إفصاحات المصارف لأصحاب المصالح بما في ذلك التزامها بقواعد مصرف البحرين المركزي بشأن الإفصاحات العامة وتقييم تقرير الإفصاحات العامة المقدم من المصارف بعد مراجعته من قبل مدققي الحسابات الخارجيين. وبناء على ذلك، يتوجب على المرخص لهم بتقديم تقارير عن الكشف العام على النحو الواجب من مدققها الخارجي.

16. **الاجراءات التأديبية/ الجزائية:** واصل المصرف المركزي حثّ المرخص لهم على التقيد بأعلى معايير الالتزام، وذلك بهدف الحد من المخاطر تجاه عملائهم وتجاه النظام المالي، وكذلك تعزيز انضباط السوق. وبناء على ذلك، وكما هو منصوص عليه في المادة 38 من قانون المصرف المركزي، فقد قامت إدارات الرقابة المصرفية في المصرف المركزي باتخاذ 5 إجراءات جزائية ضد عدد من المرخص لهم، بما فيه فرض غرامات مالية خلال العام 2022.

إدارة مراقبة المؤسسات المالية الإسلامية

واصلت إدارة مراقبة المؤسسات المالية الإسلامية التركيز على تطوير موظفيها من خلال الحاقهم بدورات قصيره لتعلم المهارات الإدارية والفنية في معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية والمشاركة في المؤتمرات والندوات وورش العمل وحلقات النقاش الافتراضية الخاصة بالصيرفة الإسلامية والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

أكمل أحد الموظفين خلال هذا العام برنامج تدريب المشرفين المصرفيين المعد من قبل الأكاديمية التابعة لمؤسسة النقد السنغافورية وحصل على شهادة الدبلوم المتقدم في الصيرفة الإسلامية المقدم من قبل معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية. بالإضافة إلى ذلك، حصلت إحدى الموظفات على شهادة جمعية

المحاسبين القانونيين المعتمدين البريطانية وشهادة المراقب والمدقق الشرعي وهو أحد برامج الزمالة التي تقدمها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

كما انضم موظفان إلى Regulator Knowledge Exchange مقدم من قبل مركز كامبريدج وهو عبارة عن منصة مجتمعية رقمية للسلطات المالية مصممة لمساعدة المنظمين الماليين للاطلاع على المعلومات والخبرات في مجال الخدمات المالية الرقمية.

قامت الإدارة خلال عام 2022 بإعطاء العديد من المقترحات لتعديل بعض القواعد والقوانين المتعلقة بالمصارف والشركات المرخص لها بالتعاون مع وحدة السياسات.

بالإضافة إلى ذلك شاركت الإدارة في لجنة مجموعة العمل التابعة للجنة مجلسي المعايير في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في تطوير معايير الحوكمة وفي جلسات الاستماع العامة وقدم المصرف ملاحظاته إلى مجلس الخدمات المالية الإسلامية ولهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية حول مسودات المعايير الصدارة من قبلهم.

حرصت الإدارة على الاستمرار في مشاركة تجربة مملكة البحرين في قطاع الصيرفة الإسلامية مع الدول الأخرى حيث استقبلت الإدارة هذه السنة وفدًا من Awash Bank ، أثيوبيا.

إدارة التفتيش

أنهت إدارة التفتيش 46 زيارة تفتيشية خلال عام 2022 موزعة على أنواع مختلفة من المؤسسات المرخص لها، بما في ذلك المصارف وشركات التأمين وشركات الاستثمار والتراخيص ذات الطبيعة الخاصة وشركات أسواق رأس المال بما في ذلك خدمات الأصول المشفرة وتعهدات الاستثمار الجماعي (CIUs) وقد أُجريت الزيارات باستخدام إطار إشرافي قائم على المخاطر ومصمم لتحقيق الأهداف الإشرافية في الموقع وتقييم متانة إطار المراقبة في المؤسسات المرخص لها الذين تم تفتيشهم.

ومن بين الزيارات التفتيشية، كانت 46٪ زيارات موضوعية للتحقيق في جوانب مثل حماية المستهلك، وحوكمة الشركات، وتمويل الرهن العقاري، ومخاطر البلدان، والخدمات المصرفية المراسلة، وسلوك الأعمال والسوق، وشكاوى العملاء.

استخدمت الادارة نهج تفتيش يرتكز على المخاطر باستخدام منهجية CMORTALE، التي شملت عناصر التقييم التالية – كفاية رأس المال، كفاءة الإدارة، والمخاطر التشغيلية، وإدارة المخاطر، والشفافية والإفصاح،

وجودة الأصول، والسيولة، والإيرادات. وتهدف المنهجية المتبعة في تقييم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المرخص لها من قبل مصرف البحرين المركزي الى تعزيز سلامة ومتانة المؤسسات المالية. وتشمل نتائج إجراءات التفتيش حث المؤسسات المرخص لها على ضمان الإدارة الفعالة للإجراءات التنظيمية اللازمة للحفاظ على الاستقرار المالي وتحديدها عن طريق الحد من مخاطر الإعسار وحالات الخسائر التي يتعرض لها المودعون أو المستثمرون؛ وبالتالي، ضمان حماية المستهلك وتخفيف أي خسارة محتملة لثقة السوق.

ونظرا للمشهد التنظيمي العالمي المتطور باستمرار، والمخاطر الناشئة، والتصريحات المختلفة الصادرة عن هيئات وضع المعايير العالمية مثل لجنة بازل المعنية بالإشراف المصرفي، واصلت إدارة التفتيش جهودها خلال العام لوضع وتعزيز منهجيتها لتصنيف المخاطر لتقييم الأعمال التجارية، ومراقبة فشل الرقابة والمخاطر النظامية للمؤسسات المرخص لها، وتقييم المخاطر الناشئة من المنتجات المالية المبتكرة.

في ضوء التأثير الاقتصادي الكلي لوباء Covid-19 على القطاع المالي في البحرين، تم تطوير منهجية محسّنة لمراجعة نموذج الأعمال ويتم تقديمها حاليًا كجزء من عملية التفتيش لتقييم استدامة نماذج الأعمال المرخصة. تم تصميم إطار تقييم نموذج الأعمال لتوفير تقييم الاستدامة ويساعد أيضًا على تحديد نقاط الضعف في نموذج الأعمال مثل توقعات الأعمال غير الواقعية، والرغبة غير المستدامة في المخاطرة، وتدني الوضع التنافسي، وأوجه القصور في الإدارة، وعدم الاهتمام الكافي باحتياجات المستهلك.

مع دخول المصارف الرقمية وشركات التكنولوجيا المالية في القطاع المالي، طورت إدارة التفتيش إطارًا لتقييم المصارف الرقمية والمرخص لهم بالتكنولوجيا المالية. تضمن الإطار الجديد مكونات مراجعة إضافية مثل مراجعة أمان تطبيقات الهاتف المحمول ومراجعة إطار العمل المصرفي المفتوح ومراجعة تقييم الاحتيال عبر الإنترنت. مع النمو السريع في استخدام انظمة الدفع الالكترونية، ركزت المراجعة في الموقع أيضًا على أنواع مختلفة من مزودو خدمات الدفع بما في ذلك المصارف المصدرة والاستحواذ وبوابات الدفع ومقدمي خدمات الدفع الوسيطة. واصلت الادارة جهودها لتعزيز إطار تقييم الأمن السيبراني وأجرت مراجعات مفصلة لتقييم نقاط الضعف للمرخص لهم إلى جانب زيارات التفتيش المنتظمة. عززت الادارة إطار فحص الأمن السيبراني من خلال مراجعة إضافية للخدمات المصرفية الإلكترونية، وتقييمات الأمن البيومتري، ومراجعات تطبيقات الهاتف المحمول، وتقييم أمن السحابة وتقييم نضج الأمن السيبراني. علاوة على ذلك، تم تحسين عملية الفحص في الموقع لتشمل مراجعة أتمتة العمليات الروبوتية (Robotic Process Automation (RPA) وكذلك استخدام الذكاء الاصطناعي ((Artificial Intelligence (AI والتعلم الآلي ((Machine Learning (ML من قبل المؤسسات المرخص لها. خلال العام، قدمت الادارة إطارًا

للاختبار لتقييم روبوتات الدردشة، والذي يغطي الجودة وسهولة الاستخدام والكفاءة والجوانب الأخلاقية لبرامج الدردشة التي ينفذها المرخص لهم.

لتحقيق الهدف الإشرافي الأساسي لحماية المستهلك، واصلت إدارة التفتيش إجراء فحص لممارسات حماية المستهلك للمؤسسات المرخص لها باستخدام إطار تقييم مفصل يشمل مراجعة الاستراتيجية والحوكمة والثقافة، وملاءمة تصميم المنتج، والمعاملة العادلة والمنصفة للمستهلكين، والإفصاح. كفاية وخصوصية البيانات. وسعت الادارة جهودها لتقييم امتثال المؤسسات لقانون حماية البيانات الشخصية (القانون رقم 30 لعام 2018) وتسليط الضوء على أوجه القصور في إجراءاتها.

بهدف التكيف مع الإطار التنظيمي المتغير، وسعت الادارة إطار التفتيش ليشمل تقييم فجوة الممارسات البيئية والاجتماعية وممارسات الحوكمة (Environmental, Social and Governance (ESG)) للمؤسسات المرخص لها. علاوة على ذلك، تمت مراقبة الرحلة نحو انتقال ليبور (LIBOR) خلال زيارات التفتيش. بدأت الادارة أيضًا عملية فحص مزودي خدمة الأصول المشفرة خلال عام 2021.

إيمانًا راسخًا بالتطوير المهني واستجابة للتركيز التنظيمي الأكبر على ممارسات الإدارة السليمة للمخاطر داخل القطاع المالي والتحديات الناجمة عن تعطيل النماذج المالية التقليدية مع ظهور التكنولوجيا المالية، واصلت إدارة التفتيش جهود التطوير المهني المستمر (Continuous Professional Development (CPD)) من خلال تحديد وتنفيذ التدريب وبرامج التطوير المصممة لتزويد موظفي التفتيش بالمهارات والخبرة اللازمة لتقييم ممارسات إدارة المخاطر بشكل فعال والاتجاهات الناشئة في القطاع المالي.

إدارة مراقبة الأسواق المالية

عمل مصرف البحرين المركزي خلال العام 2022، على استكمال تنفيذ بنود خطته الرامية إلى تطوير وتحديث البنية التشريعية والتنظيمية والرقابية المتعلقة بقطاع رأس المال، بما ينسجم مع المعايير وأفضل الممارسات الدولية بالتشاور مع الجهات والأطراف المعنية بهذا القطاع وكافة مكونات القطاع المالي الأخرى في البحرين. وقد تم استكمال الخطة بالشكل الذي يُمكن المصرف وهذه المؤسسات والجهات، من خلق البيئة المناسبة لتنمية وتطوير أعمال وأنشطة سوق رأس المال، وذلك من خلال الترخيص للمزيد من المؤسسات المالية والتشجيع على تنويع وإدراج وتداول أوراق وأدوات مالية جديدة ومبتكرة، إضافةً إلى تعزيز معايير وأنظمة وآليات الرقابة والإشراف على كافة أعمال وأنشطة مؤسسات السوق والأسواق المالية المرخص لها. وقد تم الاعتماد على قاعدة التحديد الدقيق والمعالجة اللازمة، وحماية القطاع من التداعيات المحتملة

لكافة أنواع المخاطر المصاحبة لعملياتها وأدواتها أولاً بأولٍ، وذلك عبر استخدام الآليات والأنظمة الملائمة من اجل التأكد من التقيد والوفاء بالالتزامات من قبل كافة الأطراف المعنية بالاستثمار في الأوراق والأدوات المالية المتداولة وحماية حقوقهم، والتي بدورها تعزز ثقة المستثمرين والمتعاملين في هذه الأسواق.

التطورات في الإطار التنظيمي والرقابي

تحديث مجلد التوجيهات السادس الخاص بمظلة الرقابة والاشراف على قطاع رأس المال

- تم تضمين بعض التحديثات بتاريخ 19 يناير 2022 في الفصل الخاص بعمليات السيطرة والدمج والاستحواذ (Takeovers, Mergers and Acquisitions (TMA) Module) من مجلد التوجيهات السادس الصادر عن المصرف ، والتي تشمل تعديلات تخص الاستحواذ الالزامي وفقاً للتعديلات الصادرة على قانون الشركات التجارية بموجب مرسوم بقانون رقم (28) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2001.

- أصدر مصرف البحرين المركزي تعديلات على الفصل الخاص بالأسواق والبورصات (Markets and Exchanges (MAE) Module) والتي تتمثل بشطب المتطلبات المحددة لمشغلي منصات التمويل الجماعي القائمة على التملك (Equity Crowdfunding) وتضمينها في الفصل الخاص بمشغلي منصات التمويل الجماعي (Crowdfunding Platform Operators (CPO) Module) تحت مجلد التوجيهات الخامس للمصرف والذي أصدر بتاريخ 28 أبريل 2022.

- تعمل وحدة السياسات الرقابية بالمصرف على استكمال مراجعة النسخة النهائية المحدثة من الفصل الخاص بالأصول المشفرة (Crypto-Asset (CRA) Module) من مجلد التوجيهات السادس الصادر عن المصرف، حيث تم تضمين بعض التعديلات لتعزيز الإطار التنظيمي بما يتماشى مع التطورات في القطاع وأفضل الممارسات الدولية، بالإضافة إلى استحداث فصل خاص بطرح الأدوات الرمزية المالية (Digital Token Offering (DTO). كما تم أخذ مرئيات وملاحظات الجهات والشركات المعنية بعين الاعتبار، بعد أن تم إصدار ورقة استشارية بتاريخ 7 أغسطس 2022 بشأن التعديلات المقترحة.

- يعمل مصرف البحرين المركزي على مناقشة مقترح التعديلات على الفصل الخاص بتسوية المنازعات والتحكيم والإجراءات التأديبية (Dispute Resolution, Arbitration & Disciplinary Proceedings Module – (DRA) Module) من مجلد التوجيهات السادس الصادر عن المصرف. حيث يتضمن المقترح بشكل أساسي تعديلات على هيكل وعمل لجنة التحكيم التابعة للمؤسسات ذاتية التنظيم بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.

التحديث على قرارات مصرف البحرين المركزي

عملت إدارة مراقبة الأسواق المالية على المقترح بتعديل بعض أحكام قرار المصرف رقم (27) لسنة 2012 بشأن مراجعة الجزاءات والتدابير الإدارية التي يمكن للمصرف توقيعها على المرخص لهم وأعضاء مجالس إداراتهم والمسئولين التنفيذيين لديهم، وذلك بإضافة الشركات المدرجة من ضمن نطاق عمل لجنة مراجعة الجزاءات والتدابير الإدارية. وبناء على ذلك، تم اصدار قرار رقم (12) لسنة 2022 بتاريخ 17 مارس 2022 لتشمل الشركات المدرجة.

الرقابة على الأسواق وشركات المقاصة وأعضاءهم

شركة بورصة البحرين

- قامت إدارة مراقبة الأسواق المالية بالتنسيق مع شركة بورصة البحرين ش.م.ب (م) بشأن إطلاق منصة "تبادل" (Tabadul) التي تم الإعلان عنها في شهر يوليو 2022. تم إطلاق منصة تبادل بناءً على اتفاقية الشراكة الاستراتيجية التي وقعها كل من سوق أبو ظبي للأوراق المالية وشركة بورصة البحرين ش.م.ب (م) في شهر نوفمبر 2021؛ لتعزيز أوجه التعاون بين الطرفين وإحداث نقلة نوعية تهدف إلى تعزيز السيولة في السوقين، بما في ذلك التداول عبر الأسواق.

- بناءً على قرار مجلس إدارة شركة بورصة البحرين ش.م.ب (م) رقم (2022/2/5) بتاريخ 23 يونيو 2022 المتعلق بتشكيل لجنة المخالفات لدى البورصة، أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية بتاريخ 18 يوليو 2022 خطاب عدم ممانعة بتشكيل البورصة للجنة المذكورة وذلك تماشياً مع جهود البورصة بتوفير إطار متكامل لمراجعة وتقييم المخالفات لقواعد وأنظمة البورصة وتحديد العقوبات التي سيتم فرضها على المصدرين والأعضاء المسجلين لدى البورصة.

- بناءً على قرار مجلس إدارة شركة بورصة البحرين ش.م.ب (م) رقم (2022/2/3) بتاريخ 23 يونيو 2022 المتعلق بتشكيل مجلس الانضباط لدى البورصة، أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية في 14 سبتمبر 2022 خطاب عدم ممانعة بتشكيل البورصة للمجلس المذكور وذلك تماشياً مع جهود البورصة بتوفير إطار متكامل لتحديد العقوبات على المصدرين والأعضاء المسجلين لدى البورصة الذين قاموا بمخالفة قواعد وأنظمة البورصة.

- تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين شركة بورصة البحرين ش.م.ب (م) وبورصة مسقط في شهر أكتوبر 2022 والتي تهدف إلى تعزيز التعاون بين السوقين والاستفادة من خبرة البلدين في مجال أسواق رأس المال. وفي هذا الإطار، تم التوقيع كذلك على اتفاقية لضم بورصة مسقط لمنصة "تبادل" بهدف ربط السوقين وتمكين التداول المباشر بينهما، بالإضافة إلى تمكين المستثمرين في كل من بورصة البحرين وبورصة مسقط من التداول في السوقين بيسر وسهولة.

- أصدرت شركة بورصة البحرين ش.م.ب (م) بتاريخ 30 نوفمبر 2022، بعد الحصول على موافقة المصرف، لائحة المخالفات والجزاءات الإدارية والمالية التي ستفرضها البورصة على مصدري الأوراق المالية في حالة عدم الالتزام بتطبيق متطلبات قواعد الإدراج، ابتداءً من 2 يناير 2023. كما وتم اصدار رسوم الاستئناف والاعلان عن جميع الملاحظات من قبل الجهات والشركات المعنية بشأن التعديلات المقترحة مع الرد النهائي للبورصة.

- عقدت فرق العمل المشكلة من إدارة مراقبة الأسواق المالية عدة اجتماعات مع شركة بورصة البحرين ش.م.ب (م) وشركة البحرين للمقاصة ش.م.ب (م) خلال العام الماضي، وذلك بخصوص استراتيجية تطوير أسواق رأس المال التي تتضمن عدة مبادرات من ضمنها، على سبيل المثال لا الحصر، تشجيع الإدراج في سوق البحرين الاستثماري، العمل على انضمام بورصة البحرين لمؤشر الاسواق الناشئة، تعزيز سبل تنسيق الإدراج المزدوج مع دول مجلس التعاون الخليجي، وربط أنظمة المقاصة والتسوية والايداع المركزي اقليميا ودوليا.

شركة البحرين للمقاصة

أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية خطاب عدم ممانعة في ٢١ يوليو 2022 إلى شركة البحرين للمقاصة ش.م.ب (م)، وذلك بخصوص مقترحها للإلحاق الرقمي (Digital On-Boarding).

أعضاء شركة بورصة البحرين ش.م.ب (مقفلة) وشركة البحرين للمقاصة ش.م.ب. (مقفلة)

- أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية خطابات إلى شركة بورصة البحرين ش.م.ب (م) في شهر يونيو 2022 تنص على عدم ممانعة إدارة مراقبة الأسواق المالية لانضمام أربعة وسطاء مرخص لهم من قبل المصرف والذين هم أعضاء مسجلين لدى البورصة الى منصة "تبادل" والتداول في سوق أبو ظبي للأوراق المالية.
- أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية خطابات إلى شركة بورصة البحرين ش.م.ب (م) في شهرين يوليو وأكتوبر 2022 تنص على عدم ممانعة المصرف لانضمام ستة وسطاء مرخص لهم من قبل سوق أبو ظبي للأوراق المالية الى منصة "تبادل" والتداول في بورصة البحرين بصفتهم أعضاء خارجيين مسجلين لدى البورصة(External Trading Members) .

الرقابة على مزودي خدمات الأصول المشفرة

شركة كوين مينا ش.م.ب. (مقفلة)("كوين مينا")

- وفقاً للطلب المقدم من الشركة، أصدر المصرف قرار رقم (25) لسنة 2022 بشأن تعديل الترخيص الممنوح لها من ترخيص "خدمات الأصول المشفرة – الفئة 2" إلى "خدمات الأصول المشفرة – الفئة 3".
- قامت الشركة وبموافقة المصرف بزيادة رأس مالها من ٢٥٠,٠٠٠ دينار بحريني إلى ١,٥٠٠,٠٠٠ دينار بحريني.
- أصدرت الإدارة خطابات عدم ممانعة لشركة كوين مينا، وذلك بخصوص توسيع نطاق خدماتها لأربع دول إضافية خارج دول مجلس التعاون الخليجي.

شركة رين مانجمنت ذ.م.م ("رين")

أصدرت الإدارة خطابات عدم ممانعة لشركة رين، وذلك بخصوص توسيع نطاق خدماتها لثلاث دول إضافية خارج دول مجلس التعاون الخليجي.

شركة باينانس بحرين ش.م.ب. (مقفلة)

أصدر المصرف قرار رقم (24) لسنة 2022 بشأن تعديل الترخيص الممنوح لشركة باينانس بحرين ش.م.ب (م) من ترخيص "خدمات الأصول المشفرة – الفئة 3" وذلك وفقاً للقرار رقم (11) لسنة 2022 إلى "خدمات الأصول المشفرة – الفئة 4". هذا وقد باشرت الشركة بمزاولة أعمالها في أكتوبر 2022.

الشركات الممنوحة موافقة المصرف المبدئية

- منح المصرف موافقته المبدئية الى شركة أمبر بحرين ش.م.ب (مقفلة) للحصول على ترخيص كمزود لخدمات الأصول المشفرة (فئة 3). وتعمل الشركة حاليا على استكمال إجراءات الترخيص اللازمة للحصول على الموافقة النهائية.
- منح المصرف موافقته المبدئية الى شركة بت أويسس ذ.م.م (قيد التأسيس) للحصول على ترخيص كمزود لخدمات الأصول المشفرة (فئة 2) من المصرف. وتعمل الشركة حاليا على استكمال إجراءات الترخيص اللازمة للحصول على الموافقة النهائية.

سوق الاصدارات الأولية والإدراج

- قامت إدارة مراقبة الأسواق المالية خلال العام 2022، بإصدار الموافقة على 53 نشرة إصدار (بالمقارنة مع 60 نشرة إصدار لعام 2021)، بعد التأكد من اكتمال بياناتها ومعلوماتها وفقاً لمتطلبات الفصل الخاص بطرح الأوراق المالية ضمن مجلد التوجيهات السادس الخاص بسوق رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي، على النحو الآتي:

نوع الإصدار	طريقة الطرح	قيمة الإصدارات (بالدولار الأمريكي)	عدد الإصدارات	نوع موافقة المصرف
الأسهم العادية	الاكتتاب الخاص	2,286,447,535	26	تسجيل وفقاً للمادة (81)
السندات التقليدية	حكومية	1,000,000,000	2	مستثناة من المادة (81)

	الاكتتاب الخاص	2,500,000,000	1	مستثناة من المادة (81)
الصكوك الإسلامية	حكومية	350,000,000	1	مستثناة من المادة (81)
	الاكتتاب الخاص	900,000,000	1	مستثناة من المادة (81)
	الاكتتاب الخاص	586,130,116	2	تسجيل وفقاً للمادة (81)
المنتجات المالية المركبة	الاكتتاب الخاص	–	20	مستثناة من المادة (81)
المجموع		**7,622,577,651**	**53**	

إصدارات الأوراق المالية مقارنة بالسنة السابقة (تحليل التباين)

طريقة الطرح	2022 (مليون دولار أمريكي)	2021 (مليون دولار أمريكي)	الفرق	%	عدد الإصدارات 2022	عدد الإصدارات 2021	الفرق
الاكتتاب الخاص– أسهم عادية	2,286	2,706	(420)	(16%)	26	29	(3)
الاكتتاب الخاص – أسهم ممتازة	–	252	(252)	(100%)	–	1	(1)
سندات رأس المال المستديمة من الفئة "1" القابلة للتحويل	–	415	(415)	(100%)	–	2	(2)
الاكتتاب الخاص – سندات تقليدية	2,500	3,250	(750)	(23%)	1	2	(1)
سندات تقليدية حكومية	1,000	3,000	(3,000)	(67%)	2	2	–
صكوك إسلامية حكومية	350	1,000	(1,000)	(65%)	1	2	(1)
الاكتتاب الخاص– صكوك إسلامية	586	–	586	100%	2	–	2
الاكتتاب الخاص– تسويق صكوك إسلامية	900	5,000	(4,100)	(82%)	1	2	(1)

المنتجات المالية المركبة	–	–	–	20	20	20	–
المجموع	**7,622**	**15,623**	**(8,001)**	**(51%)**	**53**	**60**	**(7)**

تغيير رأس المال

أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية موافقتها على التغييرات التالية على رأس المال الصادر والمدفوع للشركات المدرجة التالية:

الشركة المدرجة	زيادة/انخفاض رأس المال	السبب	تاريخ الموافقة
مصرف السلام – البحرين ش.م.ب	زيادة رأس المال	توزيع أسهم المنحة	21 مارس 2022
سيكو ش.م.ب (مقفلة)	زيادة رأس المال	توزيع أسهم المنحة	24 مارس 2022
بنك البحرين الوطني ش.م.ب	زيادة رأس المال	توزيع أسهم المنحة	24 مارس 2022
بنك البحرين والكويت ش.م.ب	زيادة رأس المال	توزيع أسهم المنحة	28 مارس 2022
مجموعة جي إف إتش المالية ش.م.ب	زيادة رأس المال	توزيع أسهم المنحة	4 أبريل 2022
البنك الأهلي المتحد ش.م.ب	زيادة رأس المال	توزيع أسهم المنحة	7 أبريل 2022

الإدراج في السوق

أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية موافقتها على إدراج الأوراق المالية التالية:

الورقة المالية	عدد الاصدارات	القيمة (مليون دينار بحريني)
أذونات الخزينة القصيرة الأجل الصادرة عن حكومة مملكة البحرين لفترة استحقاق 3 شهور	40	2,800
أذونات الخزينة القصيرة الأجل الصادرة عن حكومة مملكة البحرين لفترة استحقاق 6 شهور	12	420
أذونات الخزينة القصيرة الأجل الصادرة عن حكومة مملكة البحرين لفترة استحقاق 12 شهر	12	1,200
صكوك الاجارة الإسلامية قصيرة الأجل الصادرة عن حكومة مملكة البحرين لفترة استحقاق 6 شهور	12	312
سندات التنمية الحكومية (الاصدارات رقم 28, 29, 30)	3	500

الإدراج المزدوج

أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية خطاب بتاريخ 6 سبتمبر 2022 ينص على موافقتها لإدراج بيت التمويل الكويتي ("بيتك") المزدوج في بورصة البحرين. تم إدراج بيتك في بورصة البحرين في 6 أكتوبر 2022.

إلغاء الإدراج

تم إلغاء إدراج الأوراق المالية التالية من لوائح بورصة البحرين:

الورقة المالية	عدد الاصدارات	السبب
أذونات الخزينة القصيرة الأجل الصادرة عن حكومة مملكة البحرين لفترة استحقاق 3 شهور	40	الاستحقاق
أذونات الخزينة القصيرة الأجل الصادرة عن حكومة مملكة البحرين لفترة استحقاق 6 شهور	12	الاستحقاق
صكوك الاجارة الإسلامية قصيرة الأجل الصادرة عن حكومة مملكة البحرين لفترة استحقاق 6 شهور	12	الاستحقاق
أذونات الخزينة القصيرة الأجل الصادرة عن حكومة مملكة البحرين لفترة استحقاق 12 شهر	12	الاستحقاق
سندات التنمية الحكومية (الاصدارات رقم 14 و18)	2	الاستحقاق

الإفصاح والحوكمة وحماية المستثمر

موعد انعقاد اجتماعات مجلس الإدارة للشركات المدرجة والإفصاح عن البيانات المالية بموجب القرار رقم (54) لسنة 2015

1. التزمت معظم الشركات المدرجة بمتطلب إخطار شركة بورصة البحرين ش.م.ب. (م) عن مواعيد انعقاد اجتماعات مجالس إدارتها التي يتم فيها مناقشة البيانات المالية المرحلية للعام 2022، قبل 5 أيام من نهاية الفصل المعني وذلك طبقاً للقرار رقم (54) لسنة 2015، بشأن الإفصاح ونشر البيانات المالية السنوية والمرحلية، والإخطار بمواعيد اجتماعات مجالس إدارات الشركات المساهمة المدرجة لمناقشة البيانات المالية.

اما بالنسبة للشركات التي لم تلتزم وهي المذكورة أدناه، تم اصدار خطابات عدم التزام لها من قبل المصرف والتي تم من بعدها الإعلان عن مواعيد اجتماعاتها:

- الشركات التي لم تلتزم في الفصل الأول من 2022 هي بنك البحرين والشرق الأوسط ش.م.ب.، شركة البحرين لتصليح السفن والهندسة ش.م.ب.، الشركة الخليجية المتحدة للإستثمار ش.م.ب.، شركة البنادر للفنادق ش.م.ب.، المؤسسة العربية المصرفية ش.م.ب.، شركة عقارات السيف ش.م.ب.، إنوفست ش.م.ب. وزين البحرين ش.م.ب.
- الشركات التي لم تلتزم في الفصل الثاني من 2022 هي بنك البحرين والشرق الأوسط ش.م.ب.، شركة البحرين لتصليح السفن والهندسة ش.م.ب.، الشركة البحرينية الكويتية للتأمين ش.م.ب.، شركة التكافل الدولية ش.م.ب.، إيه بي إم تيرمينالز البحرين ش.م.ب.، شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب. وزين البحرين ش.م.ب.
- الشركات التي لم تلتزم في الفصل الثالث من 2022 هي بنك البحرين والشرق الأوسط ش.م.ب. وشركة البحرين لتصليح السفن والهندسة ش.م.ب.
- اما الشركات التي لم تلتزم في الفصل الرابع من 2022 هي بنك البحرين والشرق الأوسط ش.م.ب.، مجموعة البركة ش.م.ب.، شركة البحرين لتصليح السفن والهندسة ش.م.ب.، شركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية ش.م.ب.، شركة دلمون للدواجن ش.م.ب. والشركة الخليجية المتحدة للإستثمار ش.م.ب.

2. التزمت معظم الشركات المدرجة بنشر البيانات المالية السنوية لعام 2021، والمرحلية المراجعة للعام 2022 خلال الفترة الزمنية المطلوبة. والتزمت الشركات بنشر النتائج والبيانات في جريدتين محليتين كحد أدنى باللغتين العربية والانجليزية. ويستثنى من ذلك شركة الإثمار القابضة ش.م.ب. في الفصل الثاني من العام 2022 وشركة دلمون للدواجن ش.م.ب. في الفصل الثالث من العام 2022، وبنك البحرين والشرق الأوسط ش.م.ب. الذي لم يلتزم بنشر البيانات المالية السنوية لعام 2020 وجميع فترات العام 2021 وبيانات المرحلية للعام 2022.

3. قامت جميع الشركات المساهمة العامة المدرجة بإرسال النموذج الخاص بالإعلان عن النتائج المالية السنوية لعام 2021، والمرحلية المراجعة للعام 2022 إلى بورصة البحرين، وقد تم نشرها على موقع البورصة، ويستثنى من ذلك بنك البحرين والشرق الأوسط ش.م.ب.

4. قامت جميع الشركات المساهمة العامة المدرجة بإرسال النسخة المتكاملة من البيانات المالية للشركة عن بياناتها المالية السنوية للعام 2021، والمرحلية المراجعة للعام 2022 إلى بورصة البحرين، ويستثنى من ذلك بنك البحرين والشرق الأوسط ش.م.ب.

5. بالرغم من تعليق التداول على بنك البحرين والشرق الأوسط ش.م.ب. لعدم التزامه بالمتطلبات أعلاه للعامين 2018 و2019، إلا انه في 25 فبراير 2020، تم نشر النتائج المالية للفصل الأول والثاني والثالث من 2019 ونهاية العام للسنة ذاتها، وفي 28 يونيو 2022، تم نشر النتائج المالية للفصل الثاني والثالث من 2020 وبذلك فإن التداول مازال معلق بسبب عدم التزام البنك بنشر النتائج المالية السنوية لعام 2020 وجميع فترات العام 2021.

قواعد الإفصاح والشفافية

الإفصاح عن المعلومات الجوهرية

تتأكد الإدارة من التزام الشركات المدرجة بالإفصاح عن أي تطورات جوهرية تهم المساهمين والمتعاملين في الأوراق المالية وفق متطلبات وتعليمات قواعد الإفصاح والشفافية من حيث المحتوى والتوقيت، وإعلان الشركات المدرجة هذه التطورات على موقع بورصة البحرين. وقد بلغت عدد الإفصاحات عن التطورات الجوهرية للشركات المدرجة خلال عام 2022، 1999 إفصاحاً جوهرياً.

الجمعيات العامة

أصدرت الإدارة موافقتها على طلبات عقد الجمعيات العامة السنوية لجميع الشركات المساهمة العامة. وبالإضافة إلى ذلك، تمت الموافقة على عقد الجمعيات التالية:

الشركة المدرجة	نوع الجمعية	الهدف الرئيسي لعقدها
شركة البحرين لتصليح السفن والهندسة، شركة البحرين لمطاحن الدقيق، شركة ناس، شركة الفنادق الوطنية	غير العادية	▪ مناقشة واعتماد مقترح إضافة أنشطة جديدة إلى السجل التجاري للشركة.
المؤسسة العربية المصرفية،البنك الأهلي المتحد، شركة البنادر للفنادق، مجموعة البركة، شركة البحرين لتصليح السفن والهندسة، بنك البحرين والكويت، شركة البحرين لمطاحن الدقيق، بنك البحرين الإسلامي، بي إم إم آي، شركة مجمع البحرين للأسواق الحرة، شركة استيراد الاستثمارية، مجموعة جي أف اتش المالية، مجموعة فنادق الخليج، إنوفست، المصرف الخليجي التجاري، شركة ناس، بنك	غير العادية	▪ الموافقة على تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي وفقاً لتعديلات قانون الشركات التجارية.

البحرين الوطني، شركة الفنادق الوطنية، شركة دلمون للدواجن، بنك السلام، شركة التكافل الدولية، مجموعة ترافكو، شركة الخليج المتحد القابضة، الشركة الخليجية المتحدة للاستثمار		
المؤسسة العربية المصرفية	غير العادية	▪ الموافقة على إصدار الأوراق المالية الدائمة القابلة للتحويل من المستوى الأول Tier 1.
شركة الإثمار القابضة	غير العادية	▪ مناقشة الوضع المالي للشركة وفقا للمادة 64 (7) من النظام الأساسي للشركة والموافقة على التدابير المناسبة لمعالجة الأوضاع المطروحة. ▪ المناقشة والموافقة، بعد استحصال الموافقات الرقابية اللازمة، على مقترح عملية بيع وتحويل بعض الأصول المباشرة للشركة وبعض الأصول غير المباشرة المملوكة للشركة عبر الشركات التابعة لها إلى بنك السلام ش.م.ب.، أو إلى أية شركة أخرى يتم الاتفاق عليها مع بنك السلام ش.م.ب.
المؤسسة العربية المصرفية، البنك الأهلي المتحد، بنك البحرين والكويت، بنك السلام	غير العادية	▪ الموافقة على زيادة رأس المال المصرح به.
شركة استيراد الاستثمارية	غير العادية	▪ الموافقة على الاستحواذ الاستراتيجي على فينشر كابيتال بنك ش.م.ب. (م) حسب العرض والدراسة المقدمة للمساهمين.
شركة البحرين لمطاحن الدقيق، شركة البحرين لمواقف السيارات (أماكن)	غير العادية	▪ الموافقة على تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي لإضافة نشاط جديد.
بنك البحرين والكويت، البنك الأهلي المتحد، مجموعة جي أف اتش المالية، بنك البحرين الوطني، بنك السلام	غير العادية	الموافقة على زيادة رأس المال الصادر والمدفوع نتيجة توزيع أسهم منحة.

المصرف الخليجي التجاري	غير العادية	▪ الموافقة على تخفيض رأس المال بإلغاء 50% من أسهم خزينة.
البنك الأهلي المتحد	غير العادية	▪ الموافقة على إصدار سندات.

طلبات تحويل الأسهم

أسهم نصاب العضوية

لا زالت الإدارة تتلقى طلبات تحرير أسهم نصاب العضوية لأعضاء مجالس إدارات الشركات المساهمة بناء على قانون رقم (50) لسنة 2014 بتعديل بعض أحكام قانون الشركات التجارية، إذ أن عضو مجلس الإدارة ليس عليه ان يكون مالكاً بصفة شخصية لعدد من أسهم الشركة المدرجة. وقد أصدرت الإدارة موافقتها على طلبين بشأن تحرير أسهم نصاب العضوية خلال هذا العام.

أسهم حوافز الموظفين

تم ادخال التعديلات على الفصل الخاص بطرح الأوراق المالية ضمن المجلد السادس الصادر عن المصرف بشأن نظام حوافز الموظفين خلال العام 2017 والتي تتطلب من جميع الشركات المدرجة الاحتفاظ بالأوراق المالية المودعة نيابة عن موظفيها بموجب نظام أسهم حوافز الموظفين في عهدة بإسم أمين عهدة. وبموجب ذلك، خلال العام 2022، أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية موافقتها على التعديلات التي أدخلت على أنظمة أسهم حوافز الموظفين من بنك البحرين والكويت ش.م.ب. كما أصدرت الإدارة موافقتها على 20 طلب متعلق بتحويل أسهم من وإلى حساب العهدة لصالح موظفي الشركات المدرجة.

عقود التأسيس والنظام الأساسي للشركات المدرجة

وافقت الإدارة خلال العام 2022 على عشر طلبات من الشركات المدرجة التالية، سوليدرتي البحرين ش.م.ب.، شركة التكافل الدولية ش.م.ب.، بنك البحرين الوطني ش.م.ب.، بنك البحرين والكويت ش.م.ب.، مجموعة ترافكو ش.م.ب.، البنك الأهلي المتحد ش.م.ب.، مجموعة البركة ش.م.ب.، شركة دلمون للدواجن ش.م.ب.، بنك البحرين الإسلامي ش.م.ب. وإنوفست ش.م.ب وذلك للتعديل على عقد التأسيس والنظام الأساسي لهذه الشركات المدرجة.

صانع السوق

- أصدرت الإدارة بتاريخ 9 مايو 2022 موافقتها لتمديد نشاط صناعة السوق لألمنيوم البحرين ش.م.ب من قبل شركة سيكو ش.م.ب (م) لأسهم الشركة في بورصة البحرين باستخدام ما يقارب 3% من رأس مال الشركة، وذلك لمدة 12 شهر قابلة للتجديد.
- أصدرت الإدارة بتاريخ 12 يونيو 2022 موافقتها لتمديد نشاط صناعة السوق لشركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية ش.م.ب (بتلكو) من قبل شركة سيكو ش.م.ب (م) لأسهم بتلكو في بورصة البحرين باستخدام ما يقارب 3% من رأس مال الشركة، وذلك لمدة 12 شهر قابلة للتجديد.
- أصدرت الإدارة بتاريخ 25 أغسطس 2022 موافقتها لتمديد نشاط صناعة السوق لمجموعة البركة المصرفية ش.م.ب من قبل شركة سيكو ش.م.ب (م) لأسهم المجموعة في بورصة البحرين باستخدام ما يقارب 3% من رأس مال الشركة، وذلك لمدة 12 شهر قابلة للتجديد.
- أصدرت الإدارة بتاريخ 29 أغسطس 2022 موافقتها لتمديد نشاط صناعة السوق لصندوق عهدة بنك الاسكان العقارية من قبل شركة سيكو ش.م.ب (م) لوحدات الصندوق في بورصة البحرين، وذلك لمدة 12 شهر قابلة للتجديد.

مراقبة السوق

من أهم مستجدات المتعلقة بالرقابة على السوق، الموضوعات التالية:

- خلال العام 2022، رصد قسم مراقبة السوق 19 حالة مشكوك في صحتها من خلال تداولات الأسهم في بورصة البحرين، وجاءت نتائج التحقيق المبدئي كالتالي:

  - 14 حالة مشتبه بها تم إغلاقها لعدم ثبوت مخالفات عليها.
  - حالة واحدة تم تحويلها إلى قسم التحقيق والتنفيذ لاتخاذ الإجراءات اللازمة حسب القوانين والأنظمة المعمول بها.
  - 4 حالات تم تحويلها لبورصة البحرين.

- يستمر قسم مراقبة السوق في تحديث ومتابعة البيانات التي يقوم موظفي مصرف البحرين المركزي بالإفصاح عنها في شأن حصص ملكيتهم في الشركات المدرجة، ان وجدت.

- علاوة على ذلك، تقوم الإدارة بمتابعة أوامر وصفقات الأشخاص الرئيسيين والمطلعين الداخليين في الأوراق المالية في بورصة البحرين. كما تقوم الإدارة بشكل دوري بمتابعة أوامر وصفقات صنّاع السوق الخاصة بحسابات عملائهم من الشركات المدرجة، والتأكد من عدم مخالفتها لقواعد صناعة السوق المتضمنة في مجلد التوجيهات السادس الخاص بسوق رأس المال الصادر عن المصرف، ولقواعد صناعة السوق الصادرة عن بورصة البحرين.

- بالإضافة الى ذلك، يقوم قسم مراقبة السوق شهرياً بدراسة شاملة حول أهم الأحداث والمستجدات التي شهدها سوق البحرين وعليه يتم إصدار نشرة شهرية تتضمن جميع المعطيات والتي يتم تعميمها والنظر فيها داخلياً في المصرف.

- كجزء من خطة التعافي الاقتصادي للمملكة، تعمل الإدارة بالتعاون مع بورصة البحرين في إيجاد الطرق التي تمكن انضمام مملكة البحرين في إحدى مؤشرات الأسواق الناشئة التي ستسهم في توسيع قاعدة المستثمرين، وأيضاً اعتراف بالدور الأساسي الذي تقدمه بورصة البحرين في تطوير السوق المال المحلي من ناحية الكفاءة، الشفافية والحوكمة، وتحسين مستويات السيولة وثقة المستثمرين. الانضمام سيمهد الطريق لزيادة مشاركة المستثمرين الأجانب في سوق المال البحريني وزيادة التدفقات المالية للمملكة. ومن هذا المنطلق، استكمل المصرف بمناقشة مقترح بورصة البحرين لزيادة سيولة السوق والذي تعمل البورصة حالياً على اصدار ورقة استشارية بشأنه، وذلك قبل تفعيله.

كما أصدرت الإدارة موافقتها على طلبات تملك / بيع الشركات المدرجة لأسهمها (أسهم الخزينة):

الشركة المدرجة	سبب الطلب
بنك البحرين والكويت ش.م.ب	دعم سعر السهم والسيولة في السوق، وبرنامج أسهم موظفي الشركة
شركة استيراد الاستثمارية ش.م.ب	دعم سعر السهم والسيولة في السوق
شركة البحرين للسينما ش.م.ب	دعم سعر السهم والسيولة في السوق
مجموعة ترافكو ش.م.ب	دعم سعر السهم والسيولة في السوق
مجموعة جي اف اتش المالية ش.م.ب	إعادة تنظيم الشركة وبرنامج أسهم موظفي الشركة
الشركة البحرينية الكويتية للتأمين ش.م.ب	دعم سعر السهم والسيولة في السوق
مصرف السلام – البحرين ش.م.ب	دعم سعر السهم في السوق
المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب	دعم سعر السهم في السوق
شركة الفنادق الوطنية ش.م.ب.	بيع أسهم خزينة

شركة البحرين الوطنية القابضة ش.م.ب.	بيع أسهم خزينة
شركة التكافل الدولية ش.م.ب.	دعم سعر السهم والسيولة في السوق
شركة البحرين لتصليح السفن والهندسة ش.م.ب.	دعم سعر السهم والسيولة في السوق
سيكو ش.م.ب (م)	برنامج أسهم موظفي الشركة

المتابعة والتنفيذ

مخالفات في اجتماع الجمعية العامة العادية لإحدى الشركات المدرجة

بناءً على الشكوى المقدمة الى المصرف بخصوص انتخابات مجلس إدارة شركة مدرجة وبعض المخالفات المتعلقة باجتماع الجمعية العامة العادية للشركة، باشرت الإدارة بالتحقيق. بعد استكمال التحقيق مع الاطراف ذات الصلة بالموضوع، يقوم المصرف حالياً بدراسة الاجراء التأديبي المقترح ضد الأطراف المعنية، والذي يسعى المصرف من خلاله ان يذكر الأطراف المعنية بأهمية الالتزام بالقوانين ومراعاة القواعد والأنظمة بهذا الخصوص.

مخالفات الشركات ذاتية التنظيم

اصدرت الإدارة غرامة مالية بتاريخ 18 ابريل 2022، لشركة ذاتية التنظيم لعدم التزامها بالمادة (CSD-3.1.1, b, c, i) من فصل ((Clearing, Settlement & Central Depository (CSD Module من مجلد التوجيهات السادس الصادر عن المصرف.

مخالفات الأفراد المتعلقة بالتداول بناءً على معلومات داخلية

أصدرت الإدارة رسالة تحذير بتاريخ 6 يناير2022، إلى المستثمر المعني لمخالفته المادة (100) من قانون المصرف المتعلقة بالتداول بناءً على معلومات داخلية.

مخالفات مقدمي خدمات الأصول المشفرة

- أصدرت الإدارة رسالة اخطار بتاريخ 22 فبراير 2022، إلى أحد مقدمي خدمات الأصول المشفرة وذلك لعدم الالتزامها بمتطلبات المادة (CRA 4.6.2) و (CRA 4.6.3) من فصل الأصول

المشفرة ((Crypto-Asset Module (CRA Module) من مجلد التوجيهات السادس الصادر عن المصرف.

- أصدرت الإدارة رسالة اخطار بتاريخ 4 ابريل 2022، إلى أحد مقدمي خدمات الأصول المشفرة وذلك بسبب عدم الالتزام بمتطلبات التعميم الصادر عن المصرف (Ref. CMS/C/011/22) بتاريخ 21 فبراير 2022 بخصوص عملية ادراج الأصول المشفرة.

- أصدرت الادارة رسالة اخطار بتاريخ 21 يونيو 2022، إلى أحد مقدمي خدمات الأصول المشفرة وذلك لعدم التزامها بمتطلبات المادة (CRA 4.8) من فصل الأصول المشفرة (Crypto-Asset Module(CRA Module)) من مجلد التوجيهات السادس الصادر عن المصرف لعدم احتفاظ الشركة بتغطية التعويض المهني.

- أصدرت الادارة رسالة اخطار بتاريخ 5 يوليو 2022، إلى أحد مقدمي خدمات الأصول المشفرة وذلك لعدم التزامها بمتطلبات المادة (CRA 4.6.1) من فصل الأصول المشفرة (Crypto-Asset Module(CRA Module)) من مجلد التوجيهات السادس الصادر عن المصرف، لنشر الشركة لمواد تسويقية مضللة.

- أصدرت الادارة رسالة اخطار بتاريخ 15 أغسطس 2022، إلى أحد مقدمي خدمات الأصول المشفرة وذلك لعدم الالتزام بمتطلبات التعميم الصادر عن المصرف (Ref. CMS/135/21) بتاريخ 21 مارس 2021 بخصوص تسليم البيانات المالية الربع سنوية خلال المدة المحددة، والتي يجب أن لا تتجاوز خمس وأربعون يوم من نهاية كل فترة.

- أصدرت الإدارة تحذير رسمي بتاريخ 13 سبتمبر 2022، إلى أحد مقدمي خدمات الأصول المشفرة وذلك لعدم الالتزام بالمادة CRA 10.2.4(b) من فصل الأصول المشفرة (Crypto-Asset Module ((CRA Module) من مجلد التوجيهات السادس الصادر عن المصرف، ولعدم الشفافية مع المصرف وذلك باتخاذ قرار فصل موظفين من غير ابلاغ المصرف مسبقا.

- أصدرت الإدارة رسالة اخطار بتاريخ 24 اكتوبر 2022، إلى أحد مقدمي خدمات الأصول المشفرة لعدم الالتزام بمتطلبات المادة (CRA-1.7.9) من فصل الأصول المشفرة (Crypto-Asset Module) (CRA Module) من مجلد التوجيهات السادس الصادر عن المصرف، وذلك لعدم

قيام الشركة بتقديم تفاصيل الترتيب المؤقت الذي سيكون سارياً حتى تعيين بديل دائم للوظيفة المذكورة لموافقة المصرف.

مخالفات وسطاء السوق

- أصدرت الإدارة رسالة اخطار الى احدى شركات الوساطة بتاريخ 3 ابريل 2022 بشأن عدم الالتزام بتقديم التقارير الدورية للمصرف وبالذات فيما يتعلق بـ "المعلومات المالية الإضافية" من خلال برنامج (ESRAD) المعتمد للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 وذلك خلال المدة المحددة.

- أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية رسالة اخطار الى احدى شركات الوساطة بتاريخ 4 ابريل 2022 بشأن عدم التزام الشركة بالمواد (MIR 4.7.22, 4.7.23) من فصل (Market Intermediaries and Representatives Module(MIR Module)) من مجلد التوجيهات السادس الصادر عن المصرف، والتي تتطلب تقديم التقرير المتعلق باستيفاء الشركة لمتطلبات فصل اصول العملاء.

مخالفات الشركات المدرجة

- الاخطار عن عدم الالتزام بمتطلبات التقرير الشهري لملكية الاسهم في الشركة المدرجة.

تم اخطار بعض الشركات المدرجة موضحين أدناه، بعدم التزامها بتسليم التقرير الشهري للإفصاح عن التغيير في نسب التملك في الشركة المدرجة في بورصة البحرين والافصاح عن المساهمين الرئيسيين فيها الذين يملكون نسبة 5% وأكثر، والمتوجب تسليمه للمصرف خلال مدة لا تزيد عن خمسة ايام عمل من تاريخ انتهاء الشهر المعني :

عدد حالات عدم الالتزام بمتطلبات التقرير الشهري لملكية الاسهم في الشركة المدرجة في عام:		نسبة التغيير
2021	2022	100%
4	8	

- الاخطار عن عدم الالتزام بتسليم التقرير السنوي لتعاملات المطلعين

تم اخطار 5 شركات مدرجة بعدم التزامها بتسليم التقرير السنوي لتعاملات المطلعين والاشخاص الرئيسيين المراجع من قبل المدقق الداخلي، في الموعد المحدد بمدة لا تتجاوز عن عشرة أيام من تاريخ انعقاد الجمعية العامة العادية للشركة طبقاً للفصل الخاص بتعليمات حظر التلاعب في الأسواق المالية (Prohibition of Market Abuse & Manipulation Module–MAM Module) من مجلد التوجيهات السادس الصادر عن المصرف. وبناء على ذلك، اصدرت الإدارة غرامة مالية بتاريخ 15 يونيو2022، لأربع شركات مدرجة من المذكورين. ومارست ثلاث من هذه الشركات حقها في الاعتراض، حيث تم رفض طلب الاستئناف، وتم اخطارهم بالقرار بتاريخ 18 يوليو 2022.

- الاخطار عن عدم الالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال

أصدرت الإدارة رسالة إخطار إلى شركة مدرجة بتاريخ 30 اغسطس 2022، وذلك لعدم التزام الشركة بالمادة AML–7.1.1 و AML–7.1.3 من الفصل الخاص بمكافحة غسل الأموال (Anti–Money Laundering Module – AML Module) من مجلد التوجيهات السادس الصادر عن المصرف، وذلك بشأن زيادة لملكية مسيطر في الشركة بأكثر من 1% في بورصة الكويت من غير موافقة مسبقة من المصرف، بالإضافة الى انها لم تفصح عن التغيير في التقرير الشهري الخاص بنسب التملك لشهرين يونيو ويوليو 2022.

- عدم الالتزام بمتطلبات طرح الأوراق المالية

أصدرت الإدارة رسالة إخطار إلى شركة مدرجة بتاريخ 10 اكتوبر 2022، وذلك لعدم التزام الشركة بالمادة OFS–5.1.11(c) و OFS–5.9.7 من الفصل الخاص بطرح الأوراق المالية (Offering of Securities Module – OFS Module) من مجلد التوجيهات السادس الصادر عن المصرف، و ذلك لقيام الشركة بتغييرات جوهرية على شروط الطرح من غير موافقة المصرف المسبقة.

- الاخطار عن عدم الالتزام بمعايير الافصاح والنشر والقرارات المعنية

تم اصدار 23 رسائل اخطار لشركات المدرجة لعدم التزامهم بمعايير الافصاح والنشر والقرارات المعنية وذلك على النحو التالي :

معايير الافصاح والنشر والقرارات المعنية	عدد المخالفات
نشر البيانات المالية والالتزام بالمحتوى المطلوب للبيانات المالية والأخبار الصحفية	1
إفصاح عن خبر جوهري في السوق فورا	1
عدم ابلاغ المصرف بأي تغير في مجلس الإدارة / الإدارة العليا	2
افصاح عن تاريخ اجتماع مجلس الإدارة أو أي تغيير فيه	19

كما اصدرت الإدارة غرامة مالية لشركة مدرجة من المذكورين اعلاه، بتاريخ 26 اكتوبر 2022، فيما يتعلق بالتأخير في الإفصاح عن تاريخ اجتماع مجلس الإدارة للشركة المدرجة المعنية.

بالإشارة الي التأخير في الإفصاح عن تاريخ اجتماع مجلس الإدارة، اصدرت الإدارة 3 غرامات مالية للشركات المخالفة بتاريخ 18 ابريل 2022 لعدم الافصاح عن تاريخ اجتماع مجلس الإدارة للربع الثالث لسنة 2021، ومارست احدى هذه الشركات حقها في الاعتراض، حيث تم رفض طلب الاستئناف وتم اخطارها بالقرار بتاريخ 22 مايو 2022.

كما أصدرت الإدارة تحذير رسمي بتاريخ 19 ابريل 2022 الى احدى الشركات المدرجة لعدم الالتزام بالمواد 32.1 و 42.1و 42.2 و 42.5.19 من معايير الافصاح والنشر الصادرة عن المصرف في 2021 وذلك بشأن عدم نشر خبر جوهري فوراً في السوق وعدم ابلاغ المصرف بذلك.

الشكاوى

بلغ عدد الشكاوى التي تلقتها الإدارة خلال 2022 (11 شكوى) وذلك على النحو التالي:

الشكوى	العدد
شركة مدرجة/ شركة ذاتية التنظيم	
شكوى متعلقة بإجتماعات الجمعية العامة	**2**
مقدمي خدمات الأصول المشفرة	
شكاوى تحويل العملات المشفرة	**2**
خرق الحساب	**1**
معاملات الاحتيال	**2**
التباس حول الاحكام والشروط المطبقة	**4**
المجموع	11

عمليات السيطرة والدمج والاستحواذ

البنك الأهلي المتحد ش.م.ب وبيت التمويل الكويتي ش.م.ك.ع

قامت الإدارة بالمراقبة والإشراف على سير التطورات على عرض الاستحواذ الطوعي المشروط المقدم من قبل بيت التمويل الكويت بما يصل إلى 100% من أسهم البنك الأهلي المتحد العادية.

قامت الإدارة بالموافقة على خطاب النية المؤكدة ومستند العرض لمجلس إدارة بيت التمويل الكويتي في تاريخ 25 يوليو 2022، والتي تم نشرهما على موقع بورصة البحرين في نفس اليوم، كما وافقت الإدارة على تعميم مجلس إدارة البنك الأهلي المتحد بتاريخ 11 أغسطس 2022.

تم افتتاح العرض بتاريخ 24 أغسطس 2022، وذلك لتلقي موافقات المساهمين، حيث تم اغلاق العرض الأولي في 7 سبتمبر 2022. أعلن بيت التمويل الكويتي بأنه قد تلقى نسبة قبول تعادل 96.1% وأن العرض أصبح غير مشروط من جميع النواحي في 8 سبتمبر 2022، وأنه سيبقى مفتوحاً للقبول حتى تاريخ 23 سبتمبر 2022. إضافة الى ذلك، سيقوم بيت التمويل الكويتي باستخدام حقه بالاستحواذ الالزامي، وفقاً للمادة 319 مكرر 1 من قانون الشركات التجارية والمادة TMA-3.4.4 في الفصل الخاص بعمليات السيطرة والدمج والاستحواذ (Takeovers, Mergers and Acquisitions (TMA) Module) من مجلد التوجيهات السادس الصادر عن المصرف ، حيث قام بيت التمويل الكويتي بإرسال إشعار الاستحواذ الالزامي للمساهمين الذين لم يقدموا استمارة القبول بتاريخ 14 سبتمبر 2022، وتم الإعلان كذلك عن إشعار الاستحواذ الالزامي في الجرائد المحلية كوسيلة بديلة لإرسال الإشعار، نظراً لوجود مساهمين لا يمكن الوصول اليهم.

بعد إغلاق العرض في 23 سبتمبر 2022، قامت الإدارة بالموافقة على طلب بيت التمويل الكويتي لتسوية العرض بتاريخ 29 سبتمبر 2022. وبعد إتمام الإجراءات اللازمة والحصول على الموافقات المطلوبة، تم إدراج أسهم بيت التمويل الكويتي في بورصة البحرين كإدراج مزدوج وذلك في تاريخ 6 أكتوبر 2022.

علاوة على ذلك، بعد انتهاء فترة الاعتراض البالغة 60 يوماً الممنوحة للمساهمين الذين لم يقبلوا عرض بيت التمويل الكويتي للاعتراض على الاستحواذ الإلزامي على أسهمهم، ونظراً لعدم وجود اعتراضات تمت تسوية الأسهم في 20 نوفمبر 2022 بعد الحصول على موافقة الإدارة المؤرخة 16 نوفمبر 2022،

بموجب ذلك انتهت عملية الاستحواذ على 100% من أسهم البنك الأهلي المتحد من قبل بيت التمويل الكويتي.

شركة استيراد الاستثمارية ش.م.ب. ("استيراد") و فينتشر كابيتال بنك ش.م.ب. (م)

أعلنت شركة استيراد الاستثمارية ش.م.ب. في 9 نوفمبر 2022، أن شركة استيراد فينشر ذ.م.م (شركة تابعة ومملوكة بالكامل من قبل شركة استيراد ش.م.ب) قد استحوذت على 99.5٪ من رأس المال الصادر لفينتشر كابيتال بنك ش.م.ب. (م) بعد استكمالها الإجراءات التنظيمية والحصول على الموافقات الرقابية المطلوبة، وذلك اعتباراً من 7 نوفمبر 2022. بذلك تواصل الإدارة المراقبة والإشراف على سير التطورات في عملية الاستحواذ.

العمل الخليجي المشترك والمشاركات الخارجية

قامت الإدارة بتمثيل مصرف البحرين المركزي في عدة اجتماعات كما يلي:

الاجتماع الثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر لفريق عمل استراتيجية تكامل الأسواق المالية بدول المجلس

عقد فريق عمل إستراتيجية تكامل الأسواق المالية بدول المجلس اجتماعه الثاني عشر في 11 و17 يناير 2022 واجتماعه الثالث عشر في 28 و29 يونيو 2022، واجتماعه الرابع عشر في 30 أغسطس 2022 عبر الاتصال المرئي، ومن أهم ما تم الاتفاق عليه، ما يلي:

- رفع المسودة النهائية للإطار التنظيمي للتسجيل البيني للمنتجات المالية بين الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) في اجتماعها القادم، للموافقة عليها والتوصية بشأنها للجنة رؤساء مجالس إدارات الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس.
- ناقش الفريق مسودة خطة العمل التنفيذية لتفعيل مبادرة تسهيل متطلبات فتح الحسابات الاستثمارية وتفعيل نموذج اعرف عميلك KYC واتفق الفريق على الرفع للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) بدول المجلس بالخطة التنفيذية للتوجيه بشأنها، كما وتم الاتفاق على الرفع للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) بدول المجلس بالعرض المقدم بشأن دراسة مدى إمكانية أن يكون النموذج ملزم بتضمينه الحد الأدنى من المتطلبات وبتوصية الفريق بأن يتم العمل على النموذج بشكل استرشادي.

كما عقد فريق عمل إستراتيجية تكامل الأسواق المالية بدول المجلس اجتماعه الخامس عشر في 22 ديسمبر 2022 عبر الاتصال المرئي، ومن أهم ما تم الاتفاق عليه، ما يلي:

- يقوم فريق عمل القانونيين والفنيين المختصين بالصناديق بعقد اجتماعات مكثفة لاستكمال العمل على لوائح التسجيل البيني لصناديق الاستثمار والأنشطة والخدمات التابعة لها على أن يتم الرفع بالصيغة النهائية لها لفريق عمل استراتيجية تكامل الأسواق المالية بدول المجلس وذلك قبل تاريخ 23 فبراير 2023م.
- تقوم هيئة السوق المالية بالمملكة العربية السعودية وهيئة أسواق المال بدولة الكويت بتحديث خطة العمل التنفيذية لتفعيل نموذج اعرف عميلك (KYC)، لتشمل دراسة تحويل نموذج متطلبات فتح الحساب وإجراءات اعرف عميلك KYC إلى نموذج إلزامي بعد سنتين من اعتماده، مع وضع برنامج زمني لخطة العمل التنفيذية لتفعيل نموذج اعرف عميلك (KYC) بعد التحديث على أن تزود الأمانة العامة بها قبل نهاية شهر يناير 2023م تمهيداً لمناقشتها في الاجتماع القادم للفريق.

الاجتماع الرابع المشترك للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو ما يعادلهم) بدول المجلس ورؤساء الأسواق (البورصات) بدول مجلس التعاون

عقد الاجتماع الرابع المشترك للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو ما يعادلهم) بدول المجلس ورؤساء الأسواق (البورصات) بدول مجلس التعاون بتاريخ 14 مارس 2022م عبر الاتصال المرئي. وتضمن جدول أعمال اللجنة عددا من المواضيع، منها مناقشة مشروع توحيد رقم المستثمر وكذلك مناقشة الورقة المقدمة من السوق المالية بالمملكة العربية السعودية "تداول" حول "قواعد وإطار عمل لجنة أسواق المال الخليجية".

الاجتماع الرابع والعشرين والخامس والعشرين للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو ما يعادلهم) بدول مجلس التعاون الخليجي

عقدت لجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أومن يعادلهم) بدول المجلس اجتماعها الرابع والعشرين بتاريخ 14 مارس 2022م عبر الاتصال المرئي لمناقشة الإطار التنظيمي لتطبيق التسجيل البيني للمنتجات المالية بدول المجلس، وتقرير هيئة أسواق المال بدولة الكويت حول مدى تفاعل الدول الأعضاء مع بوابة المعرفة لأسواق المال الخليجية ومستجدات العمل على اعتماد نموذج متطلبات فتح الحساب واجراءات اعرف عميلك KYC.

كما وعقدت اللجنة اجتماعها الخامس والعشرين بتاريخ 4 أكتوبر 2022، وذلك عبر تقنية الاتصال المرئي. وتضمن جدول أعمال اللجنة عدداً من المواضيع، من أهمها اعتماد الإطار التنظيمي لتطبيق التسجيل البيني للمنتجات المالية بدول المجلس واعتماد نموذج متطلبات فتح الحساب واجراءات اعرف عميلك KYC.

المؤتمر السنوي للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)

شارك ممثلي الإدارة في المؤتمر السنوي للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية(IOSCO) في مراكش، المغرب والذي امتدت فعالياته وورش العمل الخاصة به على مدى الفترة 16 الى 20 أكتوبر 2022، لمناقشة ومعالجة القضايا التي تواجه الجهات الرقابية للأسواق المالية من حول العالم.

الاجتماع العاشر للجنة الوزارية لرؤساء مجالس إدارات الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس

عَقَدت اللجنة الوزارية لرؤساء مجالس إدارات الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس اجتماعها العاشر، بتاريخ 16 نوفمبر 2022، وذلك عبر تقنية الاتصال المرئي. وتضمن جدول أعمال اللجنة عدداً من المواضيع، ومن أبرزها ما يلي:

- اعتماد النسخة النهائية للإطار التنظيمي للتسجيل البيني للمنتجات المالية بين الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس (اصدار 1.5، نوفمبر 2022). كما تم تكليف فريق عمل استراتيجية تكامل الأسواق المالية بدول المجلس بمراجعة اللوائح والإجراءات ذات العلاقة لمواءمتها مع الإطار التنظيمي للتسجيل البيني للمنتجات المالية، ورفع توصياتها بهذا الشأن إلى الاجتماع القادم للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) بدول المجلس.
- اعتماد نموذج متطلبات فتح الحساب واجراءات اعرف عميلك KYC، والعمل به بشكل استرشادي، مع اضافة أي تفاصيل أخرى قد تراها أي جهة من الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس. كما تم اعتماد الخطة التنفيذية لتفعيل مبادرة تسهيل متطلبات فتح الحسابات الاستثمارية، وتفعيل نموذج اعرف عميلك KYC، على أن يتم وضع برنامج زمني لتنفيذ هذه المبادرة. اضافةً، تم الاتفاق على أن يقوم فريق عمل استراتيجية تكامل الأسواق المالية بدول المجلس بدراسة تحويل نموذج متطلبات فتح الحساب واجراءات اعرف عميلك KYC إلى نموذج إلزامي بعد سنتين من اعتماده، والتوصية بذلك للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) بدول المجلس.

العمل على المبادرة المنبثقة من لجنة التنسيق في مجالات الاقتصاد والطاقة والتجارة والصناعة التابعة لمجلس التنسيق السعودي البحريني

تعمل إدارة مراقبة الأسواق المالية بمشاركة الزملاء في هيئة السوق المالية من المملكة العربية السعودية، على تنفيذ المعالم الرئيسية للمبادرة المتعلقة بالإدارة وهي "مواءمة الأنظمة والإجراءات المتبعة في الأسواق المالية، وذلك لتسهيل الاستثمار والتداول للمواطنين والمستثمرين من المملكتين" التي تنقسم الى ثلاث مبادرات فرعية وهي توحيد إجراءات معرفة العميل وتعزيز سبل تنسيق الإدراج المزدوج (Cross Listing) بين البلدين ودراسة اوجه التعاون في مجال المقاصة والتسوية والايداع المركزي. بتاريخ 14 سبتمبر 2022، عُقد اجتماع ثنائي بين الجانبين البحريني والسعودي، حيث تمت مناقشة اخر المستجدات. وبتاريخ 30 نوفمبر 2022، استكمل الجانب السعودي العمل على اعداد مسودة مذكرة التفاهم فيما تتعلق بالمبادرتين:

- توحيد إجراءات معرفة العميل
- تعزيز سبل تنسيق الادراج المزدوج

وقام المصرف بإبداء مرئياته عليها بتاريخ 22 ديسمبر 2022 تمهيداً لاعتمادها بشكل نهائي.

إدارة مراقبة المؤسسات المالية

تشتمل مهام إدارة مراقبة المؤسسات المالية على مراقبة عدد من المؤسسات المالية، وهي شركات الاستثمار الفئات 1 و2 و3 و 4 وشركات الصرافة ومقدمي خدمات العهد الفئتين أ وب والمكاتب التمثيلية للشركات الاستثمارية بالإضافة إلى مقدمي الخدمات الإدارية والتسجيل.

وتحرص الإدارة من خلال مسؤولياتها الرقابية على إلزام الشركات المرخصة الخاضعة لرقابتها بتطبيق متطلبات قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية بالإضافة إلى الأنظمة المتعلقة بتلك الشركات من خلال مجلد التوجيهات الرابع والخامس.

بالإضافة إلى ذلك تعنى الإدارة بترخيص وتسجيل الصناديق الاستثمارية المنشأة محلياً والمنشأة خارج المملكة. حيث تتم عملية مراقبة الصناديق تبعاً للقواعد المدرجة في مجلد التوجيهات السابع والخاص بصناديق الاستثمار الجماعي.

واصلت إدارة مراقبة المؤسسات المالية نهجها المتبع في مراقبة الشركات عبر استخدامها مختلف الأدوات الرقابية، كالتقارير التحليلية والتفصيلية للشركات وعقد الاجتماعات مع إدارات الشركات المرخص لها وطلب المعلومات من القطاع والتنسيق الداخلي مع إدارات المصرف، بالإضافة إلى المراقبة المستمرة لوضع الشركات عن طريق التواصل المستمر وتبادل المراسلات خلال عام 2022.

وبالاستناد إلى دورها الرقابي على قطاع الصناديق الاستثمارية الجماعية، دأبت الإدارة على استخدام أدواتها الرقابية والتنظيمية لمراقبة قطاع الصناديق الاستثمارية وضمان امتثال تلك الصناديق للوائح والتوجيهات المدرجة ضمن مجلد التوجيهات السابع والمتعلق بالصناديق الاستثمارية الجماعية، بالإضافة إلى القواعد التنظيمية الأخرى ذات الصلة.

التعاميم

تماشياً مع التطورات المستمرة في المراكز المالية المحلية والإقليمية والدولية، دأب مصرف البحرين المركزي على تعزيز قواعده الحالية لتواكب التطورات في الأسواق المالية، وحصر المجالات التي تتطلب التطوير، بحسب ما يتطلبه القطاع وتماشياً مع التطورات العالمية.

وتماشياً مع سياسة المصرف، تحدد الإدارة المجالات التي بحاجة للتطوير وتقوم بوضع أهداف سنوية للعمل بها وتنفيذها.

أصدر مصرف البحرين المركزي تعميم برقم OG/107/2022 بشأن إصدار إرشادات خاصة بالمخاطر المناخية في 14 مارس 2022، بهدف إبقاء المرخص لهم على اطلاع دائم بالتطورات والممارسات المتبعة في هذا المجال، وإبلاغ جميع المرخص لهم بأنه سيترتب عليهم إرسال تقارير دورية في المستقبل للمصرف بشأن استعدادهم لتطبيق إطار عمل لإدارة تلك المخاطر والاستفادة من الفرص المرتبطة بها.

أصدر مصرف البحرين المركزي تعميم برقم EDFIS/C/008/2022 والموجه لشركات الصرافة، وذلك للطلب من شركات الصرافة دراسة إمكانية ربط كاميرات المراقبة على الفروع بوحدة مراقبة مركزية بالمقر الرئيسي ومن ثم ربط تلك الوحدة بوحدة المراقبة المركزية بوزارة الداخلية في 20 مارس 2022. كذلك، تضمن التعميم الطلب من شركات الصرافة التأكد من أن جميع عمليات نقل الأموال بين الفروع، أو من وإلى المصارف، تتم بواسطة مزودي خدمات متخصصين في نقل الأموال.

بالإضافة إلى ذلك، أصدر مصرف البحرين المركزي تعميمين بتاريخ 28 مارس 2022 رقم OG/131/2022 و OG/133/202 موجهين للشركات الاستثمارية وشركات الصرافة، وذلك بخصوص إصدار المصرف تحديثات على المتطلبات في مجلدي التوجيهات الرابع والخامس والمتعلقة بالأمن السيبراني. وتتلخص هذه التحديثات في تخصيص بريد الكتروني لشركات الاستثمار وأخر لشركات الصرافة وذلك لإخطار المصرف في حال التعرض لحوادث هجوم سيبراني، كما تم تمديد موعد تسليم تقارير الشركات الخاصة بحوادث الهجوم السيبراني.

وأصدر مصرف البحرين المركزي التعميم رقم OG/187/2022 والموجه إلى جميع المرخص لهم والشركات المدرجة في بورصة البحرين، وذلك لإبلاغهم بإلغاء المتطلب المتعلق بالإفصاح عن الأثر المالي لفيروس كوفيد -19 في البيانات المالية ذلك في 9 مايو 2022.

كما أصدر مصرف البحرين المركزي في تاريخ 21 و 25 يوليو 2022 تعميمين برقم OG/263/2022 و OG/268/2022 والموجهين إلى جميع المرخص لهم، وذلك بشأن إصدار متطلبات مستحدثة في مجلد التوجيهات، بديلة للمتطلبات المعمول بها سابقاً، والمتعلقة بالاستعانة بجهات أخرى في أداء مهام المرخص لهم.

بالإضافة إلى ذلك، أصدر المصرف في 18 أغسطس 2022 تعميم برقم OG/286/2022، وذلك لإعلام المرخص لهم بشأن التحديثات التي تم إجراؤها على متطلبات الأمن السيبراني في مجلدات التوجيهات للمصرف، وذلك فيما يتعلق باستخدام مجالات البريد الإلكتروني والروابط.

أصدر مصرف البحرين المركزي تعميم برقم EDFIS/C/030/2022 وذلك لحث شركات الصرافة على المشاركة الفعالة في القمة العربية للأمن السيبراني، والمساهمة على نطاق واسع عن طريق الحضور واستكشاف فرص رعاية القمة ذلك في 1 نوفمبر 2022.

تحديث القواعد ومجلد التوجيهات

واصلت إدارة مراقبة المؤسسات المالية خلال عام 2022 تطوير وتحديث القواعد والقوانين المتعلقة بالشركات المرخص لها من خلال تحديث اللوائح والقوانين المعمول بها أو استحداث لوائح وقوانين جديدة.

وقد تم خلال العام البدء ببعض المبادرات وتم إصدار عدد من التحديثات للتوجيهات، منها ما يلي:

مجلد التوجيهات الرابع

فيما يتعلق بمجال شركات الاستثمار، يقوم المصرف بمراجعة وتحديث القواعد والأنظمة وذلك في ضوء تطورات القطاع المالي وأفضل الممارسات الدولية. وعلى ضوء ذلك، أصدر المصرف تحديثات فصلية خلال العام 2022. واشتملت التحديثات على الآتي:

أصدر مصرف البحرين المركزي العديد من التحديثات على مجلد التوجيهات الرابع، أهمها هو استحداث المتطلبات الرقابية للفئة الجديدة من التراخيص، وهي شركات الاستثمار الفئة 4، حيث تم إصدار تلك

المتطلبات في وحدة مستحدثة خاصة بتلك الفئة، كما تم إجراء بعض التعديلات على وحدة التراخيص لتعكس فئة الترخيص الجديدة وذلك في شهر يناير 2022.

كما قام المصرف بتحديث وحدة إدارة المخاطر، وذلك لتعزيز المتطلبات الخاصة بالأمن السيبراني.

علاوة على ذلك، تم إجراء تعديلات على وحدة المتطلبات العامة، وذلك لإضافة متطلب إخطار مصرف البحرين المركزي في حال تغيير الاسم التجاري للشركات المرخص لها.

كذلك، وبهدف تخفيف العبء على المرخص لهم، فقد قام مصرف البحرين المركزي بإلغاء بعض التقارير الغير ضرورية والتي كانت تقدم للمصرف، وذلك من خلال تعديل وحدة المتطلبات عالية المستوى والوحدة الخاصة بتقارير مصرف البحرين المركزي.

قام مصرف البحرين المركزي بتحديث وحدة إدارة المخاطر في شهر أبريل 2022، وذلك لتخصيص بريد الكتروني لشركات الاستثمار وذلك لإخطار المصرف في حال التعرض لحوادث هجوم سيبراني، كما تم تمديد موعد تسليم تقارير شركات الاستثمار والخاصة بحوادث الهجوم السيبراني.

وواصل المصرف بإحداث تحديثات على مجلد التوجيهات الرابع في يوليو 2022، حيث قام بإجراء تغييرات على وحدة إدارة المخاطر، وذلك لتضمين متطلبات مستحدثة، بديلة للمتطلبات المعمول بها سابقاً، متعلقة بالاستعانة بجهات أخرى في أداء مهام المرخص لهم.

كذلك، قام مصرف البحرين المركزي بتعديل تعريف المستثمرين المعتمدين المدرج في قائمة المصطلحات الخاصة بالمجلد الرابع.

وأجرى المصرف تحديثاً على وحدة إدارة المخاطر في شهر أكتوبر 2022، وذلك بهدف إضافة متطلبات لفصل الأمن السيبراني تتعلق باستخدام مجالات البريد الإلكتروني والروابط.

مجلد التوجيهات الخامس

التطورات العامة (جميع المرخص لهم من المجلد 5)

قام مصرف البحرين المركزي في شهر يناير 2022 بتعديل النموذج 3 الخاص بطلب الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي على تعيين الأشخاص المعتمدين لدى المرخص لهم، وذلك لتوسيع نطاق

تعريف "العائلة" بغرض الإبلاغ عن الروابط العائلية لمقدم الطلب إلى أي من الأشخاص المعتمدين لدى المرخص له.

التطورات في قطاع شركات الصرافة

منذ إصدار الوحدات الخاصة بمرخصي الصرافة في نهاية عام 2010، استمر القطاع في العمل بما يتماشى مع توجيهات مصرف البحرين المركزي.

تم إجراء تعديلات على وحدة المتطلبات العامة في شهر يناير 2022، وذلك لإضافة متطلب إخطار مصرف البحرين المركزي في حال تغيير الاسم التجاري للشركات المرخص لها.

كذلك، تم تحديث الوحدة الخاصة بتقارير مصرف البحرين المركزي وذلك بتغيير مواعيد تسليم بعض التقارير للمصرف لتكون متناسقة مع مواعيد تسليم تلك التقارير من قبل باقي مرخصي المصرف.

علاوة على ذلك، أصدر مصرف البحرين المركزي تحديثًا لوحدة إدارة المخاطر، وذلك لتضمينها متطلبات جديدة تتعلق بالأمن السيبراني.
قام مصرف البحرين المركزي بتحديث وحدة إدارة المخاطر في شهر أبريل 2022، وذلك لتخصيص بريد الكتروني لشركات الصرافة وذلك لإخطار المصرف في حال التعرض لحوادث هجوم سيبراني، كما تم تمديد موعد تسليم تقارير شركات الصرافة والخاصة بحوادث الهجوم السيبراني.

قام المصرف بإجراء تغييرات على وحدة إدارة المخاطر في شهر يوليو 2022، وذلك لتضمين متطلبات مستحدثة، بديلة للمتطلبات المعمول بها سابقاً، متعلقة بالاستعانة بجهات أخرى في أداء مهام المرخص لهم.

أجرى المصرف تحديثاً على وحدة إدارة المخاطر في شهر أكتوبر 2022، وذلك بهدف إضافة متطلبات لفصل الأمن السيبراني تتعلق باستخدام مجالات البريد الإلكتروني والروابط.

التطويرات في قطاع مقدمي الخدمات الإدارية ومسجلي الأدوات المالية

أصدر مصرف البحرين المركزي تحديثًا على وحدة المتطلبات العامة في شهريناير 2022، وذلك لإضافة متطلب إخطار مصرف البحرين المركزي في حال تغيير الاسم التجاري للشركات المرخص لها.

وقام المصرف بإجراء تغييرات على وحدة المتطلبات العامة في شهر يوليو 2022، وذلك لتضمين متطلبات مستحدثة، بديلة للمتطلبات المعمول بها سابقاً، متعلقة بالاستعانة بجهات أخرى في أداء مهام المرخص لهم.

التطورات في قطاع المكاتب التمثيلية

أصدر مصرف البحرين المركزي تحديثًا على وحدة المتطلبات العامة في شهر يناير 2022، وذلك لإضافة متطلب إخطار مصرف البحرين المركزي في حال تغيير الاسم التجاري للشركات المرخص لها.

مجلد التوجيهات السابع

التطورات في قطاع صناديق الإستثمار الجماعية

شرع مصرف البحرين المركزي في القيام بمراجعة شاملة لمجلد التوجيهات السابع الذي يحكم قطاع الصناديق الاستثمارية. وقد تم إصدار التحديثات في فصل الصناديق الاستثمارية الجماعية في تاريخ 24 مارس 2022.

يتبع الفصل الجديد لصناديق الاستثمار الجماعية سياسة التعامل مع القوانين المتعلقة بتنظيم ومراقبة الصناديق الاستثمارية بمبدأ تقييم المخاطر. وشملت التحديثات عدد من الأمور المتعلقة بالإجراءات الرقابية ومنها تقليص مدة مراجعة طلبات الترخيص والاخطار لتسجيل الصناديق الاستثمارية والمحلية والاجنبية إلى 5 أيام عمل فقط.

كما أصبح فصل صناديق الاستثمار الجماعية أكثر مرونة فيما يتعلق ببعض المتطلبات المرتبطة بمزودي خدمات الصناديق الاستثمارية، إضافة إلى توسيع نطاق فئات الأصول المسموح بالاستثمار فيها من قبل تلك الصناديق.

أصدر مصرف البحرين المركزي في تاريخ 8 سبتمبر 2022 نسخة مستحدثة ومبسطة لكل من استمارة 1 – لصناديق التجزئة الاستثمارية واستمارة 2 – للصناديق الاستثمارية المعفاة والصناديق الاستثمارية الخاصة من المجلد السابع، بهدف تعزيز إجراءات تقديم الطلبات من قبل المؤسسات المالية وتسريعها.

وقام المصرف بإصدار تعديلات اخرى في 14 نوفمبر 2022، لجعل فصل صناديق الاستثمار الجماعية أكثر شمولية وبهدف تعزيز تدابير الحماية للمستثمرين في الصناديق الاستثمارية الجماعية.

تعزيز استقرار وسلامة القطاع المالي في مملكة البحرين

واصلت الإدارة مراقبة أداء المؤسسات المالية من خلال أدوات رقابية متعددة خلال عام 2022، من ضمنها دراسة وتحليل التقارير المالية المقدمة من قبل الشركات المرخصة على نحو شهري وفصلي وعقد الاجتماعات الدورية مع إدارات الشركات.

إضافة إلى ذلك، واصلت الإدارة مراقبتها لمستويات ملائة رأسمال شركات الاستثمار وأداء صناديق الاستثمار الجماعي الخاضعة لرقابتها.

توفير درجة مناسبة من الحماية لمستخدمي النظام المالي

إن حماية عملاء المؤسسات المالية هو هدف رئيسي لإدارة مراقبة المؤسسات المالية، ويطبق ذلك من خلال مراقبة المؤسسات المالية وصناديق الاستثمار الجماعي.

ولضمان جودة أداء العاملين في مجال الشركات الاستثمارية فقد أولت إدارة مراقبة المؤسسات المالية اهتماما كبيراً لمدى تأهيل العاملين في هذا المجال من حيث المؤهلات التعليمية وسنوات الخبرة المطلوبة، وذلك تماشيا مع فصل التدريب والكفاءة من مجلد التوجيهات الرابع. وبذلك يتم تقليص مخاطر بيع الأدوات المالية بطرق مضللة للعامة.

تعزيز الشفافية وانضباط السوق

ومن منطلق تعزيز الشفافية والانضباط في السوق، تسعى إدارة مراقبة المؤسسات المالية لضمان شفافية المعلومات المطروحة للعامة وتقديمها في التوقيت المنصوص عليه في مجلد التوجيهات بالإضافة إلى ضمان التزام القطاع بجميع التقارير المطلوبة من قبل للمصرف.

وتواصل الإدارة مراجعة القواعد والأنظمة التي تعزز من مستوى الشفافية والانضباط في السوق بشكل مستمر.

لضمان الانضباط في السوق، قامت إدارة مراقبة المؤسسات المالية بالتنسيق مع إدارة التفتيش لإجراء عمليات تفتيش موضوعية على بعض المؤسسات المالية التي تقوم بتسويق صناديق الاستثمار الجماعية في مملكة البحرين، إضافة إلى عدد من المؤسسات المالية التي تقدم الخدمات لصناديق الاستثمار الجماعية المحلية، على سبيل المثال لا الحصر، مدراء الصناديق، أمناء حفظ الصناديق الاستثمارية، وأمناء العهد المالية.

تهدف خطة التفتيش هذه إلى تقييم مدى فعالية المؤسسات المالية في أداء أدوارهم ومسؤولياتهم وامتثالهم التنظيمي لمجلد التوجيهات السابع.

خفض احتمالية استغلال التراخيص لارتكاب الجرائم المالية ومنها جرائم غسيل الأموال

يتطرق فصل الجرائم المالية من مجلد التوجيهات الرابع والخامس إلى هذا الجانب حيث تخضع الشركات المرخصة لمراقبة إدارة المتابعة لدي مصرف البحرين المركزي والمختصة في هذا المجال.

وتقوم إدارة مراقبة المؤسسات المالية بالتعاون مع إدارة المتابعة في هذا الشأن كما تحرص على تعيين ضابط التبليغ عن غسيل الأموال في جميع المؤسسات المالية الخاضعة لرقابتها على أن يكون مؤهلاً لتلك المهمة.

إدارة مراقبة قطاع التأمين

قامت إدارة مراقبة التأمين بالمصرف بإخضاع مرخصي التأمين إلى جملة من الخطوات الاحترازية للتأكد من متانة واستقرار الوضع المالي لصناعة التأمين وهي:

- طلب المصرف من شركات التأمين المحلية تزويده بالبيانات المالية الأولية والاجتماع الافتراضي مع المصرف بحضور المدقق الخارجي للشركة قبل عرض البيانات المالية على مجلس الإدارة للموافقة عليها.
- طلب المصرف من شركات التأمين تقديم تقارير اكتوارية من قبل الخبير الاكتواري لتقييم سلامة الوضع المالي العام لشركات التأمين.
- استلام تقارير شهرية من شركات التأمين حول استثماراتها وذلك للوقوف على أداء المحفظة الاستثمارية لكل شركة.
- مراجعة التقارير الدورية المطلوبة وذلك امتثالاً لمتطلبات ولوائح مجلد التوجيهات الثالث وذلك للتأكد من تطبيق الرقابة المثلى على الشركات المرخصة والتحقق من مدى التزامها بمتطلبات قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية الصادر بالقانون رقم (64) لسنة 2006 ومجلد التوجيهات الثالث الصادر عن مصرف البحرين المركزي في هذا الشأن.

تحديثات على الأنظمة ومجلد التامين

- *إنشاء وحدة إكتوارية داخلية:* ضمن مبادرات المصرف المستمرة لتطوير قطاع التأمين من خلال تعزيز المهارات الوطنية لتوفير قاعدة للمبادرات المستقبلية وخلق فرص عمل، والتي هي جزء من أولويات استراتيجية تطوير القطاع المالي 2022–2026، والنظر في تنفيذ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17 "عقود التأمين" الذي دخل حيز التنفيذ في عام 2023، طلب المصرف من جميع شركات التأمين إنشاء وحدة اكتوارية داخلية في الشركة وتضمينها في الهيكل الإداري للشركة. حيث يتعين على جميع شركات التأمين تعيين خبير اكتواري بحريني داخلي مؤهل ومحلل اكتواري بحريني داخلي ليتم تنفيذها على مرحلتين.

من أجل دعم هذه المبادرة، قام المصرف بالتعاون مع تمكين ومعهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية، بترتيب "برنامج تطوير الاكتواريين المؤهلين" الذي من شأنه تطوير وتأهيل كوادر بحرينية في دراسات العلوم الإكتوارية من خلال توفير منح دراسية لذلك وإعدادهم للاندماج في سوق التأمين. وبناءً عليه، تم تشجيع جميع شركات التأمين على الاستفادة من هذا البرنامج للامتثال لمتطلبات وتشريعات المصرف بهذا الخصوص.

- *إعهاد الحوادث المتصالح عليها لشركات التأمين:* إيماناً بمبدأ التنسيق والتعاون المشترك مع الإدارة العامة للمرور وجمعية التأمين البحرينية، تم تدشين حملة لاستطلاع رأي الجمهور في شهر يونيو 2022 فيما يخص مشروع إعهاد الحوادث المتصالح عليها لشركات التأمين، وذلك حرصاً من المصرف على تقييم تجارب الجمهور والأخذ برأيهم في سبيل تقديم خدمات ترتقي إلى المستوى المطلوب لما يخدم المواطن وتلبية لما يطمح له الجمهور من خدمات، بالإضافة لاهتمام المصرف لتقييم مستوى الخدمات المقدمة من قبل شركات التأمين المسند إليها مباشرة الحوادث البسيطة ومدى التزامهم بالإجراءات الخاصة بهذا الشأن. كما يؤمن المصرف بأن مشروع إعهاد الحوادث المتصالح عليها لشركات التأمين ومبادرة التحول الرقمي في التأمين على المركبات سترفع من مستوى تجربة العملاء من خلال تقليل الوقت والجهد في مباشرة مطالبات السيارت وتعزيز الشفافية وجودة الخدمة المقدمة.

- *تأمين الأموال العابرة:* كجزء من أهداف المصرف لحماية مصالح جميع الأطراف، تم إصدار تعميم لجميع شركات التأمين التي توفر التأمين على الأموال العابرة التي تقوم بها شركات مزودي الخدمة المتخصصة بالتأكد من أن المركبة المستخدمة في تحويل الأموال مصرح بها من قبل الإدارة

المختصة بوزارة الداخلية وذلك قبل إصدار وثيقة التأمين على المركبة. وبناءً عليه، طُلب من شركات التأمين تحديث إجراءات الاكتتاب الخاصة بها لتشمل هذا التحقق قبل التأمين على المركبات المذكورة أعلاه.

- *استلام التقارير الاحترازية:* تم تحديث التشريعات والقوانين الخاصة التي تلزم شركات التأمين بتقديم التقارير الدورية الاحترازية الربع سنوية والنصف سنوية، حيث تم تقليل الفترة الزمنية لتقديمها للمصرف من 45 يومًا تقويميًا من 30 يومًا تقويميًا. وذلك من أجل تعزيز دور المصرف في الرقابة وتقييم المركز المالي للشركات في الوقت المناسب ومتابعة مؤشرات استقرار القطاع بشكل عام.

- *تشريعات لحماية العملاء في تأمينات الحياة والمركبات:* كجزء من الأهداف الأساسية للمصرف لحماية مصلحة العملاء، يتم العمل حاليًا بإصدار القوانين اللازمة لحماية حقوق العملاء في التأمينات على الحياة والتأمين الطبي والتأمين على المركبات. ستعمل هذه التشريعات على حماية العملاء وتعزيز ثقة الجمهور في صناعة التأمين.

- *ممثلي شركات التأمين:* كجزء من أهدف المصرف لتعزيز إطاره التشريعي، أصدر المصرف ورقة استشارية تتعلق بالتشريعات الخاصة لممثلي شركات التأمين المعينين بهدف تنظيم الممارسات الحالية ذات الصلة.

- *سلوك السوق في مجال تأمين المركبات:* قامت إدارة مراقبة التأمين بعقد عدة اجتماعات مشتركة منتظمة مع لجنة المركبات في جمعية التأمين البحرينية بالإضافة إلى عقد عدة اجتماعات مع مديري المطالبات في شركات التأمين لمناقشة المواضيع ذات العلاقة والشكاوى الواردة فيما يتعلق بالتأمين على المركبات، وذلك من أجل تعزيز الإجراءات الحالية لخدمة العملاء بشكل أفضل وحماية حقوقهم.

- *خطة التعافي الاقتصادي:* يتابع المصرف مع جمعية التأمين البحرينية الأهداف المدرجة في خطة التعافي الاقتصادي 2022-2026 من أجل تحقيق الأهداف المرجوة لقطاع التأمين. علاوة على ذلك، يقوم المصرف بالتنسيق مع جميع الجهات ذات العلاقة لوضع كافة الجهود والخطط المطلوبة لتحقيق دوره في هذه الخطة.

تعزيز الشفافية

- أصدرت إدارة مراقبة التأمين خلال عام 2022 التقرير السنوي لنشاط سوق التأمين لعام 2021 وذلك لرفد المهتمين بصناعة التأمين في البحرين بالإحصائيات الخاصة بأداء سوق التأمين لعامي 2020–2021، وتضمن التقرير النتائج المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين التقليدية وشركات التكافل وإعادة التكافل (حسب فروع التأمين) في مملكة البحرين. حيث بلغت أقساط التأمين الإجمالية في مملكة البحرين قد انخفضت إلى ما يقارب 275.9 مليون دينار في عام 2021 مقابل 276.9 مليون دينار في عام 2020.

- تم العمل على إعداد وإصدار التقارير الربع السنوية لنشاط سوق التأمين من اجل توفير الإحصائيات والمعلومات الدورية الخاصة للمهتمين وأصحاب المصلحة في قطاع التأمين.

المراقبة المستمرة للمبادرات السابقة

- *المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (IFRS 17):* قام المصرف بمتابعة مدى جاهزية شركات التأمين المحلية فيما يتعلق بتطبيق المعيار المحاسبي IFRS 17 وكذلك خطط شركات التأمين لتنفيذ هذا المعيار. كما شاركت إدارة مراقبة التأمين في اللجنة الفنية التي أنشأتها جمعية التأمين البحرينية بخصوص هذا المعيار المحاسبي لمناقشة توحيد تطبيق هذا المعيار الذي يسري اعتبارًا من 1 يناير 2023.

- *رقمنة عمليات التأمين على المركبات:* كجزء من المبادرات المستمرة للمصرف نحو الرقمنة المالية وتطوير الخدمات المالية الرقمية وتحسين الخدمات المقدمة للعملاء، تتابع إدارة مراقبة التأمين خطط التحول الرقمي في تأمين المركبات من قبل شركات التأمين.

- *متطلبات الأمن السيبراني:* يواصل المصرف مراقبة التنفيذ الفعال لمتطلبات الأمن السيبراني الجديدة من قبل شركات التأمين المرخصة من أجل التأكد من وجود تدابير مناسبة لإدارة المخاطر.

إدارة الاستقرار المالي

واصلت إدارة الاستقرار المالي في عام 2022 إجراء البحوث والتحليلات بشأن القضايا المتعلقة بالاستقرار المالي كما واصلت الإدارة أداء المهام الأساسية التالية:

- إصدار تقارير مختلفة مثل تقرير الاستقرار المالي نصف السنوي والتقرير الاقتصادي السنوي بالإضافة إلى المنشورات الدورية الأخرى التي ترصد التطورات المحلية والدولية كمؤشرات السلامة المالية الفصلية.

- جمع وتصنيف ونشر المعلومات الإحصائية والبيانات المالية التي يتم إصدارها من خلال النشرة الإحصائية الشهرية

- الاستمرار في تطوير التقارير والإحصاءات الدورية والإصدارات كبيانات عمليات نقاط البيع والتجارة الالكترونية الأسبوعية والشهرية.

- إجراء الدراسات الاستقصائية السنوية مثل مسح القوى العاملة في القطاع المالي، مسح الاستثمار في الحوافظ المالية، والمسح الجغرافي للمصارف الدولية بالتعاون مع مصرف التسويات الدولية (BIS).

- التنسيق مع المؤسسات والوكالات الدولية (كصندوق النقد الدولي ووكالات التصنيف الائتماني) والتفاعل مع جميع الكيانات ذات الأهمية بالنسبة للمصرف والمؤسسات الحكومية خلال اجتماعاتهم الدورية.

- الاستمرار في تطوير إطار السياسة الاحترازية الكلية للمصرف والنظر في الأدوات المختلفة واختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية والجزئية.

- الاستمرار في تطوير تقرير الاستقرار المالي النصف سنوي والذي ينشر في شهر مارس وسبتمبر من كل عام ليكون أكثر شمولية: من خلال:

  - تغطية التطورات في القطاع المالي غير المصرفي كقطاع التأمين وأسواق رأس المال.
  - تطوير الفصول المتعلقة بالتقنيات المالية الحديثة (Fintech) وأنظمة الدفع والشمول المالي (Financial Inclusion) والمخاطر السيبرانية(Cyber Risk) .
  - تغطية مخاطر تغيير المناخ وآثارها على الاستقرار المالي.

- إجراء البحوث المختلفة بسبب تداعيات التطورات الراهنة وتقييم المخاطر على الاستقرار المالي:

- التعافي الاقتصادي واستمرار إجراءات الدعم الاقتصادي في مرحلة ما بعد الجائحة وتقييم الأثر المتوقع على القطاع المالي والمصرفي والأفراد والشركات بعد رفع حزم الدعم.
- النظر في أي مخاطر محتملة مع انتهاء فترة تأجيل أقساط القروض المقررة في نهاية يونيو2022 للأفراد والشركات بعد فترة دامت عامين وأية آثار على جودة أصول مصارف التجزئة وشركات التمويل
- النظر في مخاطر الضغوط التضخمية بسبب ارتفاع السعار مع إعادة فتح الاقتصاد بعد وباء كوفيد-19 والاضطرابات في سلاسل الامداد بسبب الصراع الجيوسياسي العاملي وارتفاع أسعار الفائدة.
- إجراء عدد من الدراسات المتعلقة بتداعيات مخاطر تغيير المناخ (المخاطر الطبيعية ومخاطر التحول) على النظام المصرفي والاستقرار المالي وأثرها على عدد من القطاعات (مثل الأفراد، والشركات، والعقارات، والصناعة، والتجارة) وكيفية تطوير اختبارات الأوضاع الضاغطة المرتبطة بتغير المناخ.

قسم مراقبة البنية التحتية المالية والمدفوعات

ويعمل قسم مراقبة البنية التحتية المالية والمدفوعات في إدارة الاستقرار المالي على ضمان كفاءة واستقرار البنية التحتية المالية وأنظمة المدفوعات وبالتالي ثقة المستخدمين وذلك تحقيقاً لأحد أهم المهام الأساسية لمصرف البحرين المركزي.

كما يعمل على ضمان تطبيق مبادئ البنية التحتية للأسواق المالية (PFMI) على مشغلي البنية التحتية المالية وأنظمة الدفع بما يضمن إدارة المخاطر المترتبة عليها.

ويعمل قسم مراقبة البنية التحتية المالية والمدفوعات على الإشراف والمراقبة حسب الآتي:

1. المراقبة والرصد الميداني في الموقع وخارجه (Off-site and On-site Monitoring)
2. تحديث دوري ومستمر لقاعدة بيانات المعلومات للأنظمة المندرجة تحت إشراف ومراقبة القسم.
3. التقييمات الدورية للبنية التحتية المالية ونظم المدفوعات في الاقتصاد وتحديد الاختلافات الهامة في التقييمات الذاتية من قبل البنية التحتية المالية ومشغلي البنية الأساسية المالية والمشاركين في منظومة المدفوعات.

4. العمل على إنشاء وتطوير عدد من الآليات لضمان مراقبة دقيقة وشاملة لمختلف مراحل وأجزاء البنية التحتية المالية والمدفوعات.

5. التعاون مع الإدارات والوحدات والأقسام الأخرى داخل مصرف البحرين المركزي بالإضافة إلى الهيئات التنظيمية داخل مملكة البحرين وغيرها في مختلف صور الرقابة التعاونية المشتركة اقليمياً وعالمياً لتلبية احتياجات المستخدمين.

6. دعم ومراقبة المشاريع الجديدة في مجالات البنية التحتية المالية والمدفوعات وابتكارات الدفع في مملكة البحرين ومن أبرزها: الخدمات المصرفية المفتوحة (Open Banking) والشيكات الالكترونية (e-Cheques) حيث يقوم القسم بدور هام في عملية المراقبة والإشراف خصوصاً عند دخول المؤسسات المالية الجديدة في منظومة المدفوعات مثل مقدمي خدمات الدفع، مقدمي خدمات الدفع من الطرف الثالث، الخدمات المساعدة ومقدمي الخدمات المساعدة.

الفصل

3

3. تطورات وأنشطة أخرى لدى مصرف البحرين المركزي

استراتيجية تطوير قطاع الخدمات المالية (2022-2026)

التراخيص الجديدة

وحدة التكنولوجيا المالية والابتكار

أنظمة المدفوعات

إصدار النقد

البرامج التدريبية

مشاريع تقنية المعلومات

حماية المستهلك

وحدة الاتصال الخارجي

الهيكل التنظيمي لمصرف البحرين المركزي

استراتيجية تطوير قطاع الخدمات المالية (2022-2026)

تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء بوضع استراتيجية شاملة للقطاع المصرفي في مملكة البحرين للسنوات الخمس القادمة، تم إطلاق استراتيجية تطوير قطاع الخدمات المالية في ديسمبر 2021. وبعد صدور توجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله في فبراير 2022 للاستعانة بشركة استشارية متخصصة في المجال لتقوم بمراجعة وتقييم الاستراتيجية المذكورة ورفع تقرير بهذا الشأن إلى اللجنة التنسيقية بمكتب سموه، قام المصرف بالتعاقد مع شركة أوليفر وايمن الاستشارية لمدة 8 أسابيع لمراجعة الاستراتيجية وتقديم تقرير نهائي يتضمن نتائج التقييم وكافة العوامل التي قد تؤثر سلباً أو إيجاباً في عملية تنفيذ أولويات ومبادرات الاستراتيجية وتقديم الاقتراحات والتوصيات؛ بحسب التفصيل التالي:

الجدول الزمني

ديسمبر 2021	فبراير 2022	مارس وأبريل 2022	مايو ويونيو 2022	يوليو وأغسطس 2022	سبتمبر واكتوبر 2022	نوفمبر وديسمبر 2022
الإعلان عن استراتيجية تطوير خدمات القطاع المالي	التوجه للاستعانة بشركة استشارية لمراجعة وتقييم الاستراتيجية	إصدار طلب تقديم العروض ل 9 شركات استشارية واستلام العطاءات	التقييم واختيار الشركة الأنسب من حيث العطاء الفني والمالي	إرساء المشروع وإجراءات التعاقد والتحضيرات المبدئية	تنفيذ المشروع من قبل شركة أوليفر وايمن	تقديم التقرير النهائي وعرضه على المعنيين من المصرف

نطاق العمل

حُدد نطاق عمل المشروع على النحو التالي:

مراجعة وتقييم الاستراتيجية تطوير خدمات القطاع المالي، ورفع تقرير بهذا بنتائج التقييم وكافة العوامل التي قد تؤثر سلباً أو إيجاباً في عملية تنفيذ أولويات ومبادرات الاستراتيجية، إضافة إلى تقديم الاقتراحات والتوصيات في حال تطلب الأمر.

مراحل المشروع

- استطلاع الرؤية الاستراتيجية من المعنيين في المصرف والقطاع والجهات المعنية
- مراجعة المبادرات الاستراتيجية وتصفيتها وتحديد أولوياتها لتحقيق أنسب دعم للرؤية الاستراتيجية
- دراسة الجدوى ونقل المعرفة

نتائج الدراسة

قامت الشركة بمراجعة ودراسة مبادرات الاستراتيجية خلال عقد اجتماعات مسهبة مع المعنيين بكل مبادرة وجمع البيانات اللازمة لتحليلها ودراسة الجدوى الاستراتيجية وتصنيف هذه المبادرات وهيكلتها بحسب أهدافها المنشودة التي تم التوصل إليها خلال استطلاع الرؤية الاستراتيجية؛ والتي تم تحديدها كما يلي:

- زيادة مساهمة قطاع الخدمات المالية لدعم اقتصاد مملكة البحرين
- تعزيز مكانة مملكة البحرين عبر الريادة في القطاع المالي والابتكار

تم تصنيف المبادرات الاستراتيجية بحسب نوعها إلى فئتين أساسيتين؛ إما كمصادر لنمو القطاع المالي وازدهاره، أو عوامل لتمكين الرؤية الاستراتيجية. ومن ثم قياس حجم المبادرات المصنفة في كل فئة وتقييم أثرها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية، وتحديد مبادرات ومقترحات إضافية لإثراء كل فئة منها إن لزم.

تم استخلاص 6 مجالات/قطاعات رئيسية لتنمية قطاع الخدمات المالية.

يُعوّل على 4 قطاعات منها لتؤثر بشكل كبير ومباشر على نمو وازدهار القطاع، وهي:

- قطاع التأمين
- قطاع الصيرفة
- قطاع دعم العمليات والخدمات
- قطاع التكنولوجيا المالية والابتكار

بالإضافة إلى قطاعيين أساسيين يعتبران أقل حجما ويؤثران بشكل غير مباشر على الأهداف الاستراتيجية لقطاع الخدمات المالية، وهما:

- قطاع المدفوعات
- قطاع أسواق المال

بناءً على المجالات الستة المذكورة أعلاه، تم عدد من المبادرات الجديدة أو المنقحة لاقتناص الفرص الرئيسية في قطاع الخدمات المالية. بالإضافة إلى مراجعة المبادرات الحالية وطرح مقترحات للتحسين إن وجدت وتقديم توصيات إما بالإبقاء عليها أو فصلها لكونها لا تندرج تحت الرؤية الاستراتيجية بشكل مباشر.

كذلك قامت الشركة بمراجعة مؤشرات أداء الاستراتيجية وتقييمها واقتراح نماذج لتنقيحها وربطها بالرؤية الاستراتيجية المقترحة.

وقد قدمت الشركة عدداً من ورش العمل المساندة للمجالات الرئيسية والمبادرات المستحدثة من قبل المختصين لتسليط الضوء على أهميتها وأبعادها ودور المصرف كجهة رقابية في الإشراف عليها ومتابعة تنفيذها من قبل المعنيين من القطاع المالي.

كما قدمت الشركة تصورا مقترحاً لنظام الحوكمة المطلوب لضمان تنفيذ المبادرات على أكمل وجه والآلية اللازمة للتنظيم والتنسيق ضمن المعنيين من الجهات التنفيذية ذات الصلة بتنفيذ الخطة الاستراتيجية.

تم استعراض نتائج الدراسة والتوصيات في عرض تقدمت به شركة أوليفر وايمن لمجلس الإدارة الموقر نوفمبر 2022. وبناءً على الملاحظات التي أثارها المجلس قامت الشركة بمراجعة وتنقيح التقرير النهائي.

التراخيص الجديدة

قام مصرف البحرين المركزي في عام 2022 بالموافقة على منح 14 رخصة لمؤسسات جديدة في مملكة البحرين، بالإضافة لتسجيل خبير معاينة وتقدير الأضرار وتسجيل خبير إكتواري، مقابل منح 4 مؤسسات جديدة في عام 2021. كما بلغ العدد الإجمالي للرخص الممنوحة لمزاولة الخدمات المالية 364 رخصة وأشخاص مقيدون حتى نهاية 31 ديسمبر 2022 مقارنة بـ 360 رخصة وأشخاص مقيدون ممنوحة حتى نهاية 31 ديسمبر 2021.

هذا وقد تنوعت التراخيص الممنوحة، والصادرة لمختلف القطاعات المالية، كما هو مبين في القائمة ادناه:

1. السيد توماس بيك أب – خبير إكتواري.
2. شركة الخليج الدولية – خبراء معاينة وتقدير الأضرار.
3. مجموعة البركة – شركة أعمال استثمارية.

4. شركة اس تي سي بيه البحرين للتحويلات – صرافة.
5. كريست بريدج – خدمات صناديق الاستثمار.
6. تمام البحرين – شركة تمويل.
7. فلوس البحرين – شركة تمويل.
8. جي فور اس كاش سوليوشنز البحرين – خدمات معالجة النقد.
9. سبير للتقنيات – مقدم خدمة معلومات الحسابات ومقدم خدمات الدفع (الخدمات البنكية المفتوحة).
10. شركة اس تي سي البحرين – مقدم خدمة الدفع ومعالجة البطاقة
11. صفقات – مشغل منصة التمويل الجماعي.
12. بامبوكورن البحرين – مشغل منصة التمويل الجماعي.
13. بيبان – مشغل منصة التمويل الجماعي.
14. فينتك جالاكسي البحرين – مقدم خدمة معلومات الحسابات (الخدمات البنكية المفتوحة).
15. بينانس البحرين – خدمات الأصول المشفرة – الفئة 4.
16. كوين مينا – خدمات الأصول المشفرة – الفئة 3.

وقد تصدرت الشركات المتخصصة المساندة للقطاع المالي قائمة التراخيص الصادرة في عام 2022، كما هو مبين في الرسم البياني:

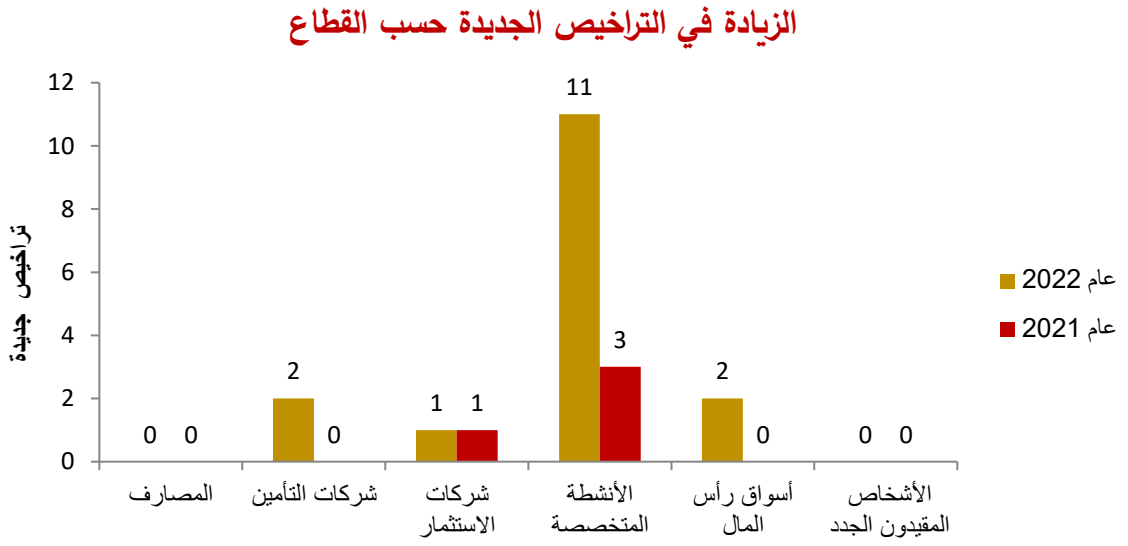

وحدة التكنولوجيا المالية والابتكار

التوجيهات المتعلقة بالتكنولوجيا المالية

تحديث اللوائح التوجيهات الخاصة بالتمويل الجماعي Crowdfunding القائم على المشاركة المباشرة والتمويل/الإقراض

قامت وحدة التكنولوجيا المالية والابتكار بإعداد دراسة لمقارنة لوائح المصرف للتمويل الجماعي مع عدة دول بهدف تعديل متطلبات المصرف لجذب الشركات للتقدم لرخصة التمويل الجماعي. وعلى أساسه تم تعديل بعض اللوائح الخاصة بالتمويل الجماعي في مجلد التوجيهات 5 و6 للمصرف بعد عرض مقترحات الوحدة على لجنة السياسات الرقابية واستشارة القطاع. ومن أهم التحديثات في التوجيهات الخاصة بمنصات التمويل الجماعي السماح للمستثمرين الأفراد بالمشاركة في هذه الاستثمارات.

تحديث اللوائح التوجيهية الخاصة بالأصول المشفرة (Crypto-asset module)

تمت مراجعة تعريف الأصول المشفرة في مجلد التوجيهات الصادر عن المصرف حيث سيتم تقسيم الأصول المشفرة إلى ثلاث فئات: الأصول الرقمية، الأوراق المالية (أصول) والأدوات المالية بغرض السماح بالمرونة لالتقاط الأصول الرقمية الناشئة وسيمكن ادراج الأصول المشفرة المصنفة كأدوات مالية وأوراق مالية (أصول) ضمن الأنشطة الخاضعة للرقابة المندرجة تحت مجلد التوجيهات الصادر عن المصرف وتم استشارة القطاع في هذا الخصوص وسيتم تحديث التوجيهات على هذا الأساس.

كما وتم إصدار ورقة استشارية للقطاع (industry consultation) على مقترح المصرف لتحديث التوجيهات الخاصة بالأصول المشفرة تحت مجلد التوجيهات 6 للمصرف، بغرض توسعة نطاق الخدمات الخاضعة لرقابة المصرف والمندرجة تحت الأصول المشفرة لتشمل خدمة تقديم المشورة والاشراف على عمليات إصدار الرموز الرقمية (issuance of digital token offerings) وسيتم تحديث التوجيهات في هذا الخصوص في الفترة القادمة.

تحديث التوجيهات الخاصة بشركات التمويل

أصدر المصرف تعديلات على مجلد التوجيهات الخامس (الفئة 3: شركات التمويل) لإضافة نماذج أعمال جديدة ومبتكرة لشركات التمويل للمنتجات الاستهلاكية، وذلك ضمن الأنشطة الائتمانية قصيرة الأجل. لتتواكب مع التطورات في بيئة الاعمال واحتياجات المستهلك للخدمات المالية. وستساهم هذه

التعديلات في تسهيل دخول شركات جديدة إلى السوق في هذا المجال مثل المنصات عبر الانترنت التي تقدم التمويل قصير الاجل "اشتر الآن وادفع لاحقًا"(BNPL) .

توفر التغييرات التي تم إجراؤها في مجلد توجيهات المصرف التعديلات الرئيسية التالية لهذه الفئة من شركات التمويل:

- تخفيف القيود على نسبة الملكية للمسيطرينControllers .
- هيكل إداري مناسب لتلبية نماذج الأعمال القائمة على التكنولوجيا.
- رأس مال يعتمد على طبيعة وحجم العمليات ولا ينطبق عليهم الحد الأدنى لرأس المال البالغ 5 مليون دينار بحريني كما هو الحال لشركات التمويل الحالية.

تحديث إطار عمل البيئة الرقابية التجريبية

وتم تحديث إعداد طار محدث للبيئة الرقابية التجريبية يهدف إلى تطوير المعايير الخاصة بالمشاركة فيها وكذلك ضمان انسيابية الإجراءات والعمليات ذات العلاقة، مما يحقق نهجاً متسقاً ومتعدد المراحل لدعم عمليات الاختبار.

أوراق عمل ودراسات

ورقة عمل حول الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي

تشارك الوحدة بإعداد ورقة عمل في مبادرة الشبكة العالمية للابتكار المالي (The Global Financial Innovation Network) ("GFIN")حول استخدامات تقنيات الذكاء الاصطناعي (" Artificial Intelligence") والتعلم الآلي في قطاع الخدمات المالية ("Machine Learning") بمشاركة ممثلين من هيئة الأوراق المالية الإسرائيلية.

كجزء من هذه المبادرة، قامت الوحدة بمشاركة هيئة الأوراق المالية الإسرائيلية بإعداد استبيان، لاستكشاف وحصر أي عمل تقوم به المصارف المركزية والهيئات الرقابية المالية حاليًا في مجال الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي. خلال شهر نوفمبر، قامت الوحدة بمشاركة هيئة الأوراق المالية الإسرائيلية بدراسة وتحليل ردود الاستبيان وعرضت هذه النتائج بشكل مبدئي في الاجتماع السنوي للشبكة والذي أقيم بدولة الامارات العربية المتحدة.

وستقوم الوحدة بالعمل مع هيئة الأوراق المالية الإسرائيلية لتحليل نتائج الاستبيان ووضع خطة الطريق للمشروع بعد استشارت أعضاء شبكة GFIN.

دراسة حول الأصول المشفرة بالتعاون مع "شبكة الدّول والحكومات المرنة" (Agile Nations Network)

تشارك الوحدة، بالتنسيق مع قطاع الاقتصاد الوطني بوزارة المالية والاقتصاد الوطني، في دراسة حول تنظيم الأصول المشفرة بالتعاون مع "شبكة الدّول والحكومات المرنة" (Agile Nations) بقيادة مكتب الذكاء الاصطناعي بوزارة شؤون مجلس الوزراء بدولة الإمارات العربية المتحدة.

والجدير بالذكر أن "شبكة الدّول والحكومات المرنة" تهدف لتعزيز جهود التعاون في وضع القواعد التنظيمية، وتيسير عملية الابتكار في الجهات العاملة في كل دولة وتوسيع نطاقها عبر الأسواق، مع دعم تدابير حماية المواطنين والبيئة. وقد تأسست الشبكة من قبل كل من الأمانة العامة لمجلس الخزانة بكندا، وسلطة الأعمال بالدنمارك، ووزارة الابتكار التكنولوجي والرقمنة بإيطاليا، ووزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة باليابان، ووزارة التجارة والصناعة بسنغافورة، ووزارة شؤون مجلس الوزراء بدولة الإمارات العربية المتحدة، ووزارة الأعمال والطاقة والاستراتيجية الصناعية بالمملكة المتحدة.

ورقة عمل حول موضوع العملات الرقمية للمصارف المركزية

شاركت الوحدة في مبادرة الصندوق النقد العربي "AMF" لإعداد ورقة عمل حول العملات الرقمية للمصارف المركزية ("CBDC") بمشاركة فريق صندوق النقد العربي، ممثلين من مصرف لبنان "Banque Du Liban" وشركة M10 Networks Inc. تم نشر ورقة العمل من قبل صندوق النقد العربي في فبراير 2022.

دراسة حول الخدمات المالية المفتوحة Open Finance

قامت الوحدة بوضع خارطة طريق للمصرف للتوسع للخدمات المالية المفتوحةOpen Finance ، حيث تعتبر امتدادا للعمليات المصرفية المفتوحة Open Banking، بما يتماشى مع اتجاه المصارف المركزية العالمية في هذا المجال.

الأنشطة والبرامج

سلسة تحديات الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية من خلال منصة FinHub973

تستمر الوحدة بالعمل عن كثب مع مؤسسة فنتك جالكسي الى جانب الشركاء الاستراتيجيين لتطوير البيئة التنظيمية الرقمية FinHub973 ولتحويل البيئة الرقابية التجريبية الى منصة FinHub973.

أطلق المصرف في 18 مايو 2022 سلسلة من تحديات الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية على مستوى المملكة تحت عنوان "**البحرين سوبرنوفا2022**" (Supernova Bahrain 2022) للعام الثاني على التوالي عبر منصة FinHub973. وتهدف هذه المبادرة إلى دفع عجلة التطور وتعزيز الابتكار في قطاع الخدمات المالية وتعزيز التعاون والتكامل بين المؤسسات المالية وشركات التكنولوجيا المالية الناشئة حيث تتيح المجال لشركات التكنولوجيا المالية وشركات الابتكار الناشئة في مملكة البحرين والمنطقة بتقديم عروضها ومقترحاتها ومعالجة التحديات المطروحة على المنصة الرقمية FinHub973 من قبل المؤسسات المالية المحلية والتي تندرج في إطار مواضيع الخدمات المصرفية المفتوحة.

برنامج لدعم مشروع التخرج لطلبة جامعة البحرين في مجال التكنولوجيا المالية

تماشيا مع سياسية مصرف البحرين المركزي الداعمة لتطوير قطاع الخدمات المالية وقطاع التكنولوجيا المالية وحرص المصرف على تطوير الكوادر البحرينية في هذا المجال قام المصرف بالتعاون مع جامعة البحرين وبمشاركة عدد من المصارف المحلية لدعم مشروع التخرج لطلبة ماجستير التكنولوجيا المالية من خلال استخدام المختبر الرقمي التابع لمصرف البحرين المركزي، FinHub973، والذي يعمل وفق نظام تشغيل منصة FinX22 للابتكار التابعة لشركة "فينتيك جالكسي". حيث توفر هذه المنصة للطلبة فرصة لاختبار علمي لتطبيق المعارف والمهارات لما ستعرضه المؤسسات المالية المشاركة في البرنامج من قضايا فنية.

إطلاق مشروع تجريبي لتقديم مدفوعات فورية على مدار الساعة وعبر الحدود عبر نظام JP Morgan Coin القائم على تقنية البلوكتشين تحت إشراف ورقابة مصرف البحرين المركزي

أطلق المصرف بالتعاون مع كل من بنك JP Morgan وبنك ABC مشروع تجريبي لتقديم مدفوعات فورية على مدار الساعة وعبر الحدود عن طريق منصة أونكس من جي بي مورجان " Onyx by JP Morgan Coin System" والقائم على تقنية البلوكتشين. إذ يعد هذا أول اختبار من نوعه لنظام JP Morgan Coin في المنطقة .في شهر ديسمبر 2021 تم الانتهاء بنجاح من أول معاملة تجريبية تحت إشراف ورقابة مصرف البحرين المركزي حيث تمكن بنك ABC من بدء عمليات الدفع اللحظية لشركة ألمنيوم البحرين "ألبا" لصالح نظرائها في الولايات المتحدة، والاستفادة من نظام JP Morgan Coin، وهو نظام مرخص للدفع والتسوية يمكن الكيانات المشاركة من تحويل الدولار الأمريكي المودعة لدى جي بي مورجان. وتدل النتائج الواعدة لاختبار الدفع، التي أشرف عليها مصرف البحرين المركزي، على التزام المملكة

بالارتقاء بالتكنولوجيا المالية والسعي لتقديم أعلى مستويات الجودة من الخدمات وأفضل تجربة للعملاء لمواصلة قيادة رحلة التحوّل التكنولوجي المالي في المنطقة.

كما ويعكف المصرف حاليا بالتشاور مع بنك JP Morgan وبنك ABC والجهات المعنية الأخرى للنظر في اشراك بعض الجهات الحكومية كوزارة المالية والاقتصاد الوطني والشركة القابضة للنفط والغاز في نظام JP Morgan Coin للمدفوعات عبر الحدود.

والجدير بالذكر أنه تم إطلاق نظام JP Morgan Coin في سنغافورا بين بنك JP Morgan، بنك DBS والصندوق الاستثماري السنغافوري (Temasek).

مشاركة مصرف البحرين المركزي في اختبارات البيئة الرقابية التجريبية عبر الحدود بالشراكة مع مصارف مركزية وهيئات رقابية عالمية

يشارك مصرف البحرين المركزي في اختبارات البيئة الرقبية التجريبية عبر الحدود لشبكة GFIN في نسخته الثانية (CBT 2.0) والذي سيتضمن محور الاستدامة المالية والتكنولوجيا المالية.

الدراسات والمشاريع القائمة

دراسة حول الخدمات المالية المفتوحة Open Finance

قامت الوحدة بوضع خارطة طريق للمصرف للتوسع للخدمات المالية المفتوحةOpen Finance ، حيث تعتبر امتدادا للعمليات المصرفية المفتوحة Open Banking، بما يتماشى مع اتجاه المصارف المركزية العالمية في هذا المجال.

استراتيجية محدثة لوحدة التكنولوجيا المالية والابتكار

تقوم الوحدة بالعمل على إعداد استراتيجية محدثة لوحدة التكنولوجيا المالية والابتكار، يتم من خلالها تحديد خطة عمل الوحدة للفترة القادمة والمشاريع الهادفة لتطوير قطاع الفنتك بما يتماشى مع خطة التعافي الاقتصادي ورؤية البحرين الاقتصادية 2030.

أنظمة المدفوعات

نظام المدفوعات والتسويات (SSS & RTGS)

بلغ مجموع التحويلات المصرفية عن طريق نظام الدفع الآني (RTGS) خلال عام 2022، 308,334 عملية أي بمعدل يومي بلغ 1,248 عملية تحويل بمبلغ 85.5 مليار دينار أي بمعدل يومي بلغ 346.1 مليون دينار بحريني موزعة على النحو التالي:

- بلغ عدد التحويلات المصرفية بين مصارف التجزئة من خلال النظام المذكور أعلاه 43,573 عملية تحويل بمبلغ 80.9 مليار دينار بحريني.
- كما بلغ عدد تحويلات الزبائن من خلال هذا النظام أيضاً 264,761 عملية تحويل بمبلغ 4.6 مليار دينار بحريني.
- بلغ مجموع الرسوم الواردة من المصارف الأعضاء في RTGS وSSS (رسوم المعاملات ورسوم العضوية السنوية) 365,172 دينار بحريني في عام 2022.

وبلغ مجموع عدد العمليات المصرفية من خلال نظام تسوية الأوراق المالية (SSS) 2,584 عملية تحويل بمبلغ 12.7 مليار دينار بحريني أي بمعدل يومي بلغ 10 عمليات وبمعدل يومي بلغ 651. مليون دينار بحريني خلال عام 2022.

المقاصة

يقوم مصرف البحرين المركزي بعمليات التسوية لمقاصة الشيكات اليومية المتداولة، حيث بلغ عدد الشيكات المتداولة من خلال نظام المقاصة الإلكتروني والذي تقوم بإدارته شركة بنفت 2,117,536 شيك أي بمعدل يومي بلغ 8,573 شيك وبمبلغ 7.5 مليار دينار بحريني أي بمعدل يومي بلغ 230. مليون دينار بحريني وذلك خلال عام 2022.

شبكة الصرف الآلي

يقوم مصرف البحرين المركزي بعمليات التسوية لشبكة الصرف الآلي عن طريق شركة (بنفت). حيث بلغ عدد عمليات السحب المحلية من خلال نظام شبكة الصرف الآلي (بنفت) خلال عام 2022 ما مجموعه 15,238,271 عملية بمعدل يومي بلغ 41,749 عملية سحب تقريباً بمبلغ 1.5 مليار دينار بحريني أي بمعدل يومي بلغ 4.1 مليون دينار بحريني.

نظام التحويلات المالية الإلكتروني (EFTS)

- بلغ عدد عمليات تحويل +Fawri في عام 2022 ما مجموعه 245,843,593عملية بقيمة إجمالية بلغت 6.2 مليار دينار بحريني. كما بلغ المتوسط اليومي لعمليات +Fawri 673,544عملية بمتوسط قيمة يومية بلغت 16.9 مليون دينار بحريني.

- وقد بلغ عدد عمليات Fawri في عام 2022 ما مجموعه 11,059,884عملية بقيمة إجمالية بلغت 18.4 مليار دينار بحريني. كما بلغ المتوسط اليومي لعمليات30,301 Fawri عملية بمتوسط قيمة يومية بلغت 50.5 مليون دينار بحريني.

- كما بلغ عدد عمليات Fawateer في عام 2022 ما مجموعه 13,197,046 عملية بمبلغ إجمالي قدره 1.1 مليار دينار بحريني. كما بلغ المتوسط اليومي لعمليات Fawateer 36,156 عملية بمتوسط قيمة يومية بلغت 3.0 مليون دينار بحريني.

نظام آفاق للمدفوعات

نظام المدفوعات "آفاق" المقدم من شركة المدفوعات الخليجية، وهو منصة مدفوعات إقليمية مشتركة تربط بين أنظمة التسويات الإجمالية الآنية لكل دولة من دول مجلس التعاون حيث يتم تنفيذ المعالجة الفورية للحوالات المتبادلة بين دول المجلس في نهاية اليوم بما في ذلك التسويات الإجمالية.

أُطلق نظام آفاق للمدفوعات الخليجية بتاريخ 10 ديسمبر 2020 بانضمام مصرف البحرين المركزي والبنك المركزي السعودي كأول مشاركَين في النظام.

وقد نجح مصرف البحرين المركزي في عام 2022 باستكمال ضم جميع مصارف التجزئة البحرينية في النظام، وأصبح أول مصرف مركزي في دول مجلس التعاون الخليجي يحقق هذا الإنجاز. هذا وقد انضم بنك الكويت المركزي إلى نظام آفاق للمدفوعات خلال شهر مارس 2022.

بلغ إجمالي عدد التحويلات المصرفية عن طريق نظام المدفوعات الخليجي آفاق خلال عام 2022، 15,402 عملية تحويل أي بمعدل يومي بلغ 62 عملية تحويل بمبلغ 84.7 مليون دينار بحريني أي بمعدل يومي بلغ 342,782 دينار بحريني موزعة على النحو التالي:

- التحويلات بين المصارف: بلغ عدد التحويلات المصرفية الواردة بين المصارف التجزئة 37 عمليات تحويل بمبلغ 218,112 دينار بحريني وبلغ عدد التحويلات المصرفية الصادرة 465 عملية تحويل بمبلغ 846,708 دينار بحريني.
- تحويلات العملاء: بلغ عدد تحويلات العملاء الواردة من خلال هذا النظام 11,638 عملية تحويل بمبلغ 54.6 مليون دينار بحريني وبلغ عدد تحويلات العملاء الصادرة 3,262 عملية بمبلغ 29.0 مليون دينار بحريني.

خدمة نظام البحرين للشيكات الإلكترونية (BECS)

يوفر نظام البحرين للشيكات الإلكترونية (BECS)، والذي قام مصرف البحرين المركزي وبالتعاون مع شركة بنفت بإطلاقه في 19 أكتوبر 2021، خدمة الشيكات الإلكترونية لعملاء مصارف التجزئة من الأفراد والشركات عبر التطبيقات الخاصة بالخدمة على الهاتف المحمول للعملاء، حيث يمكن للأفراد التسجيل إلكترونياً في خدمة الشيك الإلكتروني من خلال تطبيق بنفت بي (BenefitPay). أما بالنسبة للشركات، فيمكنهم التسجيل عن طريق مصارف التجزئة وذلك للحصول على تطبيق (e-Cheque) المخصص للاستفادة من خدمات الشيكات الإلكترونية.

وتتضمن تلك الخدمات خدمة طلب دفتر شيكات إلكترونية، خدمة إصدار الشيك مثل التحرير والتوقيع والإيداع التي تتم إلكترونياً، دون الحاجة إلى زيارة البنك للقيام بهذه الخدمات.

خدمات نظام البحرين للشيكات الإلكترونية (BECS)

الخدمات	المجموع
عدد العملاء المسجلين في النظام (الأفراد)	259,056
عدد العملاء المسجلين في النظام (الشركات)	142
عدد طلبات دفاتر الشيكات الإلكترونية	1,136
عدد الشيكات الإلكترونية التي تم إصدارها من قبل الأفراد عبر تطبيق بنفت بي	3,597

عدد الشيكات الإلكترونية التي تم إصدارها من قبل الشركات وأصحاب الحسابات المشتركة وأصحاب حسابات التوكيل العام عن طريق تطبيق الشيكات الإلكترونية	1,317
مجموع عدد الشيكات الإلكترونية التي تم إيداعاها ودفعها	4,122

إصدار النقد

استمرت الإدارة بعملية العد والفرز والإتلاف المباشر للأوراق النقدية الغير صالحة للتداول بواسطة آلات العد والفرز والإتلاف، حيث بلغ مبلغ الكمية المتلفة خلال عام2022م 500/ 116,332,158 دينار بحريني لجميع الإصدارات النقدية البحرينية.

بلغ مجموع الإيداعات من الأوراق النقدية والمسكوكات المعدنية من قبل مصارف التجزئة العاملة في مملكة البحرين خلال عام 2022م –/ 1,002,231,500 دينار بحريني، كما بلغ مجموع السحوبات للأوراق النقدية والمسكوكات المعدنية لنفس الفترة –/ 982,522,095 دينار بحريني.

بلغ الرصيد القائم للنقد المتداول –/685,059,245 دينار في 31 ديسمبر 2022، حيث تمثل المسكوكات المعدنية –/22,907,055 دينار والأوراق النقدية –/662,152,190 دينار بحريني:

- حيث بلغت قيمة الأوراق النقدية المتداولة للإصدار الرابع وهو الإصدار الموجود حالياً في التداول –/63,865,980 دينار، حيث تشكل 9.7٪ من إجمالي الأوراق النقدية المتداولة.

- وبلغ مجموع الأوراق النقدية الإصدار الرابع (المحدّثة) من فئة 5 ،10 و20 دينار في التداول بتاريخ 31 ديسمبر 2022 –/589,795,825 دينار بحريني حيث تشكل 89.1٪ من إجمالي الأوراق النقدية المتداولة.

- فيما بلغت قيمة الأوراق النقدية القديمة المتداولة (الإصدار الثالث) –/8,490,385 دينار بحريني أو ما نسبته 1.3٪.

تم طرح الأوراق النقدية التي تحمل التوقيع الجديد لسمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء في التداول خلال شهر ديسمبر 2022 على أن تستمر الأوراق النقدية المتداولة حالياً من جميع الفئات في التداول جنباً إلى جنب مع الأوراق النقدية الجديدة.

البرامج التدريبية

واصل مصرف البحرين المركزي خلال العام 2022 وضع وتنفيذ السياسات القائمة على تطوير المهارات والقدرات اللازمة لموظفي المصرف والتنمية الشاملة للقطاعين المصرفي والمالي في البحرين. وفي ضوء تراجع الظروف المتعلقة بفيروس كورونا (كوفيد 19) فقد تنوعت الخطط التدريبية وخاصة خلال النصف الثاني من هذا العام بين البرامج التدريبية الالكترونية والمقدمة عن بعد والبرامج الحضورية، وذلك من قبل المعاهد والمؤسسات المحلية والدولية.

ولتحقيق هذه السياسة تم ما يلي:

- تنمية مهارات وقدرات موظفي المصرف من خلال الاستفادة من برامج معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية وذلك بتدريب 166 موظفاً في 139 دورة تدريبية في المجالات المختلفة مثل الإدارة المالية والصيرفة الاسلامية والمتابعة والتأمين والإدارة ومهارات الحاسب الآلي.

- تعزيز الكفاءات المهنية والتقنية من خلال ابتعاث 239 موظفاً إلى 239 من البرامج التدريبية وورش العمل والمؤتمرات المنظمة من قبل منظمات محلية وإقليمية وعالمية مثل معهد الدراسات الاقتصادية التابع لصندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي ومجلس الخدمات المالية الإسلامية وغيرها من المصارف المركزية والمعاهد المتخصصة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدورات والمؤتمرات قد تناولت عدة مجالات منها الرقابة المصرفية والمتابعة والاقتصاد والاستثمار والتأمين والموارد البشرية والمشتريات والتكنولوجيا المالية وتقنية المعلومات.

- تنفيذ دفعتين من البرنامج التدريبي التعاقدي لتطوير مهارات الموظفين الجدد بالمصرف لعدد 36 موظفاً، وذلك كجزء من برنامج التهيئة للموظفين المنضمين للمصرف.

- تنفيذ 3 دفعات من البرنامج التدريبي التعاقدي في الإسعافات الأولية ومكافحة الحرائق لعدد 35 موظفاً من مسئولي الأمن ومرشدي الطوابق بالمصرف، وذلك بالتعاون مع مدرسة الدفاع المدني.

- تمويل 15 موظفاً للحصول على شهادات تخصصية وأكاديمية مختلفة بالتعاون مع تمكين وصندوق الوقف.

- منح فرص التدريب العملي لعدد 31 من الطلبة الجامعيين بهدف تأهيلهم للانخراط في سوق العمل.

- الاستفادة من التعليم الذاتي عن بعد من خلال تزويد 100 موظفٍ ببرنامج تعليم إلكتروني تابع لبنك التسويات الدولية ومختص بالمجالات المصرفية والمالية.

- توعية موظفي المصرف بمخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني وكيفية تلافيها من خلال تزويدهم بحصص تدريب إلكترونية شهرية متخصصة، وذلك في إطار برنامج التوعية والتدريب المستمر الذي ينفذه قسم أمن المعلومات بإدارة تقنية المعلومات.

مشاريع تقنية المعلومات

تم تنفيذ العديد من المشاريع خلال عام 2022 بحسب توجهات الخطة الاستراتيجية لتقنية المعلومات، كمايلي:

إجراء اختبارات الإختراق للتحقق من وجود ثغرات أمنية

في إطار العمل الدؤوب والمستمر لتعزيز أمن وحماية المعلومات في المصرف، تعاقدت إدارة تقنية المعلومات مع شركة متخصصة لإجراء "اختبارات الاختراق" للكشف عن مواطن الضعف التحقق من وجود ثغرات أمنية في البنية التحتية والأنظمة المستخدمة، بحيث يمكن تدارك ومعالجة تلك الثغرات على النحو الأمثل والاسرع. وقد قدمت الشركة نتائج الاختبار إلى قسم أمن المعلومات بمصرف البحرين المركزي، والتي تضمنت قائمة بالثغرات الأمنية المنخفضة والمتوسطة والعالية الخطورة، وقد تم معالجة تلك الثغرات وإيجاد حلول لتعزيز متانة الضوابط الأمنية ضد الاختراقات المحتملة .هذا ويعمل المصرف على اجراء اختبارين للاختراق بشكل سنوي، ويتم تطبيق أعلى معايير أمن المعلومات عند إجراءها.

نظام الكشف والاستجابة السيبراني

تماشياً مع استراتيجية المصرف في تطبيق أعلى المعايير وأفضل الممارسات للحد من مخاطر الأمن السيبراني، فقد قامت إدارة تقنية المعلومات بإضافة ميزة المراقبة على مدار الساعة لنظام مكافحة البرامج

الضارة وذلك للاستجابة الفورية والسريعة للهجمات ولمعالجة الحوادث السيبرانية التي قد تصيب البنية التحتية للمصرف. وتتضمن هذه الميزة أيضاً قيام فريق متخصص بمراقبة شبكة المصرف بشكل دائم والاستجابة الفورية في حالة الكشف عن اي تهديدات ومخاطر على الامن السيبراني.

تجديد شهادة (ISO 27001:2013) لمعيار نظام إدارة أمن المعلومات أيزو 27001

فيما يتعلق بشهادة (ISO 27001:2013) الخاصة بأنظمة إدارة أمن المعلومات، يعتبر معيار (أيزو / آي إي سي 27001 الدولي) محرك عمل فعال لكل مؤسسة تسعى لتحقيق إدارة أصول معلومات آمنة وعالية الخصوصية. كما يساعد المعيار على فهم آلية العمل وتحسينها بصورة مستمرة لمواكبة التحديات الحالية والمستقبلية بهذه الطريقة الاستباقية. وقد بدأ مصرف البحرين المركزي رحلة التجديد مع بداية عام 2022 من قبل شركة استشارية لمراجعة ضوابط شهادة ISO وسد الثغرات. هذا وحصل المصرف على شهادة التجديد لشهادة (ISO 27001: 2013) للدورات الثلاث القادمة (3 سنوات).

برنامج سويفت لأمن العملاء (CSP) للتقييم المستقل

يساعد برنامج أمن العملاء (CSP) المطور من قبل (SWIFT) المؤسسات المالية على ضمان أن تكون دفاعاتها ضد الهجمات الإلكترونية محدثة وفعالة، وبالتالي حماية سلامة الشبكة المالية الأوسع. وخلال عام 2021، فرضت (SWIFT) على عملائها بأن يكون هذا البرنامج مستقلاً وأن يتم تقييمه عن طريق مدقق خارجي معتمد من قبل SWIFT. لذا فقد بادرت إدارة تقنية المعلومات بالتعاقد مع شركة متخصصة ومرخصة لإجراء تقييم (CSP SWIFT) والذي يتضمن الإمتثال ضوابط أمان SWIFT الإلزامية. وقد تم الانتهاء من التقييم ومشاركة التقارير المطلوبة مع شركة (SWIFT).

مشروع نظام المدفوعات الخليجي (آفاق)

تم الانتهاء من عملية إدراج جميع مصارف التجزئة في مملكة البحرين في نظام آفاق، وذلك بعد التأكد من استعدادهم الفني والتقني. وفيما يتعلق بعملية إدراج المصارف الخليجية والمصارف المركزية الأخرى في نظام آفاق، فقد تعاون مصرف البحرين المركزي ومجموعة من مصارف التجزئة البحرينية مع شركة المدفوعات الخليجية والبنك المركزي السعودي ومجموعة من المصارف السعودية، لربط بنك الكويت المركزي والمصارف العاملة فيه.

نظام الحسابات (Dynamic 365)

تماشيا مع أهداف المصرف في أتمتة سير العمل وتطويره وتخفيف العبء على الموظفين ولضمان اعلى معايير أمن المعلومات، فقد تم الانتهاء في منتصف العام من مشروع استبدال نظام الحسابات بنظام Dynamics365 القائم على الحوسبة السحابية.

ترقية النظام القائم لإدارة الاحتياطي

في إطار جهود مصرف البحرين المركزي لمواكبة أحدث الإصدارات من الأنظمة الحالية لتوفير أفضل مستويات الخدمة لمستخدمي النظام وتعزيز متانة أمن المعلومات، فقد تم ترقية نظام إدارة الاحتياطيات بنجاح إلى أحدث إصدار بعد الاتفاق والتعاقد مع مزود النظام الحالي.

مشروع استبدال المنصة الخاصة بالشبكة الداخلية والخارجية

وفيما يتعلق بمشروع استبدال المنصة الخاصة بالشبكة الداخلية (Intranet) والخارجية (Extranet)، فقد تم التدشين الفعلي للمنصات وإدراجهم في البيئة الفعلية على منصة أمازون للحوسبة السحابية بنجاح ومن ثم الاستغناء عن المنصات القديمة.

نظام خبرات ومهارات موظفي مصرف البحرين المركزي

ومن ضمن إحدى مبادرات الاستراتيجية الرقمية لبناء قاعدة بيانات مركزية لجمع الخبرات الفنية والمهارات الشخصية للموظف في نظام الموارد البشرية، فقد تم الانتهاء من تطوير نموذج للخدمة الذاتية في الشبكة الداخلية للمصرف، بحيث يسمح للموظفين بإدخال مؤهلاتهم وخبراتهم في العمل ومجالات خبرتهم الفنية أو المهارات أو المواهب الشخصية في النظام. وبالتالي ستستخدم هذه المعلومات لتحديث سجلات الموظفين في نظام الموارد البشرية وكذلك سيتم مشاركتهم مع الأطراف ذات الصلة في المشاريع والمهام المختلفة.

نقل بوابة الانترنت لتصبح من ضمن الخدمات السحابية

وفي اطار سعي إدارة تقنية المعلومات بمصرف البحرين المركزي لتحسين وتطوير خدماتها، فقد قامت الإدارة بنقل بوابة الإنترنت Internet Gateway من الخوادم المحلية في المصرف لتكون من ضمن الخدمات السحابية المستخدمة، مما سيؤدي الى إضافة العديد من الخصائص الأمنية الحديثة المبنية على أفضل الممارسات والمعايير لتقليل المخاطر السيبرانية وتحسين خدمة تصفح الإنترنت وكذلك تحسين الخدمات السحابية المستخدمة لنظام الحسابات365 Dynamics ونظام 365 Office.

ترقية نظام Avaya

أكملت إدارة تقنية المعلومات ترحيل وترقية نظام المهاتفة عبر بروتوكول الإنترنت من الأجهزة القديمة إلى بيئة افتراضية جديدة، وكان الهدف من ذلك هو تحسين أداء النظام. علاوة على ترقية النظام إلى أحدث إصدار، والذي لم يكن ممكنًا بسبب قيود الأجهزة السابقة. كما توفر الترقية أيضًا أمانًا وأداءًا أفضل للتطبيق، بصرف النظر عن ميزات دعم الهاتف المحمول الإضافية.

اختبار مرونة الأنظمة المستخدمة بالمصرف (إعادة تشغيل الأنظمة)

ضمن مساعي إدارة تقنية المعلومات الدائمة للتحسين المستمر في إدارة المخاطر والأزمات والتأكد من ضمان استمرارية العمل في المصرف، فقد أنهت الإدارة من اختبار مرونة الأنظمة المستخدمة بالمصرف وذلك بتجربة إعادة تشغيل جميع الأنظمة (Data Center Shutdown) والتأكد من سلاسة التشغيل والإجراءات المتبعة، وتهدف هذه التجربة إلى ضمان سرعة استرجاع الخدمات بشكل آمن، والتحقق من جاهزية النسخ الاحتياطي وأجهزة الأنظمة بعد استعادتها مع التأكد من عدم فقد المعلومات، وكذلك التحقق من وثائق إجراءات العمليات ومراجعتها وتحديثها.

حماية المستهلك

برنامج تواصل

- العدد الإجمالي للمقترحات/الشكاوى/الاستفسارات المستلمة (2489)
- العدد الإجمالي للشكاوى المستلمة (1972)
- العدد الإجمالي للاستفسارات المستلمة (428)
- العدد الإجمالي للمقترحات المستلمة (89)

تم التعامل مع كافة المقترحات والشكاوى والاستفسارات من قبل مكتب حماية المستهلك والإدارات المعنية بالمصرف.

شكاوى العملاء

بلغ عدد الشكاوى المستلمة 289 وذلك في نهاية عام 2022. ويوضح الرسم البياني ادناه توزيع الشكاوى حسب التصنيف التالي:

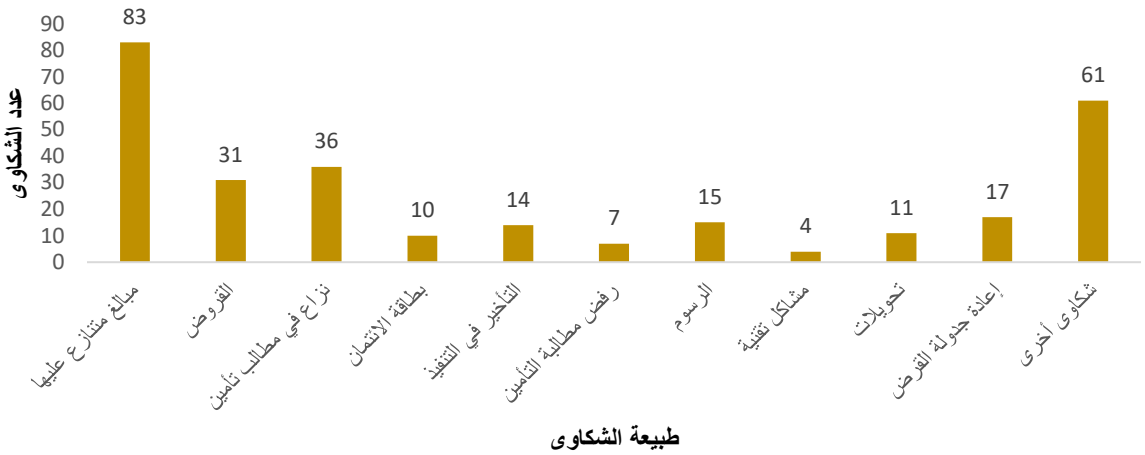

وحدة الاتصال الخارجي

الأخبار الصحفية التي أصدرها المصرف:

- العدد الاجمالي للاصدارات الصحفية (123 اصدار)
- العدد الاجمالي لاصدارات السندات والصكوك (90 عدد)
- العدد الاجمالي للأخبار الصحفية عن فعاليات وانجازات المصرف (33 خبر)

الإصدارات الصحفية

العنوان	التاريخ
CBB Governor Rasheed Al Maraj Receives Central Banker of the Year, Middle East Award 2022	05.01.2022
مصرف البحرين المركزي وألبا وبنك ABC وأونكس التابعة لبنك جي بي مورجان يقومون باتمام اختبار الدفع الرقمي عبر نظام JP Morgan Coin القائم على البلوكتشين بنجاح	06.01.2022
المعراج: برامج وخطط معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية تتوافق مع استراتيجية تطوير قطاع الخدمات المالية (2022-2026) ضمن خطة التعافي الاقتصادي	11.01.2022
مصرف البحرين المركزي يصدر تعديلات جديدة على التوجيهات الخاصة بشركات التمويل المدرجة ضمن المجلد الخامس من مجلد توجيهات المصرف	08.02.2022
مصرف البحرين المركزي وجارتنر يعقدان ورشة عمل حول الابتكار في قطاع التأمين	01.03.2022

16.03.2022	مصرف البحرين المركزي يرفع سعر الفائدة الأساسي
27.03.2022	مجلس إدارة مصرف البحرين المركزي يعقد اجتماعه الأول لعام 2022
29.03.2022	مصرف البحرين المركزي يصدر توجيهات محدثة لعمل صناديق الاستثمار
03.04.2022	مصرف البحرين المركزي يحصل على شهادة الآيزو 22301:2019 (ISO) في نظام إدارة استمرارية الأعمال (BCMS)
13.04.2022	مصرف البحرين المركزي يدعم مشاريع التخرج لطلبة ماجستير التكنولوجيا المالية في جامعة البحرين
28.04.2022	مصرف البحرين المركزي يصدر توجيهات جديدة لمشغلي منصات التمويل الجماعي (Crowdfunding Platform Operators)
04.05.2022	مصرف البحرين المركزي يرفع سعر الفائدة الأساسي
09.05.2022	الاجتماع الدوري بين مصرف البحرين المركزي وجمعية مصارف البحرين
18.05.2022	لدفع عجلة التطور وتعزيز الابتكار المفتوح في قطاع الخدمات المالية مصرف البحرين المركزي يطلق تحديات «البحرين سوبرنوفا 2022» على منصته الرقمية FinHub 973
15.06.2022	مصرف البحرين المركزي يرفع سعر الفائدة الأساسي بواقع 75 نقطة أساس
16.06.2022	مصرف البحرين المركزي يصدر توجيهات جديدة لشركات التأمين لإنشاء وحدة أكتوارية داخلية وتعيين كادر بحريني كخبراء أكتواريين للعمل ضمن شركات التأمين
26.06.2022	مجلس إدارة مصرف البحرين المركزي يعقد اجتماعه الثاني لعام 2022
29.06.2022	مصرف البحرين المركزي يطلق حملة لاستطلاع رأي العملاء فيما يخص مشروع إعهاد الحوادث المتصالح عليها إلى شركات التأمين
27.07.2022	مصرف البحرين المركزي يرفع سعر الفائدة الأساسي بمقدار 75 نقطة أساس
10.08.2022	بجوائز تصل قيمتها الى أكثر من 250 ألف ريال سعودي، برنامج "مُلم" يعلن عن جائزة المستثمر الذكي الخليجي
21.09.2022	مصرف البحرين المركزي يرفع سعر الفائدة الأساسي بمقدار 75 نقطة أساس
02.10.2022	مجلس إدارة مصرف البحرين المركزي يعقد اجتماعه الثالث لعام 2022

مصرف البحرين المركزي يُمثل المصارف والمصارف المركزية لدول مجلس التعاون في المؤتمر الدولي لمخططات البطاقات الإقليمية والتجزئة في أمستردام	**17.10.2022**
قطاع التأمين في البحرين يحقق نتائج ثابتة في الأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2022	**25.10.2022**
مصرف البحرين المركزي داعم رئيسي للقمة العربية الدولية للأمن السيبراني	**30.10.2022**
مصرف البحرين المركزي يرفع سعر الفائدة الأساسي بمقدار 75 نقطة أساس	**02.11.2022**
مصرف البحرين المركزي يصدر تقرير حول بيئة المدفوعات الرقمية في مملكة البحرين	**03.11.2022**
مصرف البحرين المركزي يحصل على شهادة آيزو لأمن المعلومات المجددة	**06.11.2022**
مصرف البحرين المركزي يواصل إحراز تقدم نحو تطبيق أعلى المعايير في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات	**06.11.2022**
مصرف البحرين المركزي ينشئ لجنة تكافؤ الفرص	**30.11.2022**
مصرف البحرين المركزي يحتفل بيوم المرأة البحرينية	**30.11.2022**
مجلس إدارة مصرف البحرين المركزي يعقد اجتماعه الرابع لعام 2022	**14.12.2022**
مصرف البحرين المركزي يرفع سعر الفائدة الأساسي بمقدار 50 نقطة أساس	**14.12.2022**

المؤتمرات والمنتديات

الفعالية	التاريخ
Cyber Security: Methods and Techniques Workshop Organised by Union of Arab Banks	**06-08 March 2022**
Innovation in Insurance- Virtual Workshop In partnership with Gartner	**01 March 2022**
Bahrain Open Banking Framework virtual workshop for UOB Master of Fintech students	**14 April 2022**
مؤتمر أيوفي السنوي العشرين للهيئات الشرعية	**15-16 May 2022**

27 June 2022	Adoption of ISO20022 Standards – Webinar for SWIFT Community in Bahrain
27-28 November 2022	مؤتمر أيوفي - البنك ا سلامي للتنمية السابع عشر للعمل المصرفي والمالي الاسلامي
28 November 2022	ورشة ضوابط الأمن السيبراني في القطاع المالي
04 December 2022	الاحتفال باليوم العالمي للمصارف – ندوة "سياسات تكافؤ الفرص" الافتراضية

المقابلات

التاريخ	عنوان المقابلة	ضيف المقابلة	الجهة الاعلامية أو الفعالية
01 February 2022	Interview with HE the Governor of Central Bank of Bahrain	HE Rasheed Al Maraj, Governor	CNN
23 February 2022	مقابلة برنامج "المرة الأولى" بخصوص الإصدار الأول للدينار البحريني	Nabeel Al Ghawi - Head- Currency & Museum Affairs Tariq Ahmed Abdulla - Superintendent - Currency & Museum Affairs	تلفزيون البحرين
29 June 2022	How Crowdfunding Can Finance The Future In Bahrain (And Beyond)	Yasmeen Murtadha Al Sharaf Director- Fintech and Innovation Unit Shireen A.Karim Al Sayed Director - Regulatory Policy Unit	Entrepreneur Middle East Magazine
19 July 2022	Interview on the recent announcement for insurers to establish an internal actuarial unit	Elham Taleb - Director - Insurance Supervision Directorate	Asia Insurance Review

تلفزيون البحرين	Hesa Almannai - Senior Financial Analyst Capital Markets Supervision Directorate Hussain Mohamed- Senior Financial Analyst Capital Markets Supervision Directorate	لقاء حول برنامج التوعية الاستثمارية "ملم" وجائزة المستثمر الذكي	**18 August 2022**
تلفزيون دبي	Yasmeen Murtadha Al Sharaf Director- Fintech and Innovation Unit	دور المرأة البحرينية الفاعل في المسيرة التنموية لمملكة البحرين	**12 September 2022**
تلفزيون البحرين	Yousef Rashid Al Fadhel Executive Director - Corporate Services	لقاء أثناء ورشة عمل حول ضوابط الأمن السيبراني في القطاع المالي	**03 December 2022**

الجوائز

الجهة المنظمة	العنوان	التاريخ
The Banker Magazine	CBB Governor Rasheed Al Maraj Receives Central Banker of the Year, Middle East Award 2022	**04 January 2022**
Innovate Finance	Yasmeen Al Sharaf featured in Women in FinTech Powerlist 2021	**10 March 2022**
محافظة العاصمة	المركز الأول في مسابقة محافظ العاصمة لأجمل تزيين للمباني (من فئة المؤسسات الحكومية) بمناسبة احتفالات البلاد بعيد جلوس صاحب الجلالة حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله ورعاه والعيد الوطني لعام 2022	**30 January 2023**

الهيكل التنظيمي لمصرف البحرين المركزي

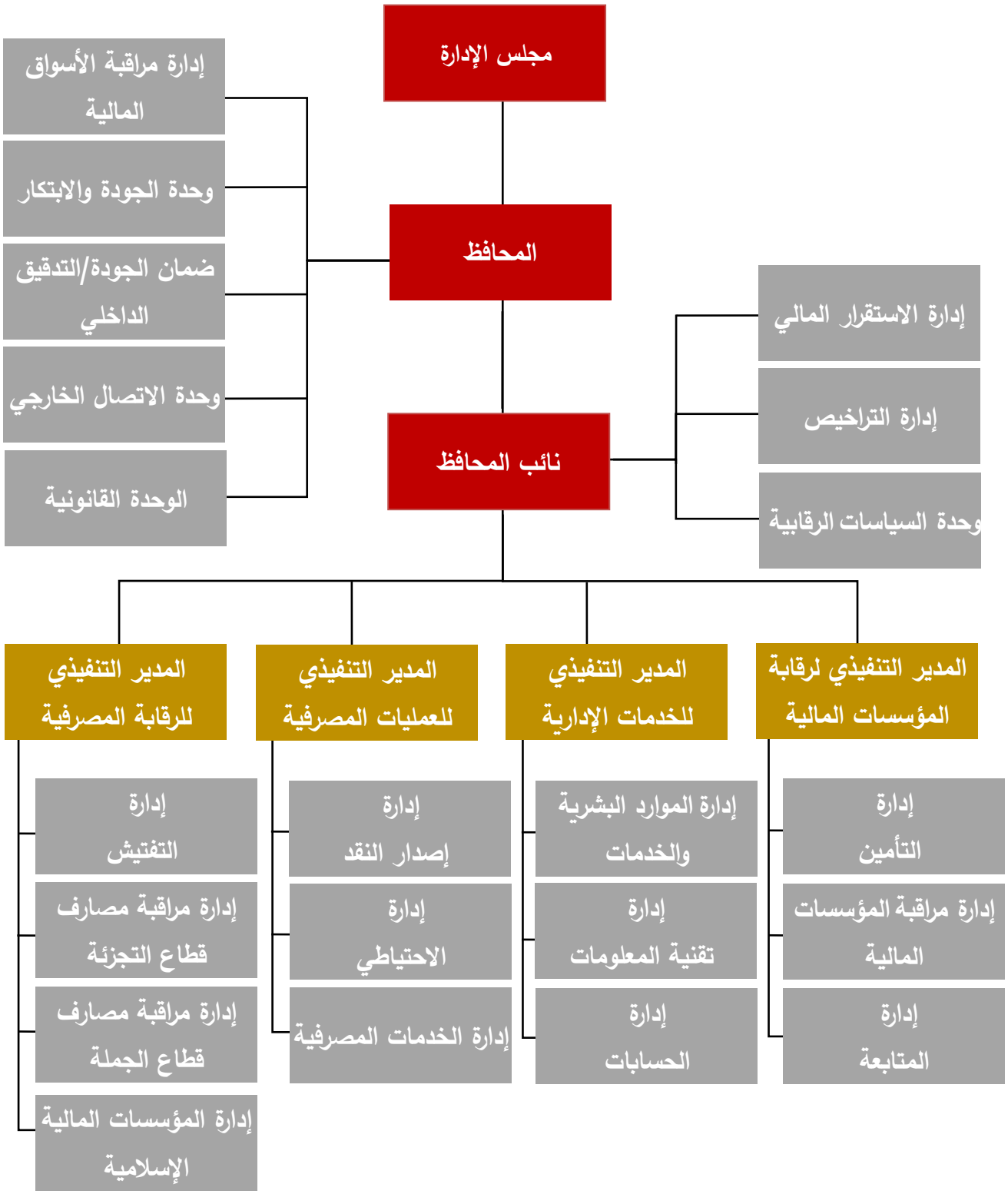

الفصل

4

4. البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

مصرف البحرين المركزي

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

والبيانات المالية

31 ديسمبر 2022

المحتويات ***الصفحة***

تقرير مدققي الحسابات المستقلين	2-1
الميزانية العمومية	3
حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات	4
إيضاحات حول البيانات المالية	10 - 5

كي بي ام جي فخرو ذ.م.م.
التدقيق
الطابق الثاني عشر
برج فخرو
صندوق بريد ٧١٠، المنامة
مملكة البحرين

تليفون : ٢٢٤٨٠٧ ١٧ ٩٧٣+
فاكس : ٢٢٧٤٤٣ ١٧ ٩٧٣+
الموقع الإلكتروني : home.kpmg/bh
س.ت : ٦٢٣٠

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

إلى أعضاء مجلس الإدارة

مصرف البحرين المركزي
مملكة البحرين

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لمصرف البحرين المركزي ("المصرف المركزي")، والتي تتكون من الميزانية العمومية كما في 31 ديسمبر 2022، وحساب الأرباح والخسائر والتخصيصات للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات التي تتكون من ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

برأينا أن البيانات المالية المرفقة تم إعدادها في كل الجوانب الجوهرية وفقاً للسياسات المحاسبية المذكورة في الإيضاح (2) من البيانات المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسئولياتنا وفق هذه المعايير مشروحة بمزيد من التفصيل في قسم *"مسئولية المدققين عن تدقيق البيانات المالية"* من تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المصرف المركزي وفقاً لمدونة قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين التابعة لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية)، ووفقاً للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية في مملكة البحرين، وقد استوفينا مسئولياتنا الأخلاقية الأخرى طبقاً لهذه المتطلبات وللمدونة المذكورة. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس للرأي الذي توصلنا إليه.

تأكيد أمر – الأسس المحاسبية

نلفت الانتباه إلى الإيضاح رقم (2) من البيانات المالية والذي يوضح الأسس المحاسبية التي تم إعداد البيانات المالية وفقها. تم إعداد البيانات المالية حسب متطلبات إعداد التقارير المالية للمصرف المركزي. وعليه، قد تكون البيانات المالية غير مناسبة لأغراض أخرى. لم يتم تعديل رأينا أعلاه بخصوص هذا الأمر.

مسئولية مجلس الإدارة عن البيانات المالية

إن مجلس إدارة المصرف المركزي مسئول عن إعداد البيانات المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للسياسات المحاسبية المذكورة في الإيضاح (2) من البيانات المالية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد البيانات المالية بصورة عادلة وخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية، فإن مجلس الإدارة مسئولاً عن تقييم قدرة المصرف المركزي على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، كلما كان ذلك ضرورياً، عن الأمور المتعلقة بفرضية الاستمرارية، واستخدامها كأساس محاسبي، إلا إذا كان مجلس الإدارة ينوي تصفية المصرف المركزي أو إيقاف أعمالها، أو ليس لديه بديل واقعي إلا القيام بذلك.

كي بي ام جي فخرو هي شركة تضامن بحرينية مسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة والسياحة بمملكة البحرين
وهي عضو في شبكة مستقلة من الشركات الأعضاء المستقلة المعنية التي كي بي ام جي الدولية المحدودة وهي
شركة انجليزية خاصة محدودة بالضمان

مسئولية المدققين عن تدقيق البيانات المالية

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول من خلو البيانات المالية ككل من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواءً كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير المدققين الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوى عال من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. يمكن أن تنجم المعلومات الخاطئة من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع أن تؤثر، بصورة فردية أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية.

كجزء من أعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، إننا نمارس التقديرات المهنية ونحافظ على منهج الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. كما نقوم بالآتي:

- تحديد وتقييم مخاطر المعلومات الجوهرية الخاطئة في البيانات المالية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم والقيام بإجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الاحتيال أعلى من عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الخطأ، كون الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ، أو التزوير أو الحذف المتعمد، أو التحريف، أو تجاوز نظم الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لنظم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الظروف القائمة، ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول مدى فاعلية نظم الرقابة الداخلية للجمعية.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها مجلس الإدارة.
- الوصول إلى استنتاج حول مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة الأساس المحاسبي لفرضية الاستمرارية، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المصرف المركزي على العمل كمنشأة مستمرة. إذا توصلنا لمثل هذا الاستنتاج، فإنه يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا هذا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية، أو إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا المهني. تستند استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ هذا التقرير، مع ذلك فإنه يمكن للأحداث أو الظروف المستقبلية أن يدفع المصرف المركزي للتوقف عن العمل كمنشأة مستمرة.

اننا نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يخص، من بين أمور أخرى، نطاق التدقيق وتوقيت أعماله المخطط لها، والنقاط المهمة التي برزت أثناء التدقيق، بما في ذلك أوجه القصور الهامة، إن وجدت، في نظم الرقابة الداخلية.

كي بي ام جي

كي بي ام جي فخرو
رقم قيد الشريك المشارك 213
19 مارس 2023

	إيضاح	2022 ألف دينار بحريني	2021 ألف دينار بحريني
الموجودات			
ذهب	3	**2,500**	2,500
احتياطيات أجنبية	4	**1,577,108**	1,873,964
مبالغ مستحقة من وزارة المالية	5	**2,773,741**	1,920,360
نقد ومستحقات من بنوك محلية وسندات خزينة	6	**446,592**	318,594
موجودات أخرى	7	**35,906**	12,239
إجمالي الموجودات		**4,835,847**	4,127,657
المطلوبات			
عملات ورقية ومعدنية متداولة	3	**684,353**	704,058
ودائع بالدينار البحريني من بنوك		**3,230,724**	2,538,594
ودائع أخرى		**278,269**	264,708
مبالغ مستحقة لمصارف مركزية أخرى		**558**	1,016
أرباح مستحقة لحكومة مملكة البحرين		**2,500**	2,500
مخصص العملة المسحوبة		**6,151**	6,156
مطلوبات أخرى	8	**13,201**	8,468
إجمالي المطلوبات		**4,215,756**	3,525,500
أرصدة رأس المال			
رأس المال	9	**200,000**	200,000
احتياطي عام	10	**279,831**	269,761
احتياطي طوارئ	11	**119,032**	111,219
احتياطي إعادة التقييم	12	**21,228**	21,177
إجمالي أرصدة رأس المال		**620,091**	602,157
إجمالي المطلوبات وأرصدة رأس المال		**4,835,847**	4,127,657

حسن خليفة الجلاهمة
رئيس مجلس الإدارة

رشيد محمد المعراج
المحافظ

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 13 جزءاً من هذه البيانات المالية.

حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

	إيضاح	2022 ألف دينار بحريني	2021 ألف دينار بحريني
الإيرادات			
إيرادات الفوائد		**95,887**	33,397
مصروفات الفوائد		**(76,669)**	(27,485)
صافي إيرادات الفوائد		**19,218**	5,912
رسوم التسجيل والتراخيص		**5,354**	5,317
أرباح تحويل العملة من بيع الدولارات الأمريكية		**8,512**	9,271
صافي أرباح الاستثمار المحققة		**570**	1,985
إيرادات أخرى		**3,607**	3,266
مجموع الإيرادات		**37,261**	25,751
المصروفات			
مصروفات الموظفين		**(12,785)**	(12,138)
مصروفات عمومية وإدارية		**(3,331)**	(3,423)
مصروفات طباعة الأوراق النقدية		**(948)**	(1,080)
رسوم الصناديق المدارة والرسوم الاستشارية		**(18)**	(19)
مجموع المصروفات التشغيلية		**(17,082)**	(16,660)
الربح للسنة قبل مخصص انخفاض القيمة		**20,179**	9,091
مخصص انخفاض القيمة		**(40)**	(43)
الربح للسنة		**20,139**	9,048
محول لاحتياطي طوارئ	11	**(7,569)**	(2,024)
محول لاحتياطي عام	10	**(10,070)**	(4,524)
أرباح مستحقة لحكومة مملكة البحرين		**2,500**	2,500

حسن خليفة الجلاهمة
رئيس مجلس الإدارة

رشيد محمد المعراج
المحافظ

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 13 جزءاً من هذه البيانات المالية.

1 الأنشطة

مصرف البحرين المركزي ("المصرف المركزي") هو شخص اعتباري عام تم إنشائه بموجب قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية رقم (64) لسنة 2006 ("القانون"). وينص القانون على أغراض المصرف المركزي بالإضافة إلى صلاحياته ومهامه.

المصرف المركزي مسئول عن الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي في مملكة البحرين.

يقوم المصرف المركزي بتطبيق السياسات النقدية وسياسات سعر الصرف الأجنبي، وإدارة الاحتياطيات الحكومية وإصدار سندات الدين وإصدار العملة الوطنية والإشراف على نظم الدولة للمدفوعات والسداد. كما أن المصرف هو الجهة التنظيمية الوحيدة للقطاع المالي في البحرين، حيث يغطي جميع الأنشطة المصرفية وأنشطة التأمين وأعمال الاستثمار وأنشطة أسواق رأس المال. لا يملك المصرف المركزي أي فروع أو عمليات خارج البحرين.

العنوان المسجل لمصرف البحرين المركزي هو مبنى مصرف البحرين المركزي بالمنطقة الدبلوماسية، ص.ب 27، مملكة البحرين.

تتكون البيانات المالية لمصرف البحرين المركزي من الميزانية العمومية كما في 31 ديسمبر 2022 وحساب الأرباح والخسائر والتخصيصات للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات التي تتكون من ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى، وقد تمت الموافقة على إصدارها بناءً على قرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ 19 مارس 2023.

2 السياسات المحاسبية الهامة

أعدت البيانات المالية وفقاً لمتطلبات المرسوم الملكي رقم (64) لسنة 2006 باستخدام السياسات المحاسبية الهامة التالية. تم تطبيق السياسات المحاسبية المعروضة أدناه على نحو ثابت لكافة السنوات المعروضة في هذه البيانات المالية، عدا المشار إليه.

1/2 العرف المحاسبي
أعدت البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.

2/2 الذهب
يحتسب الذهب بالتكلفة.

3/2 احتياطيات أجنبية
تتكون الاحتياطيات الأجنبية من ودائع واستثمارات بعملات أجنبية. تظهر جميع الاستثمارات والودائع بالتكلفة، مطروحاً منها مخصص انخفاض القيمة.

بالنسبة لمحفظة استثمارات المصرف المركزي، يتم إطفاء علاوات أو خصومات الشراء بطريقة القسط الثابت على الفترة المتبقية للاستثمار، وتدرج ضمن إيرادات الفوائد في حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات.

يتم احتساب مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية بتاريخ السداد، أي بتاريخ سداد المعاملة.

4/2 نقد ومستحقات من بنوك محلية وسندات خزينة
تتكون هذه الأرصدة من نقد في الصندوق وودائع/إيداعات بالدينار البحريني لدى البنوك وسندات خزينة عالية السيولة.

5/2 المعدات
جميع المعدات التي يستخدمها المصرف المركزي تظهر بالتكلفة التاريخية، مطروحاً منها الاستهلاك. تشمل التكلفة التاريخية على المصروفات التي يمكن نسبها مباشرةً لشراء المعدات.

2 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

5/2 المعدات (تتمة)
يتم تحديد الأرباح والخسائر عند بيع المعدات عن طريق مقارنة العوائد بالقيمة الدفترية، وتدرج في حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات.

6/2 عملات ورقية ومعدنية متداولة
العملات الورقية والمعدنية المتداولة تظهر صافي من العملات الورقية والمعدنية بالدينار البحريني التي يحتفظ بها المصرف المركزي كمخزون.

7/2 العملات الأجنبية
يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة وقت إجراء المعاملة.

يتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية في تاريخ الميزانية العمومية على أساس القيمة الإسمية الرسمية للدينار البحريني بالنسبة للدولار الأمريكي وأسعار صرف العملات الأخرى عند إغلاق السوق.

وفقاً للمادة رقم ٢٢ (أ) من قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية، فإن جميع الأرباح / (الخسائر) الناتجة من إعادة تقييم موجودات أو مطلوبات مصرف البحرين المركزي المقيمة بالعملات الأجنبية نتيجة لأي تغير في سعر معادلة الدينار البحريني، أو سعر الصرف لموجودات مصرف البحرين المركزي لهذه العملات يجب تسجيلها في حساب خاص تحت مسمى "احتياطي إعادة التقييم".

عند بيع الموجودات المقومة بالعملات الأجنبية، يتم احتساب الربح أو الخسارة على عنصر صرف العملة الأجنبية للموجود المباع في حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات.

يتم إعادة تقييم العقود الآجلة بالنسبة للحركة في أسعار صرف العملات الأجنبية على أساس شهري. يتم احتساب الأرباح أو الخسائر على أساس شهري في احتياطي إعادة التقييم للعقود الآجلة غير المسددة. يتم عكس هذه الأرباح أو الخسائر في الشهر التالي. تحتسب الأرباح والخسائر الناتجة من سداد العقود الآجلة عن طريق مقارنة أسعار صرف العملات الأجنبية بتاريخ الشراء مع أسعار صرف العملات الأجنبية بتاريخ السداد ويتم إحتساب الأرباح أو الخسائر الناتجة في احتياطي إعادة التقييم.

8/2 مخصص انخفاض القيمة
يقوم المصرف المركزي بتاريخ كل ميزانية عمومية بتحديد ما إذا كان هناك دلائل موضوعية على انخفاض قيمة أحد الاستثمارات. يتم تقدير انخفاض القيمة في الاستثمارات في السندات على أساس المحفظة .العوامل التي تؤخذ بالاعتبار عند تحديد الدلائل الموضوعية على انخفاض القيمة تشمل مقارنة التكلفة الإجمالية مع القيمة السوقية العادلة لكل محفظة لتحديد أي انخفاض جوهري وأي انخفاض مؤقت في القيمة السوقية العادلة للمحفظة، ويحمل على حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات.

يستخدم المصرف المركزي احتياطي الطوارئ لتغطية انخفاض القيمة للموجودات الأخرى المتعلقة بأهداف المصرف المركزي ضمن الإجراءات التي يقرها مجلس الإدارة لتطوير وتحسين الاقتصاد الوطني في إطار السياسة الاقتصادية العامة لمملكة البحرين.

9/2 احتساب الإيراد

إيرادات الفوائد
يتم احتساب إيرادات الفوائد على أساس الفترة الزمنية، مع الأخذ بالاعتبار المبلغ الأساسي ومعدل الفائدة المطبق.

رسوم التسجيل والتراخيص
يتم احتساب رسوم التسجيل والتراخيص على أساس السنة الميلادية التي تتعلق بها على أساس مبدأ الاستحقاق.

2 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

9/2 إثبات الإيراد (تتمة)

صافي أرباح وخسائر الاستثمار المحققة
يتم احتساب صافي أرباح وخسائر الاستثمار المحققة الناتجة من بيع الموجودات في حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات، عند بيع هذه الموجودات.

10/2 مصروفات الفوائد

يتم احتساب مصروفات الفوائد على المبالغ المستحقة من الدينار البحريني والودائع الأخرى على أساس مبدأ الاستحقاق باستخدام معدل القسط الثابت في حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات.

11/2 مصروفات طباعة الأوراق النقدية

يتم احتساب المصروفات المتعلقة بطباعة الأوراق النقدية في حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات عند تكبدها.

12/2 المخصصات

يتم احتساب المخصصات عندما ينشأ على المصرف المركزي التزام قانوني أو ضمني نتيجة لأحداث سابقة، ومن المحتمل أن يتطلب سداده تدفقات خارجة من موارد ذات منافع اقتصادية ويمكن عمل تقدير موثوق لمبلغ الالتزام. يتم تحديد المخصصات عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بمعدل يعكس التقديرات الحالية للسوق لقيمة الوقت، متى ما كان ذلك مناسباً، والمخاطر المحددة بالمطلوب.

3 فائض الدعم المصرح به على العملة قيد التداول

	2022 ألف دينار بحريني	2021 ألف دينار بحريني
الدعم المصرح به:		
ذهب	**2,500**	2,500
احتياطيات أجنبية - إيضاح (4)	**1,577,108**	1,873,964
	1,579,608	1,876,464
العملات الورقية والمعدنية المتداولة	**(684,353)**	(704,058)
فائض الدعم المصرح به على العملة المتداولة	**895,255**	1,172,406

وفقاً للمادة رقم (19) من قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية، فإن الاحتياطيات الأجنبية التي يحتفظ بها المصرف المركزي يجب ألا تقل عن 100% من قيمة العملة المتداولة.

بلغت القيمة العادلة للذهب 103,666 ألف دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2022 (2021: 103,660 ألف دينار بحريني).

4 احتياطيات أجنبية

	2022 ألف دينار بحريني	2021 ألف دينار بحريني
ودائع لدى البنوك	**1,506,842**	1,831,071
محافظ السندات	**70,266**	42,893
	1,577,108	1,873,964

4 احتياطيات أجنبية (تتمة)

جميع السندات مستعرة في سوق نشطة حيث أن 99.90% من السندات متعلقة بحكومة مملكة البحرين أو ذات درجة استثمارية من فئة BBB أو أعلى (2021: 99.82%) بناءً على القيمة السوقية. جميع الودائع (2021: 100%) والسندات (2021: 100%) مقومة بالدولار الأمريكي.

بلغت القيمة السوقية لمحفظة السندات المالية (والتي تتضمن النقد والفوائد المستحقة لهذه المحتفظة) كما في 31 ديسمبر 2022 مبلغ 70,552 ألف دينار بحريني (2021: 44,278 ألف دينار بحريني).

5 مبالغ مستحقة من وزارة المالية

يمثل هذا المبلغ صافي المبلغ المستحق من وزارة المالية ("الوزارة") للمدفوعات والمقبوضات المتعلقة بالوزارة التي قام بها المصرف المركزي.

6 نقد ومستحقات من بنوك محلية وسندات الخزينة

	2022 ألف دينار بحريني	2021 ألف دينار بحريني
النقد	**22**	22
مبالغ مستحقة من بنوك محلية	**19,584**	18,323
صكوك إجارة / سندات وأذونات خزينة صادرة عن حكومة البحرين	**426,986**	300,249
	446,592	318,594

7 موجودات أخرى

	2022 ألف دينار بحريني	2021 ألف دينار بحريني
فوائد مستحقة	**9,800**	2,605
قروض الموظفين	**4,587**	4,454
معدات	**1,735**	1,715
مرابحة مدينة	**15,080**	-
أخرى	**4,704**	3,465
	35,906	12,239

مبلغ المرابحة المدينة مضمون مقابل صكوك صادرة من قبل مملكة البحرين بمبلغ 15 مليون دينار بحريني.

8 مطلوبات أخرى

	2022 ألف دينار بحريني	2021 ألف دينار بحريني
رسوم تراخيص مؤجلة مستلمة	**4,664**	4,724
ذمم دائنة أخرى	**2,022**	2,739
فوائد مستحقة	**5,790**	845
مصروفات مستحقة	**725**	160
	13,201	8,468

9 رأس المال

	2022 ألف دينار بحريني	2021 ألف دينار بحريني
المصرح به	**500,000**	500,000
الصادر والمدفوع بالكامل	**200,000**	200,000

10 احتياطي عام

	2022 ألف دينار بحريني	2021 ألف دينار بحريني
الرصيد في بداية السنة	**269,761**	265,237
المحول من حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات	**10,070**	4,524
الرصيد في نهاية السنة	**279,831**	269,761

وفقاً للمادة رقم (12) من قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية، يحتفظ المصرف المركزي باحتياطي عام، ويتم التخصيص له بالنسب التالية من صافي الربح للسنة:

- 100% من صافي الربح، إلى أن يصل مبلغ الاحتياطي العام 25% من رأس المال المصرح به للمصرف المركزي؛
- 50% من صافي الربح، إلى أن يساوي مبلغ الاحتياطي العام رأس المال المصرح به للمصرف المركزي؛
- و25% من صافي الربح، إلى أن يصل مبلغ الاحتياطي العام لضعف مبلغ رأس المال المصرح به للمصرف المركزي.

يتم تحويل أي مبلغ متبقي من صافي الربح بعد التخصيصات أعلاه، والتخصيصات لاحتياطي الطوارئ إلى الحساب العام لمملكة البحرين خلال ثلاثة أشهر من تاريخ اعتماد البيانات المالية للمصرف المركزي.

11 احتياطي طوارئ

	2022 ألف دينار بحريني	2021 ألف دينار بحريني
الرصيد في بداية السنة	**111,219**	109,195
المحول خلال السنة	**7,569**	2,024
استرجاع موجودات مخصصة	**244**	-
الرصيد في نهاية السنة	**119,032**	111,219

وفقاً للمادة رقم (21) من قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية، وافق مجلس الإدارة على تحويل مبلغ وقدره 7,569 ألف دينار بحريني (2021: 2,024 ألف دينار بحريني) واسترجاع موجودات مخصصة تم استخدامها سابقاً من احتياطي الطوارئ.

12 احتياطي إعادة التقييم

	2022 ألف دينار بحريني	2021 ألف دينار بحريني
الرصيد في بداية السنة	**21,177**	21,180
الحركة خلال السنة	**51**	(3)
الرصيد في نهاية السنة	**21,228**	21,177

يتعلق احتياطي إعادة التقييم بأرباح وخسائر أسعار صرف العملات الأجنبية المحتسبة وفقاً لقانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية، والسياسات المحاسبية للمصرف المركزي.

13 المطلوبات المحتملة والالتزامات

المطلوبات المحتملة والالتزامات، والتي يتم مقاصة بعضها مع الالتزامات المقابلة لأطراف أخرى، تنشأ في السياق الاعتيادي للعمل، بما في ذلك المطلوبات الطارئة المتعلقة بالضمانات والتعويضات ذات الصلة بعمليات دعم السيولة. كما في 31 ديسمبر 2022 و2021، لم يكن هناك أي مطلوبات محتملة أو التزامات قائمة. علاوة على ذلك، بلغت الالتزامات القائمة المتعلقة بمعاملات مقايضة العملات (الشراء بالدولار الأمريكي مقابل الدينار البحريني) كما في 31 ديسمبر 2022 مبلغ وقدره 1,911 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2021: 1,991 مليون دينار بحريني).